

كِتَابُ
إِقْطَاطِ الْوَسَائِلِ
فِي الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ

تَأَلَّفَ
الاستاذ الأعظم والملاذ الافخم الشيخ الإمام
السيد محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسني الإدريسي
المولود بمستغانم بالجزائر سنة ١٢٠٢ هـ
المتوفى بالجغبوب بليبيا سنة ١٢٧٦ هـ

كِتَابُ الْقُرْآنِ الْعَلِيِّ

مطبعة : ٢٨٧٤
بيروت - لبنان

كتاب
إِقْطَاظُ الْوَسَائِلِ
فِي التَّحْقِيقِ بِمَحَدِيثِ وَالْقَلْبِ

كتاب

إِقْطَاطُ الْوَسَائِلِ

فِي الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ

تأليف

الاستاذ الأعظم والملاذ الافخم الشيخ الإمام
السيد محمد بن عيسى السنوسي الخطابي المحسنى لادريسي

المولود بمستغانم بالجزائر سنة ١٢٠٢هـ

المتوفى بالجغبوب بليبيا سنة ١٢٧٦هـ

دار الكتب العلمية

طبعة : ٢٠١٨
بيروت - لبنان

الطبعة الاولى
حزيران يونيو
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

ترجمة المؤلف

هو الآية الكبرى ، والدعامة العظمى ، شمس الإشراق ، وأحد مجتهدى الإطلاق ، وبحر المعارف بالاتفاق . الأستاذ سيدى محمد بن على بن السنومى بن العربى بن محمد بن عبد القادر بن شهيد بن حمّ بن القطب السيد يوسف بن القطب السيد عبدالله بن خطاب بن على بن يحيى بن راشد بن أحمد المرابط ابن منداس بن عبد القوى بن عبد الرحمن بن يوسف بن زيان بن زين الصابدين بن يوسف بن حسن بن إدريس بن سعيد بن يعقوب بن داود بن حمزة بن على بن عمران بن إدريس بن إدريس بن عبدالله الكامل ابن الحسن المثنى ابن الحسن السبط ابن على وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولد ليلة الثانية عشرة من ربيع الأول من السنة الثانية من القرن الثالث عشر سنة ١٢٠٢ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم ببلد مستغانم وعربى فى حجر بعض أقاربه لوفاة والده رحمة الله عليه بعد تمام حولين من ازدياده ، وهو العلامة السيد محمد السنومى فقرأ عليه القرآن الكريم وأتقنه وأخذ عنه ما يسره الله من العربية والفقه والتفسير والحديث والتصوف إذ كان هذا السيد من العلماء الأكابر ، والأولياء الأخيار ، فكان هو أحد الأسباب ، التى بعثته على التعلق بتلك الأطناب ، فأخذ يتطلب العلوم من ذوئها بالحضرة المستغانية محل مسقط رأسه والحضرة المازونية وغيرهما من بلاد الواسطة . فمن أجل من أخذ عنه العلامة الأوحى أبو عبدالله سيدى محمد بن الكندوز والعلامة سيدى محمد بن عبد القادر بن أبى

زوينة ، وسيبويه وقته العلامة السيد عبد القادر بن عمور شارح ألفية ابن مالك وغيرهم من العلماء والمستفائمين وكالعلامة الشيخ أبي طالب سيدي محمد بن علي بن الشارف محشي الحرثي وشارح صغرى الشيخ السنوسي في التوحيد والعلامة الحافظ أبي عبد الله سيدي محمد بن المهدي والعلامة الشيخ أبي حفص عمر بن الرقيق وغيرهم من العلماء المازونيين ثم ارتحل في حدود العشرين من القرن المذكور إلى محروسة فاس محط رحال العلماء (والوقت إذ ذاك وقت) ، (والعلماء علماء) فأقام بها إلى تمام عشرة العشرين يأخذ عن مشائخها كالإمام الأواحد الهمام الأئجد سيدي حمدون بن عبد الرحمن بن الحاج وإمام المحققين العلامة السيد الطيب بن كيران والعلامة الشيخ محمد بن منصور والعلامة الشيخ محمد بن عمر الزروالي والعلامة الشيخ محمد اليازغي والعلامة الشيخ إدريس بن زيان العراقي وأضرابهم ممن كان في طبقاتهم وحيثما امتلأت من المعارف وطابه ، وفاح من عرف الأسرار مطابه ، أمره بعض أسياخيه بالرحلة للشرق ليجمع بين السنين ، ويكمل النجاح بمحل مهبط الوحي وأنوار سيد الثقلين ، فكر راجعاً إليه فيما بعد الثلاثين بقليل حتى وصل بلد الحجاز فأقام مدة يتردد ما بين المدينة المنورة بأنوار نور الأنوار عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم ومكة المشرفة فأخذ عن مشيختها المتكفل بهم كتابه المسمى (بالشموس الشارقة فيما لنا من أسانيد المقاربة والمشاركة) وبمكة المشرفة ، التقى منبع المصارف والأسرار ، ومزهر الأزهار ، ومشرق الأنوار ، المولى سيدي أحمد بن إدريس ، صاحب العقد النفيس كتاب أملاه على بعض تلامذته يحاكي ما أملاه الولي الأكبر سيدي عبد العزيز المسمى بالإبريز ، فكان خاتمة مطافه هذا الولي الأعظم ، فأقام بين يديه مدة ثم ارتحل الشيخ بن إدريس إلى بلاد اليمن ، وخلفه الأستاذ هنالك فبقى معتكفاً على دروس شيخه بالمسجد الحرام في طريق القوم

والتفسير والحديث ثم قفل راجعاً الى المغرب بعد ما أقام بمكة مجاوراً مدة طويلة فاستفاد بها وأفاد ، وزاويته هناك مشهورة باقية الى الآن (يحيى بن أبي قبيس) فنزل بالجبل الأخضر من عمل طرابلس الغرب فتزوج به وارتفع صيته ، حتى طبق الأفاق ، وقوى مدده جداً ، ودعا الى الدخول في حضرة ، وعمر الزوايا البالغة النهاية كثرة ، وأمر ونهى وحرص على دين الله تعالى ، واتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكانت قلوب الخلائق كلها هناك طوع أمره ونهيه ، وآذان العلماء منصته لمعارفه وقلوبهم متواطئة على محبته لما شاهدوه من باهر الخوارق ، وساطع المعارف الشوارق ، وتعلق الناس كلهم بطريقه واشتهرت به من يؤمئذ الطريق ، فبقى بالجبل الأخضر مدة ثم انتقل إلى محل تربته بالصحراء المعروف بمحبوب ، فاخبط زاوية عظيمة هناك ، ولحقه كثير من الإخوان وصارت الناس تقف عليه من كل أوب ، حتى تكاثروا جداً ، وأهل طريقته يعرفون فيما بين الناس بالأخوان السنوسيين فبقى بعد انتقاله مدة قليلة ملازماً العبادة منقطعاً عن الناس غالباً حتى دعاه ربه فلباه لتاسع صفر الحير من سنة ست وسبعين ومائتين وألف هجرية ، ودفن بمحلته هناك وضرىحه مشهور بالبركة يتبرك به الزائرون رضى الله تعالى عنه وعن أشياخه وعنايهم آمين .

وأما مكانة هذا الأستاذ في المعارف فقد تقصر عنها عبارة الفحول وبيان رأيه في الأخذ بالكتاب والسنة على موجب ما كتبه في جنبه محقق الحنفية الأستاذ بيزم في كتابه: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار.

ومن أجل مؤلفاته هذا الكتاب الجليل القدر المديم المثال المترجم عن علو كعبه واتساع عارضته وطول باعه في الآثار النبوية ، والأصول الفقهية ،

وكفى به حجة لمن أنصف ، وبالحق انصف . وقد أثبت له الكثير ، من المنظوم والمنثور ، مما لا يخرج عن موعظة أو حكمة أو زهد ونحوها فمن ذلك قوله نظماً :

ألا إنما الدنيا غضارة أيكة	إذا اخضر منها جانب جف جانب
هي الدار ما الآمال إلا فجائع	علينا ولا اللذات إلا المعائب
وما لذة الأولاد والمال والمنى	لدينا ولا الأموال إلا المصائب
فلا تكتحل عينك يوماً بعبرة	على ذاهب منها فإنك ذاهب

وغير هذا كثير لو أردنا تتبعه لضاقت به المجلدات ، وفي هذا القدر كفاية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الأستاذ العارف بالله عمدة السالكين، وخاتمة العلماء المحققين،
وقطب دائرة أهل الحق الواصلين، سيدنا ومولانا السيد محمد بن علي السنوسي
الخطابي الحسني الإدريسي رضى الله عنه وأرضاه آمين :

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .
الحمد لله الهادي الى سواء السبيل ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد فاتح
فوائح التنزيل ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وأصحابه الراشدين المهديين ،
الذين اتخذوا مع الرسول سيلاً ، وردوا متنازعهم الى كتاب الله وسنة نبيه
إجمالاً وتقصيلاً ، ما سطعت في أفق الحق شمس أدلة ، ودحر مريدو
إطفاء نور الله بإتمامه بعد شمس أدلة ، وقذفت بدع بشهب أسنة ، وهزمت
جيوش الباطل من خميس الحق بقواضب نصوص الكتاب والسنة ، نسأله
سبحانه أن يمنحنا متابعة رسوله ، ويجعل لنا نوراً نمشى به في مهيع قبول
الحق وقبيله . (أما بعد) فهذه تحفة منيفة ، ودرة ثمينة شريفة ، سميتها
« إيقاظ الوسنان » في العمل بالحديث والقرآن ، وفيها مقدمة ، ومقصد
وخاتمة ، فالمقدمة في بيان جلالة مقدار الأئمة رضى الله عنهم (والمقصد فيه
ثلاثة ابواب) (الأول) في وجوب التمسك بالكتاب والسنة (وفيه فصول)
(الأول) في ان دلالة الكتاب والسنة واحدة (الثاني) في ادلة وجوب
اتباعها (الثالث) في العمل بالحديث وفيه ثلاث طرق (الأولى) طريقة
الأصوليين (الثانية) طريقة المحدثين (الثالثة) طريقة الفقهاء (الباب الثاني)

في الاجتهاد، وفيه مقدمة وثلاثة فصول (المقدمة) في بيان حقيقته (الفصل
 الأول) فيما يشترط في المجتهد من الشروط (الفصل الثاني) في تحريم الاجتهاد
 مع النص (الفصل الثالث) في رد زعم انقطاع الاجتهاد ودعوى انه إجماع
 (الباب الثالث) في التقليد وفيه ثلاثة فصول (الأول) فيما ورد في إبطال
 المذموم منه (الفصل الثاني) فيما للعلماء في تحصاره في الأئمة الأربعة (الفصل
 الثالث) في الفرق بين الاتباع والتقليد (الخاتمة) في سند أهل الله وسبيل
 علمهم وسيرهم إلى الله (المقدمة في بيان جلالة مقادير الأئمة رضى الله عنهم
 واعتصامهم) بالكتاب والسنة في جميع أحوالهم ووجوه اعدائهم فيما يوم
 خلافها من اقوالهم وامرهم اتباعهم بالرجوع إليها فيما خالف من آرائهم
 (ففى رفع الملام عن الأئمة الأعلام) ما ملخص شئ منه (اعلم) انه يجب
 على المسلمين، بعد موالاة الله ورسوله موالاة المؤمنين، وبالخصوص موالاة
 العلماء العاملين، الذين حازوا بوراة الأنبياء كل فخر، وصاروا نجوم هدى
 يقتدى بهم في ظلمات البر والبحر، واجمع العلماء على هدايتهم ودرائتهم
 إذ كل أمة بعد بعث محمد صلى الله عليه وسلم علماؤها شرارها، إلا المسلمين
 فعلماءهم خيارهم، فإنهم خلفاء الرسول في أمته والمحيون لما مات من سنته، بهم
 قام الكتاب وقاموا به، وبهم نطق وبأسراره نطقوا كل بحسبه، فلا يجوز
 لأحد ان يعتقد ان احداً من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمد مخالفة
 الرسول صلى الله عليه وسلم في شئ من سنته جل او دق كيف وهم يحويها
 والمتفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباعها وانه يؤخذ من قول كل احد
 ويترك الا قوله صلى الله عليه وسلم. (إذا علم هذا) فإذا وجد لواحد منهم
 قول صح الحديث بخلافه فلا بد له من عذر في تركه وجماع الأعذار (ثلاثة)
 اصناف (ترجع الى عشرة أسباب) (عدم بلوغ الحديث) او عدم ثبوته
 (او ضعفه بالأسباب المعروفة) من فن المصطلح (او اشتراط ما لا يشترط

وهو سير
 لشيوخ الإسلام
 رضي الله عنهم
 الذين سبغتهم
 ربه

غيره او نسيانه او عدم معرفة الدلالة منه او عدم اعتبارها او معارضتها
 بما يدل على انها غير مرادة او معارضة الحديث بما يدل على ضعفه
 او نسخه او تأويله بما يصلح كونه معارضاً او بما ليس من جنس المعارض
 فعدم بلوغه هو الغالب فيما جاء مخالفاً والمعذر فيه واضح ، اذ لم يكلف الله
 من لم يبلغه حديث العمل بموجبه فحينئذ يقول في القضية بموجب ظاهر آية
 او حديث او غيرها فيوافق الحديث قارة ويخالفه اخرى وليس في امكان
 احد الاحاطة بالسنة ، فقد كان صلى الله عليه وسلم يحدث او يحكم او يفتي
 او يفعل الشيء فيبلغه الشاهد من شاء الله ثم يفعل مثله ويشهده غير من
 شهد الأول كلا او بعضاً ويبلغ كذلك وهكذا فيكون عند كل من العلم ما
 ليس عند الآخر ، وإنما يتفاضلون كثرة وجودة واعتبر ذلك بالخلفاء
 الراشدين أعلم الأمة بحديثه وجميع شؤنه ولا سيما الصديق الذي قل أن
 يفارقه حضراً او سفراً ويسمر عنده ليلاً فيما يليق بها من قبيل « ما صب من صب الله
 الله في صدرى شيئاً إلا صيبت منه في صدر أبي بكر » الصديق وكذلك في صدر
 عمر رضي الله عنهما حتى إنه صلى الله عليه وسلم كثيراً ما كان يقول (خرجت
 دخلت جئت مثلاً أنا وأبو بكر وعمر) ومع هذا فقد قال الصديق للجدة
 (ما لك في كتاب الله من شيء وما علمت لك في سنة رسول الله من شيء)
 ولكن حتى أسأل الناس حتى شهد المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم (أعطاهما السدس) ويبلغ هذه السنة أيضاً عمران بن
 حصين وكذلك عمر في سنة الاستئذان وإخبار أبي موسى الأشعري له
 واستشهاده بالأنصار مع شهرة الحديث ولم يعلم ميراث المرأة من دية زوجها
 حتى كتب إليه الضحاك بن سفيان توريثه صلى الله عليه وسلم امرأة أشيم
 الضبابي من دية زوجها فقال لو لم نعلم هذا لقضينا بخلافه ولا حكم الجوس
 في الجزية حتى سمع من عبد الرحمن بن عوف قوله صلى الله عليه وسلم (سنوا

قالوا أسأل المطالب
 ما صب من صب الله
 في صدرى شيئاً
 لا يخرج مني
 كما ذكره ملا عيسى

بهم سنة أهل الكتاب) كما أخبره لما لم يعلم سنة الطاعون إذ وقع في الشام
 وهو مسافر إليها واستشار المهاجرين الأولين ثم الأنصار ثم مسلمي الفتح
 فما أخبره أحد بسنة قوله صلى الله عليه وسلم (إذا وقع بأرض) الحديث
 (وبأن الشاك في صلاته يطرح الشك ويبني على ما استيقن) لما تذكر ذلك
 هو وابن عباس ولم يعلموا فيه السنة وقال في سفر وقد هاجت الريح من
 يحدثنا عن الريح وكان أبو هريرة في أخريات الناس فحث راحلته حتى
 أدركه فحدثه بما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقال عندها والكل
 دونها علماً بمراحل ومواضع أخر لم تبلغه السنة فيها فقصى أو أفقى فيها
 بغيرها كما قضى في دية الأصابع باختلافها بحسب المنافع وكان عنده أبو
 موسى وابن عباس وهما دونه في العلم فعلم منها بقوله صلى الله عليه وسلم
 (هذه وهذه سواء) يشير إلى الإيهام والختصر . فبلغت معاوية رضى الله
 عنه في خلافته فقصى بها ولم يكن هذا عيباً في عمر رضى الله عنه حيث لم
 يبلغه الحديث وكان ينهى هو وابنه عبد الله غيرهما من أهل العلم عن التطيب
 قبل الإحرام وبين الجمرة والافاضة ولم يبلغهم قول عائشة رضى الله عنها
 (تطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل
 أن يطوف بالبيت) وكان لا يوقت مسح الحفنين ووافقه جماعة من السلف
 وأحاديث التوقيت عديدة صحيحة وكذلك عثمان رضى الله عنه لم يعلم
 عدة المتوفى عنها في منزل الميت حتى حدثته الفريفة بنت مالك بقوله صلى
 الله عليه وسلم (امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله) فأخذ به .
 وأهدى إليه مرة صيد كان قد صيد لأجله وهو محرم فهم بأكله حتى أخبره
 على : أن النبي صلى الله عليه وسلم (رد لحماً أهدي له) وكذلك على رضى
 الله عنه قال كنت إذا سمعت من رسول الله حديثاً نفعتني الله بما شاء أن
 ينفعني منه وإذا حدثني غيره استحلقتة فإذا حلف لي صدقته (وحدثني

أبو بكر وصدقني أبو بكر) وذكر حديث صلاة التوبة المشهور وأفتى هو وابن عباس وغيرهما بأن المتوفى عنها الحامل تعتمد بأقصى الأجلين حق بلغهم إفتاؤه صلى الله عليه وسلم في سبعة الأسلية (بأن عدتها وضع حملها) وأفتى أيضاً هو وزيد وابن عمر بأن المفوضة إذا مات عنها زوجها لا مهر لها حق بلغتهم السنة في بروع بنت واشق وهذا باب واسع يبلغ المنقول منه عن الصحابة عدداً كثيراً ، أما المنقول عن غيرهم فلا يحاط به كثرة وهؤلاء كانوا أعلم الأمة وأتقاهم وأفقههم وأفضلها فمن بعدم أنقص منهم فخفاء السنة عليه أولى فلا يحتاج إلى بيان ، فمن اعتقد ان كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد من الأئمة أو إماماً معيناً فقد أخطأ خطأ فاحشاً بينا : تنبيهان (الأول) ليس لقائل ان يقول (إن السنة قد جمعت ودونت فحفظوها والحالة هذه بعيد) لأن الدواوين المشهورة في السنن إنما جمعت بعد انقراض الأئمة المتنوعين على انه لا يجوز المحصار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في دواوين معينة ولو فرض فليس كل ما في الكتب يعلمه العالم ولا يكاد ذلك يحصل لأحد بل قد يكون عند الرجل الدواوين الكثيرة وهو لا يحيط علماً بما فيها بل الذين كانوا قبل جمع هذه الدواوين أعلم من المتأخرين بالسنة بكثير لأن كثيراً مما بلغهم وصح عندهم قد لا يبلغنا إلا عن مجهول أو بأسناد منقطع أو لا يبلغنا أصلاً فكانت دواوينهم صدورهم التي تحوى أضعاف ما في الدواوين وهذا أمر لا يشك فيه من علم القضية (الثاني) لا يقال إن من لم يعرف الأحاديث كلها لم يكن مجتهداً لأنه إن اشترط في المجتهد العلم بجميع ما قال النبي صلى الله عليه وسلم وفعل مما يتعلق بالأحكام فليس في الأمة مجتهد قصارى المجتهد علم جمهور ذلك بحيث لا يخفى عليه إلا القليل من التفصيل ثم إنه قد يخالف ذلك القليل الذي لم يبلغه فيكون معذوراً ، وأما عدم الثبوت فلعله في الاسناد أو انقطاع أو اضطراب في

اللفظ ويكون قد ثبت عند الغير مما يخالف هذا كله وتعرف الصحة بالتابعات والشواهد ولذا أفردت بالتأليف وهذا أيضاً كثير جداً وهو في التابعين وتابعيهم إلى الأئمة المشهورين ومن بعدهم أكثر منه في العصر الأول أو كثير من القسم الأول فإن الأحاديث كلها كانت قد انتشرت وكانت تبلغ كثيراً من العلماء من طرق ضعيفة وقد بلغت غيرهم من طرق صحيحة فتكون حجة من هذا الوجه ولهذا علق كثير منهم القول بموجب الحديث على صحته .

وأما اعتقاد الضعيف فلاجتهاد خالف فيه غيره مع قطع النظر عن طريق آخر ثم قد يكون المصيب هو أو غيره وله أسباب تعرف من الفن والاشتراط كأن يشترط في خبر الواحد العدل (العرض على الكتاب والسنة) أو كون المحدث به فقيهاً إن خالف قياس الأصول أو انتشاره إن كان فيما تعم به البلوى والنسيان (وهذا يرد في الكتاب والسنة) كالحديث المشهور عن عمر لما أجاب السائل عن الرجل يحنب في السفر فلا يجد الماء (بأنه لا يصلح حتى يجد الماء وذكره عمار أنها أجنباً في سفر فتمرغ عمار كما تتمرغ الدابة وصلى ولم يصل عمر) فذكر عمار ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم (فقال إنما كان يكفيك هكذا وضرب بيديه الأرض فمسح بها وجهه وكفيه فقال له اتق الله يا عمار) فقال إن شئت لم أحدث به فقال بل نوليك من ذلك ما توليت فهذه سنة شهدا عمر ثم نسيها حتى أفتى بخلافها ثم ذكر فلم يذكر ولم يكذب (وأبلغ من هذا) كلامه في الخطبة في زيادة الصداق على صداق الأزواج والبنات الطاهرات ومعارضة المرأة له بالآية ورجوعه إليها مع حفظ الآية . ويروى أن علياً ذكر الزبير يوم الجمل شيئاً عهده إليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره حتى انصرف عن القتال وعدم معرفة دلالة الحديث لغرابية في اللفظ كلفظ المحاقلة والمخابرة ونحوها

من الكلمات التي قد يختلف الناس في تفسيرها أو لكون معناه (في لغته وعرفه) غير معناه في (لغة النبي صلى الله عليه وسلم وعرفه) فيحمله على لغته وعرفه بناء على بقاء اللغة كحمل من سمع الآثار في ترخيص النبيذ على بعض أنواع المسكر وقد فسرت الأحاديث بأنه (ما نبذ لتحلية الماء قبل أن يشتد) وحمل الحمر على خصوص عصير العنب المشتد بناء على أنه كذلك في اللغة وقد جاء في أحاديث كثيرة صحيحة (انه كل شراب مسكر) او لكون اللفظ مشتركاً او مجملاً او متردداً بين حقيقة ومجاز فيحمله على الأقرب عنده مع كون المراد الآخر كحمل بعض الصحابة في اول الأمر (الحيط الأبيض والحيط الأسود على الحبلين) وحمل آخرين اليد في قوله (فامسحوا بوجوهكم وايديكم على اليد الى الإبط) او لكون الدلالة من النص خفية فإن جهات دلالات الأقوال متسعة جداً تتفاوت الناس في إدراكها بحسب ما منحهم الحق من مواهبه ثم قد تعرف من حيث العموم ولا يتفطن لدخول هذا المعين في العام او يتفطن ثم ينسى وقد يغلط الرجل فيفهم من الكلام ما تأباه اللغة العربية وأما اعتقاد أن لا دلالة في الحديث فغير ما قبله لأنه في الأول لم يعرف وجه الدلالة وفي هذا عرفه إلا أنه عنده غير معتبر كان في نفس الأمر مصيباً أم مخطئاً كاعتقاد أن المفهوم أو العام الخصوص ليس بحجة أو قصر العموم الوارد على سببه أو أن الأمر المطلق لا يقتضى الفور أو الوجوب أو أن المعرفة باللام أو المقتضى لا عموم له إلى غير هذا وأما اعتقاد أن تلك الدلالة معارضة بما دل على أنها ليست مرادة فكعارضة العام بخاص أو المطلق بمقيد أو مجرد الأمر بما ينفي الوجوب أو الحقيقة بما يدل على المجاز ، (وباب تعارض دلالة الألفاظ وترجح بعضها على بعض بحر خِصْمٌ) واعتقاد معارضة الحديث بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله إن كان قابلاً ثارة يكون بما يصلح معارضاً باتفاق كآية أو حديث

أو إجماع ثم يعتقد المعارض راجحاً في الجملة فيتعين أحد الثلاثة لا بعينه وقد يتعين النسخ مثلاً ثم قد يغلط فيه باعتقاد المتقدم متأخراً أو في التأويل بحمل الحديث على ما لا يحمله لفظه أو هناك ما يدفعه وإذا عارضه من حيث الجملة فقد لا يكون المعارض دالاً أو ليس في قوة الأول إسناداً أو متناً إلى غير هذا من الأسباب المتقدمة في الحديث الأول وغيرها أو في الإجماع المدعى وليس هو في الغالب إلا عدم العلم بالخالف فقد صار جماعة من أعيان العلماء إلى القول بأشياء ليس متمسكهم فيها إلا عدم العلم بالخالف وظاهر الأدلة عندهم يقتضى خلاف هذا حذراً من ابتداء قول لا يعلمون قائلًا به مع العلم بقول الناس خلافه فلذا تجد منهم من يعلق القول فيقول إن كان في المسئلة إجماع فهو أحق ما اتبع وإلا فالقول عندي كذا مثل لا أعلم أحداً أجاز شهادة العبد (وقبولها محفوظ عن علي وأنس وشريح) أو أجمعوا على أن المبعوض (لا يرث وتوريثه محفوظ عن علي وابن مسعود) والسبب أن قصارى علم كثير من العلماء أن يعلم قول العلماء الذين أدرّكهم في بلاده وجماعة غيرهم ، كما أن غاية كثير من المتأخرين أن يعلم قول المدنيين أو الكوفيين أو قول اثنين أو ثلاثة من الأئمة المتبوعين فما خرج عن هذا عنده مخالف للإجماع لأنه لا يعلم به قائلًا وما زال يقرع سمعه خلافه فلا يمكنه الأخذ بحديث يخالفه خشية مخالفة الإجماع (وهو أقوى الحجج) وهذا عذر كثير من الناس في كثير مما يتركونه إلا أن بعضهم معذور فيه حقيقة والباقي معذور غير معذور وكذلك كثير من الأسباب قبله وبعده وثارة بما لا يعتقد غيره أن جنسهم معارض أو لا يكون في الحقيقة معارضاً راجحاً كمعارضة كثير من الكوفيين الحديث الصحيح بظاهر القرآن الكريم بناء على أن ظاهره من العموم ونحوه مقدم على نص الحديث ثم قد يعتقدون ما ليس بظاهر ظاهراً لكثرة وجوه دلالة القول ولهذا

ردوا حديث الشاهد واليمين وإن كان غيرهم يعلم أن ليس في القرآن ما يمنع الحكم بشاهد ويمين ولو كان فيه ذلك (فالسنة هي المفسرة وللشافعي في هذه القاعدة كلام معروف ولأحد فيها رسالته المشهورة في الرد على من يزعم الاستغناء بظاهر القرآن عن تفسير السنة) ومن ذلك دفع الخبر الذي فيه تخصيص لعموم الكتاب أو تقييد لمطلقه أو زيادة عليه والاعتقاد أن الزيادة على النص كتقييد المطلق نسخ (ومعارضة طائفة من المدنيين الحديث الصحيح بعمل أهل المدينة بناء على إجماعهم على خلافه وإجماعهم حجة مقدمة عليه كمخالفة أحاديث خيار المجلس) وإن كان أكثر الناس قد يبيتون اختلاف المدنيين في المسألة ولو أنهم أجمعوا وخالفهم غيرهم لكانت الحجة في الخبر (ومعارضة طائفة من الكوفيين بعض الأحاديث بالقياس الجلي بناء على أن القواعد الكلية لا تنقض بمثل هذا الخبر إلى غير ذلك من أنواع المعارضات) سواء كان المعارض مخطئاً أو مصيباً فهذه الأسباب ظاهرة وفي كثير من الأحاديث يجوز أن يكون للعالم في ترك العمل بالحديث حجة لم نطلع نحن عليها لسعة مدارك العلم وعدم اطلاعنا على جميع ما في بواطن العلماء وقد لا يبدى العالم حجته وإذا أبدأها فقد لا تبلغنا وإذا بلغتنا فقد لا ندرك مواضع احتجاجه سواء كان صواباً في نفس الأمر أم لا لكن نحن وإن جوزنا هذا فلا يجوز لنا أن نعدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقته طائفة من أهل العلم إلى قول قاله عالم لجواز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحجة (إذ تطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية) فإنها حجة الله على جميع عباده دون رأى العالم (والدليل الشرعي يمتنع أن يكون خطأ إذا لم يعارضه دليل آخر) ورأى العالم ليس كذلك ، ولو جوزنا هذا لم يبق بأيدينا من الأدلة التي يجوز فيها مثل هذا شيء إنما المراد أنه في نفسه قد يكون معذوراً في تركه ونحن معذورون في

ترك ذلك الترك وقد قال تبارك اسمه (تلك أمة قد خلت لها ما كسبت
ولكم ما كسبتم) الآية وقال (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول
الآية) وليس لأحد أن يعارض حديث الرسول صلى الله عليه وسلم برأى أحد
من الناس كما قال ابن عباس بعد أن أجاب سائلاً بحديث فقال له قال أبو
بكر وعمر (يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء) أقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأنتم تقولون (قال أبو بكر وعمر) إذا علمت هذا اتضح
لك أنه لا يجوز لمسلم أن يعتقد أن من ترك العمل بالحديث لهذه الأسباب من
العلماء السابق وصفهم وفيه تحليل أو تحريم أو حكم بوصف بأنه حرم ما أحل
الله أو أحل ما حرم الله أو حكم بغير ما أنزل أو يلحق به وعيد من لعن
ونحوه ورد فيه على فعل شئ بأن يقال إن هذا العالم الذي أباح هذا الفعل
داخل في الوعيد أو من قلده تقليداً جائزاً وهذا مما لا نعلم خلافاً فيه بين
الأمة لا شيئاً يحكى عن بعض معتزلة بغداد كما ^{هو بصريح} ~~المرس~~ ونظرائه زعموا عقاب
المجتهد على خطئه والحجة إن حقوق الوعيد بفاعل المحرم مشروط بالعلم بالتحريم
وانتفاء موانع العقاب أو التمكن من العلم به فلا إثم ولا حد على الفاعل غير
عالم كمن نشأ ببادية ولو لم يستند في الحل إلى دليل شرعي فمن لم يبلغه الحديث
معتبر ^{المعتمد} ~~المعتمد~~ إلى دليل أجدر بالعدر فلهذا كان محموداً مأجوراً على اجتهاده وقد
اليس ^{المعتمد} ~~المعتمد~~ قال جلست عظمتي (وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرت) إلى - وعلمنا -
المعتمد ^{المعتمد} ~~المعتمد~~ فاختص سليمان بالفهم وأثني عليها بالحكم والعلم وفي الصحيحين عن عمرو
ابن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم (إذا اجتهد العالم وأصاب فله أجران
الجمعة ^{الجمعة} ~~الجمعة~~ وإذا اجتهد وأخطأ فله أجر) أي وخطؤه مغفور (فالإصابة في أعيان جميع
الدين ^{الدين} ~~الدين~~ الأحكام إما متعذرة أو متعسرة) والرحيم يقول (وما جعل عليكم في الدين
من حرج - يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وفيها أيضاً أنه صلى الله
عليه وسلم لما قال لأصحابه (لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة) اجتهدت

توقفت النقص على كماله

طائفة فلم تصل إلا فيها تمسكاً بعموم الخطاب مدخلة صورة الفوات فيه وصلت الأخرى مجتهدة بأن المراد المبادرة إلى القوم فكان معها من الدليل ما يخرج هذه الصورة من العموم ولم يعب واحدة من الطائفتين وهذه مسألة تخصيص العموم بالقياس والخلاف فيها شهير (ولما باع بلال الصاع بالصاعين وأمره برده لم يرتب عليه حكم آكل الربا من اللعن والتغليظ لعدم علمه بالحرمة) ولما تأول عدى بن حاتم ومن معه الخيطين كما سبق وقال له (إن وسادك لعريض إنما هو بياض النهار وسواد الليل) مشيراً إلى عدم فقهه معنى الكلام (ما رتب على فعلهم ذم من أفطر رمضان) والفطر فيه من أكبر الكبائر للاجتهاد بخلاف الذين أفتوا المشجوج بوجوب الفسل في البرد فاغتسل فمات فإنه قال (قتلوه قتلهم الله هلا سألوا إذ لم يعلموا؟ إنما شفاء العي السؤال) خطأ هؤلاء بغير اجتهاد إذ لم يكونوا من أهل العلم ولم يوجب على أسامة شيئاً في قتل من قال (لا إله إلا الله) لاعتقاده حل قتله بناء على عدم صحة إسلامه مع أن قتله حرام وعمل السلف وجمهور الفقهاء أن ما استباحه أهل البغي من دماء أهل العدل بتأويل سائغ لا ضمان فيه بقود ولا دية ولا كفارة، وإن كان قتلهم وقتالهم محرماً وهذا الشرط في حقوق الوعيد لا يلزم أن يذكر عند كل خطاب لاستقرار علمه في النفوس كما أن الوعد على العمل مشروط بإخلاصه لله وعدم إحباطه بردة ولا يذكر في كل ما فيه وعد (وموانع الوعيد التوبة والاستغفار والحسنة المذهبة للسيئات وبلايا الدنيا ومصائبها وشفاعة شفيح يطاع ورحمة أرحم الراحمين) فإن عدمت ولا تعدم إلا في حق من ترمد وشرد على الله شراد البعير على أهله لحق الوعيد فليس معنى الوعيد إلا أن هذا العمل سبب في هذا العذاب فيستفاد منه قبحه وتحريمه أما وجوب وقوع المسبب بكل من قام به السبب فباطل قطعاً لتوقفه على حصول شروط وانتفاء موانع (ثم إن ترك العمل بالحديث)

ثلاثة أقسام (ترك جائز) باتفاق المسلمين وهو ترك من لم يبلغه الحديث بل الترك فيه مجاز اذ ما بلغه حتى تركه ولا قصر في الطلب مع الاحتياج الى الفتيا أو الحكم كما تقدم عن الخلفاء الأربعة الراشدين وغيرهم فهذا لا يتوهم مسلم أنه يلحقه من معرفة الترك شيء (وترك غير جائز) وهذا لا يكاد يصدر من الأئمة لكن يخاف على بعض العلماء في درك حكم المسئلة فيقول مع عدم أسباب القول وإن كان له فيها نظر واجتهاد أو يقصر في الاستدلال فيقول قبل ان يبلغ النظر نهايته مع كونه متمسكاً بحجة أو يغلب عليه عادة أو غرض يمنعه من استيفاء النظر فيما يعارض ما عنده . وإن كان لم يقل إلا باجتهاد فإن الحد الذي يجب أن ينتهى اليه الاجتهاد قد لا ينضبط للمجتهد ولذا كان العلماء يخافون من مثل هذا خشية أن لا يكون الاجتهاد المعتمد قد وجد في هذه المسئلة المخصوصة (فهذه ذنوب) لكن قد علمت آنفاً أن عقوبة الذنب إنما تنال من لم يتب وقد تحصى بالأسباب السابقة ولا بدخل في ذلك من يغلبه الهوى ويصرعه حتى ينصر باطلاً أو من يجزم بصواب قول أو خطئه من غير معرفة منه بدليل ذلك فإن هذين في النار لحديث (القضاة ثلاثة : قاضيان في النار وقاض في الجنة ، فأما الذي في الجنة فرجل علم الحق وقضى به ، وأما اللذان في النار فرجل قضى للناس على جهل ورجل علم الحق وقضى بخلافه) والمفتون كذلك فلو فرض وقوع بعض هذا من بعض أعيان العلماء المحمدين عند جميع الأمة مع أنه بعيد أو غير واقع لم يعدم أحدهم إحدى هذه الأسباب الماحية ولم يقدح في إمامتهم على الإطلاق فانا لا نعتقد عصمة القوم بل نجوز عليهم الذنوب ونرجو لهم مع ذلك أعلى الدرجات لما اختصهم الله به من الأعمال الصالحة والأحوال السنية وليسوا بأعلى درجة من الصحابة والقول فيهم كذلك فيما اجتهدوا فيه من الفتاوى والقضايا والدماء التي كانت بينهم وغيرها ويؤيد ذلك تحذير سلف الأمة من

الصحابة والتابعين وتابعيهم ولا سيما الأئمة الأربعة رضى الله عنهم من مخالفة
 الحديث وحضهم على وجوب العمل به مع مخالفة (رأى كائن من كان) فمن
 ذلك ما روى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال (تمتع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم) فقال عروة (نهى أبو بكر وعمر عن المتعة) فقال ابن عباس
 (أراهم سيهلكون) أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقولون
 قال أبو بكر وعمر (يعنى متعة الحج) أي فسخ الحج في العمرة وفي رواية
 (يوشك أن ينزل عليهم حجارة من السماء) كما سبق وقال أبو الدرداء من
 بعدنى من معاوية أحدثته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرنى برأيه
 (لا أسأكنك ببلد أنت فيه) وعن عبادة بن الصامت مثله بمعناه (وكل هذا
 وصله حافظ المغرب ابن عبد البر في مؤلفاته بأسانيد جيدة حذفناها
 اختصاراً) وفي روضة العلوم الزندوسية من كتب الحنفية قيل لأبي حنيفة
 رضى الله عنه إذا قلت قولاً وكتاب الله يخالفه قال (اتركوا قولى لكتاب
 الله) فقيل إذا كان خبر رسول الله يخالفه فقال (اتركوا قولى لخبر الرسول)
 فقيل إذا كان قول الصحابي يخالفه قال (اتركوا قولى لقول الصحابي)
 وروى عنه إبراهيم بن يوسف أنه قال لا يحل لأحد أن يفتى بقولنا ما لم يعلم
 من أين قلناه وروى هذا عن زفر بن هذيل وأبي يوسف وعافية بن يزيد
 وآخرين . ومعنى علمه من أين قالوه علم حجته ودليله ذكره أبو الليث
 السمرقندى وجماعة وروى الشافعى رضى الله عنه عن أبي حنيفة (سمعنا^(١)
 بن الفضل) قال وحدثني ابن أبي ذئب عن المقبرى عن أبي شريح الكعبي أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح (من قتل له قتيل فهو بخير
 النظرين إن أحب أخذ العقل وإن أحب فله القود) قال أبو حنيفة فقلت

(١) مكذبا في الأصل .

لابن أبي ذئب أتأخذ بهذا يا أبا الحارث فضرب صدرى وصاح على صياحا
 كثيراً وقال منى وقال أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول
 تأخذ به نعم آخذ به وذلك الفرض على وعلى من سمعه إن الله عز وجل
 اختار محمداً صلى الله عليه وسلم من الناس فهداهم به وعلى يديه واختار لهم
 ما اختار له على لسانه فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو داخرين لا يخرج
 المسلم من ذلك قال (وما سكت عني حق تمنيت أن يسكت) وروى
 الحافظ بن عبد البر بسنده إلى معن بن عيسى قال سمعت مالك بن أنس يقول
 (إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب
 والسنة فخذوه وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه) وبسنده أيضاً
 إلى مطرف قال سمعت مالكا يقول قال لي ابن هرمرز (لا تمسك على شيء
 مما سمعته مني من هذا الرأي فإنما افتجرت به أنا وربيعه) فلا تتمسك به وقد
 ذكر بن مزين عن عيسى عن ابن القاسم عن مالك قال ليس كل ما قاله رجل
 قولاً وإن كان له فضل يتبع عليه يقول الله (الذين يستمعون القول فيتبعون
 أحسنه) وروى سحنون عن ابن وهب قال قال لي مالك بن أنس وهو
 ينكر كثرة المسائل يا عبد الله ما علمته فقل به ودل عليه وما لم تعلم فاسكت
 عنه وإياك أن تقلد الناس قلادة سوء . وجاءه رجل فسأله عن مسألة فقال
 له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا فقال الرجل أرأيت فقال
 مالك (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم
 عذاب أليم) وقال لم يكن من فتيا الناس أن يقال لهم قلت هذا كانوا
 يكتفون بالرواية ويرضون بها وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم قال
 سئل مالك لمن تجوز الفتوى قال لمن علم ما اختلف الناس فيه وعن عبد الله
 ابن مسleme التميمي قال دخلت على مالك فوجدته باكياً فسلمت عليه فرد
 عليّ ثم سكت عني يبكي فقلت له يا أبا عبد الله ما الذي يبكيك فقال لي يا ابن

فعنب إنا لله على ما فرط منى ليتنى جلدت بكل كلمة تكلمت بها في هذا
 الأمر بسوط ولم يكن فرط منى ما فرط من هذا الرأى وهذه المسائل وقد
 كان لى سعة فيما سبقت اليه زاد فى رواية أخرى فقلنا له ارجع عن ذلك
 فقال كيف لى بذلك وقد سارت به الركبان وأنا على ما ترى فلم نخرج من
 عنده حتى أغمضناه وقال مشيراً الى الحجرة الشريفة (كل كلام منه مقبول
 ومردود الا كلام صاحب هذا القبر) وقال الهيثم بن جميل قلت لمالك بن
 أنس يا أبا عبد الله ان عندنا قوماً وضعوا كتباً يقول أحدهم عن فلان عن عمر
 ابن الخطاب بكذا وكذا وفلان عن إبراهيم ويأخذ بقول إبراهيم قال مالك
 وصح عندهم قول عمر قلت إنما هى رواية كما صح عندهم قول إبراهيم قال
 مالك هؤلاء يستتابون ذكره بعضهم قائلاً عقبه فإذا كان تارك قول عمر
 يستتاب فكيف من ترك قول الله ورسوله بقول من هو دون إبراهيم النخعي
 أو مثله انتهى (قال صاحب الإيقاظ بعد نقله يريد فيكون عند مالك من
 أكفر الكافرين بحيث لا يستتاب بل هو زنديق الى غير ذلك) وللإمام
 سند بن عنان فى شرح مدونة سحنون المعروفة بالأم كلام مؤيد بالحجج
 يلجم المعارض فى هذا المعنى عن اللهج سأذكر لك منه شيئاً فى التقليد
 وروى عن الربيع بن سليمان قال سمعت الشافعى وقد سأله رجل عن مسألة
 فقال يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال (كذا وكذا) فقال له
 السائل يا أبا عبد الله أتقول بهذا فارتعد الشافعى واصفر وحال لونه وقال
 (ويحك وأى أرض تقطنى وأى سماء تظلمنى اذا رويت عن رسول الله شيئاً
 ولم أقل نعم على الرأس والعين نعم على الرأس والعين قال وسمعت يقول ما
 من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتزب عنه
 فهما قلت من قول أو أصلت من أصل وفيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خلاف ما قلت فالتقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قولى)

وجمل يردد هذا الكلام وقال أيضاً سمعته يقول إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا ما قلت وقال أيضاً سمعته يقول إذا وجدتم سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف قولي فأنا أقول بها وعنه سمعته يقول كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي وقال حرملة بن يحيى قال الشافعي ما قلت وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم قال بخلاف قولي فما صح من حديث النبي أولى ولا تقلدوني وقال لمن قال له في حديث أتأخذ بهذا (متى رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً صحيحاً فلم آخذ به فأشهدكم أن عقلي قد ذهب) وأشار بيده على رؤوس الجماعة وقال لآخر قال له ذلك (أرأيت في وسطى زفاراً أرأيتني خرجت من الكنيسة) أقول قال النبي صلى الله عليه وسلم وتقول لي أقول بهذا اروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أقول به وقال لا قول لأحد مع سنة رسول الله وقال أجمع الناس على أن من استبان له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد وقال لم أسمع أحداً نسبته إلى العلم أو نسبه الناس أو نسبته العامة إلى العلم أو نسب نفسه إلى العلم يحكى خلافاً في أن فرض الله اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتسليم لحكمه فإن الله لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه وإنه لا يلزم قول رجل قال الا بكتاب الله او سنة رسول الله وان ما سواهما تبع لهما وان فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وقوله المشهور عنه اذا صح الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط إذا صح الحديث فهو مذهبي) وهذا صح عن الثلاثة ايضاً فهذا صريح في أن مذهبه ما دل عليه الحديث لا يقول غيره ولا يجوز ان ينسب اليه ما خالف الحديث ولا ان يفق به على انه

مذهبه بل هو افتراء عليه ككل من صح عنه ذلك صرح بذلك جماعة من أئمة أتباعه حتى كان منهم من يقول للقارىء اذا قرأ عليه مسئلة من كلامه قد صح الحديث بخلافها (اضرب على هذه المسئلة) فليست مذهبه وهذا هو الصواب لو لم ينصوا عليه فكيف وقد نصوا عليه ومن ظن بهم غير هذا فقد غض من جلالته بل قد أعظم الاساءة فى حقهم وذكر نور الدين السهورى أنه ثبت عن مالك نحو ما للشافعى وذكر عن ابن عيسى السابق وقال قال ابن مسدى فقد علم ان كل ما خالف الكتاب والسنة من آراء مالك فليس بمذهب له بل مذهبه ما وافق الكتاب والسنة كما هو مذهب الشافعى وقد نقل الأجهورى والحرثى هذا الكلام فى شرحيهما على مختصر خليل وأقرآه وفى الإيقاظ بعد نقل ما سبق ما نصه وإذا تقرر أن ما خالف الكتاب والسنة والإجماع من أقوال المجتهدين وآرائهم ليس بمذهباً لهم فيتعين على المتمسكين بمذاهبهم أن يعتنوا بالكتاب والسنة وأقوال العلماء ليعلموا بذلك ما هو مذهب إمامهم خلاف ما لهج به المتأخرون من فقهاء المذاهب الأربعة من اقتصارهم على المختصرات الخالية من الدليل وإعراضهم كل الإعراض عن كتب الحديث (والخلاف^(١)) وأصول الحديث والفقه فهم على هذا أجهل الناس بمذاهب أئمتهم جهلاً مركباً لأن الآراء التى يعتقدونها مذاهب أئمتهم بعضها مخالف للكتاب والسنة والإجماع وقال القرافى فى قواعد فى (الفرق الثامن والسبعين ما حاصله) إن المقلد لإمام اذا اطلع على قول له مخالف لأصل شرعى من كتاب وسنة أو إجماع مثلاً لا يجوز له أن ينقله للناس ولا يفتى به فى دين الله فإن الفتوى بغير شرع حرام وان لم يعص صاحب القول بل يؤجر لاجتهاده بخلاف

(١) مكذا فى الاصل .

المطلع عليه عند المخالف فيأثم قال فعلى أهل كل عصر تفقد مذاهبهم فكلما وجدوه من هذا النوع حرم عليهم الفتوى به ولا يعمرى مذهب من المذاهب عنه وقد سبق قول الشافعى ما من أحد الا وتذهب عليه سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتعزب عنه وقد جمع ابن دقيق العيد المسائل التى خالف كل واحد من الأئمة الأربعة فيها الحديث الصحيح انفراداً أو اجتماعاً فى مجلد ضخّم وذكر فى أوله أن نسبة هذه المسائل الى الأئمة المجتهدين حرام وأنه يجب على الفقهاء المقلدين لهم معرفتها لئلا يمزوها اليهم فيكذبوا عليهم هكذا نقله عنه تلميذه الأدفوى ذكر ذلك عن الأدفوى الشيخ عيسى الثعالبى الجعفرى الجزائرى مولداً ومذنباً المكى وفاة رحمه الله تعالى قال فعلم من كلامهم رضى الله عنهم أن من قلد واحداً منهم فى فائزلة بعد ظهور كون رأيه فيها مخالفاً نص كتاب أو سنة أو اجماع أو قياس جلى عند القائل به فهو كاذب فى دعواه التقليد له متبع لهواه وعصبيته وهو برىء منه فهو معه (بمنزلة أحبار أهل الكتاب مع أنبيائهم يدعون اتباعهم مع الكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم وقد أمروهم باتباعه والإيمان به ونصرته وهم يكذبونه ويؤذونه) ويلزم من تكذيبهم إياه تكذيب جميع الأنبياء فإن كلا منهم آمن به وأخذ عن أمته العهد بتصديقه ونصرته كما أخذ الله عليه العهد بذلك (فدعوى اليهود والنصارى الإيمان بموسى وعيسى مع الكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم كاذبة) وقال ناصر السنة الإمام أحمد بن حنبل لأبى داود وقد سأله أيتبع الأوزاعى أم مالك (لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء ما جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه فخذ به) وذكر أن الرجل خير فى التابعين وقد فرق رضى الله عنه بين التقليد والاتباع فقال ابو داود سمعته يقول الاتباع أنت يتبع الرجل ما جاء عن النبى

صلى الله عليه وسلم وأصحابه ثم هو فيمن يعد من التابعين غير وقال
 لأبي داود لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا
 الثوري وخذ من حيث أخذوا وقال من قلة فقه الرجل أن يقلد دينه
 الرجال قال بعضهم ولهذا لم يؤلف الإمام أحد كتاباً في الفقه وإنما دون
 أصحابه مذهبه من أقواله وأفعاله وأجوبته وغير ذلك (ومن أصوله
 تقديم الحديث الضعيف والمرسل على الرأي) كما كان مالك (يقدم
 المرسل والبلاغات وقول الصحابي على القياس) لأنه لا يصار إليه
 إلا عند الضرورة كما قال الشافعي في رواية الخلال عنه وأصحاب
 أبي حنيفة يجمعون على أن مذهبه (تقديم ضعيف الحديث على القياس
 والرأي) وعلى ذلك بنى مذهبه كان من مذهب النسائي تخريج كل ما لم
 يجمع على تركه وأخذ أبو داود مأخذه وكان يخرج الضعيف إذا لم يجد
 في الباب غيره ويرجحه على رأي الرجال وما منهم من أحد إلا
 وقدم الحديث الضعيف على القياس كما ذكره بعض المحققين مبيناً مواضع
 التقديم لكل بما يطول شرحه وروى رضى الله عنه حديث الإنزال على
 الحكم في مسنده (فأمر صلى الله عليه وسلم أميره بالإنزال على حكمه ونهاه
 عن الإنزال على حكم الله) فتأمل كيف فرق بين حكم الله وحكم الأمير
 المجتهد ونهى أن يسمى حكم المجتهد حكم الله ومن هنا قال عمر لكاتب كتب
 بين يديه هذا ما أمرنا به أمير المؤمنين (لا تقل هكذا قل هذا ما رأى أمير
 المؤمنين) وروى ابن أبي داود عن ابنه عبد الله قال سمعت أباي يقول
 لا نرى أحداً نظر في الرأي إلا وفي قلبه دغل إلى غير ذلك مما يطول على
 من تتبعه وبعضه كاف لمن بقلبه سمعه ثم إنه مع العلم بأن التارك معذور
 لا يمنعنا أن نتبع الأحاديث الصحيحة التي لم يعلم لها معارض يدفعها ونعتقد
 وجوب اتباعها على الأمة وتبليغها وهذا مما لا يختلف العلماء فيه وأما ترك

مختلف فيه وهو ترك العمل بالحديث حتى يعلم عدم الناسخ أو الاجماع على خلافه أو معارض بالذى حققه الثقاب فيه والمبادرة بالأخذ به بمجرد الوصول قال بعضهم بعد أن ذكر الخلاف ودليل وجوب الأخذ ما نصه ومن هنا عرفت أنه لا يتوقف فى العمل بالحديث الصحيح بعد وصوله على عدم الناسخ أو الاجماع على خلافه أو المعارض بل ينبغى العمل به إلى أن يظهر ثمة من الموانع فينظر فى ذلك ويكفى فى وجوب العمل كون الأصل عدم هذه الموانع وقد بنى العلماء على اعتبار الأصل فى الأشياء أحكاماً كثيرة فى الماء ونحوه لا تخفى على متابع كلامهم اهـ وسيأتى لهذا زيادة بيان فى باب الاجتهاد ثم هى منقسمة إلى (ما دلالة قطعية) بأن يكون قطعى السند والمتن (وهو ما تيقنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله وأراد به تلك الصورة) وإلى (ما دلالة ظاهرة . غير قطعية فالأول يجب اعتقاد موجهه علماً وعملاً) وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء فى الجملة وإنما قد يختلفون فى بعض الأخبار هل هو قطعى السند أو غير قطعى وقطعى الدلالة أو غير قطعيها ولهم فى ذلك كلام مبسوط فى فن الحديث (والثانى اتفقوا على وجوب العمل به فى الأحكام الشرعية العملية) فإن كان قد تضمن حكماً علمياً كالوعيد ونحوه فقد اختلفوا فيه فذهب طوائف من الفقهاء إلى أن خبر الواحد العدل إذا تضمن وعيداً على فعل فإنه يجب العمل به فى تحريم ذلك الفعل ولا يعمل به فى الوعيد قالوا لأن الوعيد من الأمور العملية فلا يثبت إلا بما يفيد العلم وذهب الأكثرون من الفقهاء وعامة السلف إلى أن هذه الأحاديث حجة فى جميع ما تضمنته من العمل والوعيد فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين بعدهم ما زالوا يثبتون بهذه الأحاديث الوعيد كما يثبتون بها العمل ويصرحون بلحوق الوعيد الذى فيها للفاعل فى الجملة وهذا منتشر عنهم فى أحاديثهم وفتاويهم وذلك أن الوعيد

من جملة الأحكام الشرعية التى تثبت بالأدلة القطعية تارة وبالظنية أخرى هذا قصارى إجمال أَعذارهم فيما يرى مخالفاً من سنن آثَارهم (مع عَظْهم على السنة بالنواجذ) وأمرهم اتباعهم فمن بعدهم بذلك من كل مبتذل منها وآبد وأما الوقِعة فى جانب التمسك بالسنة والكتاب فمحض مصادمة لسيَرتهم ونأى عن الصواب على أن سب التمسك بالكتاب والسنة هو لعمري المدح الآخذ من كل كمال بسائر الأئنة ومن هذا عيبه ما يكون كماله إنما عناية الله بوليه تنطق شانيه بأعظم المدح فيه إن الله قال على لسان عبده (سمع الله لمن حمده - وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد - ويسمع فى التمسك بهما ما ظهر ظهور ثار القرى وما كان حديثاً يفتى) ومن أعظم ما تجازف به بعض من أَعته العصبية عن صحيح الحق والشعور به قوله (إن الكتاب والسنة مشتركان بين اثنين وسبعين فرقة كلها فى النار إلا واحدة وهى منحصرة فى مقلدى الأربعة) قد رجع السائل فيه مسئُلاً أوصف بإيمان من اعتقد أن التمسكين بكتاب الله وسنة رسول الله كلهم فى النار إلا من ذكر (المقتضى إن ما عدا المستثنى الشامل لما قبله من أهل القرون الثلاثة الشاهد بخيريتها الصادق صلى الله عليه وسلم فى الحديث المشهور فى النار) فإنهم ما قلدوا الأربعة حتى يخرجهم الاستثناء عن الحكم بما قبله وليت شعري أى عقل يحوز مع الاشتراك فى الكتاب والسنة افتراقاً إلى فرقتين فضلاً عن العدد المذكور ، وفى الكتاب (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا - ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا - فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه) إلى غيرها وحبل الله كتابه قال فى حرز الأمانى :

وبعد فحبل الله فىنا كتابه فجاهد به حبل العدا متحبلاً

والرسول صلى الله عليه وسلم يقول (لن تضلوا بعدهما تركتم على البيضاء
 ليلها كنهارها لا يزيغ بعدى عنها إلا هالك ومن يعش منكم فسيرى اختلافاً
 كثيراً فليكن بما عرفتم من سنتي) الى غير ذلك من الاحاديث المتضاربة
 الصريحة في نفى خلاف ما الأمرة عند حدوث الخلاف بالعض على السنة
 بالنواجز فراراً منه فكيف بما يكون فيها (وكيف حمل كلام أفصح من
 نطق بالضاد على غاية التضاد) وأين من الإيمان من عارض البيان الواضح
 من النبي صلى الله عليه وسلم بخلافه فهو يقول (ستفترق الأمة ويفسر
 المستثنى بأهل الكتاب والسنة) والمعارض يقول (المفترق المستثنى
 ويستثنى منه من ذكر) هل الى عدم تكفيره من سبيل الارتكاب أبعد
 التأويل تحاشياً من تكفير من يقول (لا إله إلا الله) يوضح المعارضة
 إيراد الحديث وقد ورد من طرق كثيرة منها طريق الدارقطني برجال
 الصحيح واللفظ له (افترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة وستفترق
 هذه الأمة على اثنتين وسبعين فرقة أضرها على أمتي قوم يقيسون الدين
 برأيهم فيحلون ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله) وبين المستثناة الناجية
 التصريح بها في بعض طرق الحديث المذكور ، ففي بعضها (على ثلاث
 وسبعين اثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة) وهي الجماعة .
 وفي رواية أحمد (هي ما أنا عليه اليوم وأصحابي) وهل يتوهم
 افتراق في السنة بعد تسمية أهلها الجماعة في كلامه صلى الله عليه وسلم كهذا
 الحديث وحديث « والتارك لدينه المفارق للجماعة » وغيرهما فتأمل الحديث
 فمساك تراه الى عكس ما قيل أقرب فإن توهم أن مذاهب الأربعة هي
 ما كان عليه وأصحابه كان ملتزماً أن كل مخالف لهم من الصحابة ومن بعدهم
 وأصحاب المذاهب المشهورة مخطيء في جميع ما خالفهم فيه وهم المصيبون في
 كل خلاف فانظر هل يستند هذا إلى نقل أو يقبله عقل (وقد كنت مورد

هذا الحديث مع نظائره فى أدلة ذم الرأى المذموم فأوجبت هذه الوجبة
لقدومه (وأعجب منه الوقوع فى بئر البوار من شفا جرّاف هاور بالوقعة
فى الأعراض لفساد الأغراض ونصبها لسهام الغيبة أغراض سيما من
انصف بنسب أو علم أو وتعالى الله لا فإن أخفى أوليائه فى خلقه غيره
عيمهم فربما تردى الواقع فى مؤمن من حائق فى قليب (من آذى لى ولياً فقد
آذنته بحرب من حيث لا يشعر) بل كان مؤمن ولى الله (الله ولى الذين
آمنوا) وقد ورد من الوعيد فى الغيبة كتاباً وسنة ما يقطع نياط من له
قلب وقد علم أن متعلقها صدق وكانت من أبطل الباطل فليس كل صدق
حقاً (ليسأل الصادقين عن صدقهم) فكيف إذا كانت بهتاناً أى كذباً
وفى الكتاب المكنون (إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون) وعدم
اكتراث بنحو (ولا تقف ما ليس لك به علم - إن جاءكم فاسق بنبأ -
فتبينوا - ولولا إذا سمعتموه - الآيات) وليت شعري فكيف يتجرأ
العاقل على سب ما لم يقع بصره عليه ولا مدرك له إلا نقل فسقة الأعداء
فما نسب إليه قال جلّت عظمتهم « ولا يغتب بعضكم بعضاً أوجب أحدكم
أن يأكل لحم أخيه ميتاً » (ومصدقه حديث المرأتين المعروف وفيه
فقاءتا) لحماً وما كانتا طعمتاه من نحو أسبوع أو كما قال ، وفى الحديث
أيضاً (الغيبة أشد من ستة وثلاثين زنية فى الإسلام) قال صلى الله عليه
وسلم لمن قالت من الأمهات ما أحسن فلانة لولا أنها هكذا تشير إلى قصر
عنقها (لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمزجته) قال صلى الله عليه وسلم
(إن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقى لها بالاً يهوى بها فى
جهنم أبعد مما بين المشرق والمغرب) وقال صلى الله عليه وسلم (من اغتاب
مساماً جاء يوم القيامة ولسانه معقود إلى قفاه لا يحله إلا عفو الله أو عفو من
اغتابه) وفى آخر حديث حرمت الكعبة وحرم من المؤمن دمه وماله

وعرضه وأن يظن به ظناً سيئاً ، وتكلم رجل بكلمة في رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال له (قم لا شهادة لك) فقال لست أعود فقال (أصبحت تهزأ بالقرآن ما آمن بالقرآن من استحلت محارمه) وفي القدسيات : يا أخا المرسلين يا أخا المنذرين أنذر قومك أن لا يدخلوا بيتاً من بيوتى إلا بقلوب سليمة وألسنة صادقة وأيدي نقية ولا يدخلوا بيتاً من بيوتى ولأحد عليهم ظلامه فلأني ألعنه ما دام واقفاً بين يدي يصلى حتى يرد تلك الظلامه إلى أهلها فإذا فعل أكون سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويكون جارى مع أنبيائي وأصفياي في الجنة وأعجب من هذا كله التكفير المرتب على الشبهة التي سترها في عبث الحق غناء دون مبالاة بقول الصادق صلى الله عليه وسلم (من كفر مسلماً فقد كفر) وقوله (إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما) قال الرافعي في العزيز نقلاً عن التتمة فإنه إذا قال لمسلم يا كافر بلا تأويل كفر لأنه سمى الإسلام كفراً ومثله للتووى في الروضة نقلاً عن المتولى واعتمد ذلك المتأخرون كابن الرفعة والقمولى والنشائي والإسنوى والأذرعى وأبى زرعة وصاحب الأنوار وشارح الأنوار وغيرهم جزموا به من غير عذر ولم ينفرد المتولى بذلك بل سبقه إليه ووافقه عليه جمع من الأصحاب منهم الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائني والحلي والشيخ نصر المقدسى والغزالي وابن دقيق العيد بل قضية كلام هؤلاء أنه لا فرق بين أن يؤول أو لا كما تدل عليه عباراتهم التي ذكرها عنهم العلامة ابن حجر في الأعلام وقال فيه ما نصه ووقع في الحديث روايات لا بأس بالإشارة إليها فقد روى مسلم (إذا كفر المسلم أخاه فقد باء بها أحدهما) وفي رواية له (أيما رجل قال لأخيه كافر فقد باء بها أحدهما) إن كان كما قال وإلا رجعت عليه وفي رواية له أيضاً (ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر) ومن دعا رجلاً

بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه وفي رواية أبي عوانة
 فإن كان كما قال وإلا باء بالكفر وفي رواية (إذا قال لأخيه يا كافر فقد
 وجب الكفر على أحدهما) ومعنى كفر الرجل أخاه وصفه بالكفر ونسبه
 إليه في خبر كرايت كافراً أو نداء كيا كافر أو اعتقاده الكفر فيه كاعتقاد
 الخوارج كفر المؤمنين بالذنوب وليس من ذلك تكفير جماعة من أهل
 الأهواء لما قام عندهم من الدليل على ذلك ومعنى باء بها أحدهما رجع بكلمة
 الكفر انتهى من الأعلام بإيجاز وذكر فيه وجوهاً في تأويل الحديث إلى
 أن قال الثالث أنه محمول على الخوارج المكفرين للمؤمنين وهذا نقله القاضي
 هياض وهو ضعيف لأن المذهب الصحيح المختار الذي قاله الأكثرون
 والمحققون إن الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع ثم قال بعد ذكره إيراداً
 لبعضهم على تأويل الأثر السابقين وإتباعه بالجواب عنه ما نصه فإذا
 تقرر لك حكم يا كافر بما لم تجده في كتاب وعلمت أن ما ذكره الشيخان فيه
 نقلاً عن المتولى هو الحق الذي لا يحيد عنه وأن كلام جمع من الأصحاب
 صريح في كفر قائله مطلقاً وأن ما مر من عبارة الأذكار وشرح مسلم وغيرها
 لا يخالفه ظهر لك الخ ما قال وفي الدرة البهية في جواب سؤال عن كفر
 مسلماً بنحو هذا ما نصه مع تغيير يسير في اللفظ لم يدر هذا القائل مقدار
 ما قال ولم يتنبه لما يلزمه في هذا الضلال من الوبال وقد ورد (إذا قال
 الشخص للشخص يا كافر فقد باء بها أحدهما) ثم تعجب منه كيف يتجرأ
 على تكفير المسلمين بما ذكر فكأنه يريد قصر الإسلام على نفسه وأنه ليس
 لمحمد صلى الله عليه وسلم أمة ناجية غيره وغير من وافقه على ما قال وليته
 اعتبر بقوله تعالى (ولا تقول لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً) وقد تحوز
 الأمة قديماً وحديثاً من تكفير المسلم وحذروا من المبادرة فيه مهما أمكن
 فقال حجة الإسلام الغزالي الذي ينبغي أن يميل إليه المحصل الاحتراز من

التكفير مهما وجد إليه سبيلاً (فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة المصرحين بقول لا إله إلا الله خطأ) والخطأ في ترك الكافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم قال صاحب الخلاصة الحنفى وكذا صاحب الخزانة الصغرى منهم (إذا كان للمسألة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع من التكفير) فعلى المفتى أن يميل إلى الحمل على الوجه الذى يمنع من التكفير وقال صاحب التحقيقات الوهبية فى الرد على الظاهرية نص الحنفية فى عامة كتبهم فى باب ألفاظ الكفر فى المقدمة التى تعارفوا وضعها فى أول الباب المذكور على ما حاصله (أن كلام المسلم إذا كان له وجوه عديدة قال بعضهم ولو بلغ عدها ألفاً تكفره ووجه واحد لا يكفره فعلى المفتى حمل الكلام على الوجه الذى لا يكفر به ولو كان بعيداً) قالوا ولا ترجيح بكثرة الوجوه والادلة هذا مذهبهم الذى لا يعرف لهم فى هذا المقام خلافه وقد صرح علماؤنا المالكية بذلك حين قالوا من قال (الزمر مستحب لا يحكم بكفره لاحتمال أنه أراد تحبه النفوس وقال إن الوضوء لا يبطل بالشك فى الردة مع قولهم ببطلانه بالشك فى الناقض غيرها) وقد قيل لما لك أيكفر أهل الاهواء فقال هم من الكفر فروا وقد سئل تقي الدين السبكي ؟ رحمه الله عن حكم تكفير غلاة المبتدعة فقال (اعلم أيها السائل إن كل من خاف من الله عز وجل استعظم القول بالتكفير لمن يقول : لا إله إلا الله محمد رسول الله) إذ التكفير أمر هائل عظيم الخطر لأن من كفر شخصاً فكأنه أخبر أن عاقبته فى الآخرة الخلود فى النار أبد الأبدى وأنه فى الدنيا مباح الدم والمال لا يمكن من نكاح مسلمة ولا تجزى عليه أحكام المسلمين لا فى حياته ولا بعد مماته والخطأ فى ترك ألف كافر أهون من الخطأ فى سفك محجمة من دم امرئ مسلم وفى الحديث (لأن يخطئ الإمام فى العفو أحب إلى

الله من أن يخطيء في العقوبة) فما بقى الحكم بالتكفير إلا لمن صرح بالكفر واختاره ديناً وجحد الشهادة وخرج من دين الإسلام جثة قال الشعراني في طبقاته بعد هذا وأخبرني شيخنا الشيخ أمين الدين إمام جامع الغمري بصريح المحروسة أن شخصاً وقع في عبارة موهمة للتكفير فأفتى علماء مصر بتكفيره فلما أراد قتله قال السلطان هل بقى أحد من العلماء لم يحضر قالوا نعم (الشيخ جلال الدين المحلى شارح المنهاج) فأرسل إليه السلطان لحضر فوجد الرجل في الحديد بين يدي السلطان فقال الشيخ مال هذا فقالوا كفر فقال ما مستند من أفتى بتكفيره فبادر الشيخ صالح البلقيني وقال قد أفتى والدي شيخ الإسلام (الشيخ سراج الدين) في مثل ذلك بالتكفير فقال يا ولدي أتريد أن تقتل مسلماً موحداً يحب الله ورسوله لفتوى أبيك حلوا عنه الحديد فجردوه وأخذوه الشيخ جلال الدين بيده وخرج والسلطان ينظر فما تجرأ أحد يتكلم «يتبعه» رضى الله عنه وفي حاشية التلمساني على الشفا ما نصه عند قوله وكذلك نقطع بتكفير كل قائل قال قولاً يتوصل إلى تضليل الأمة الخ وقد ورد النص منه صلى الله عليه وسلم على كفر من كفر مسلماً انتهى بحروفه فإذا كان الخوف من تكفير المسلم بلغ هؤلاء الأئمة إلى هذا المبلغ فكيف يقول هذا القائل بكفر من الخ إلى أن قال وما أحق هذا بما قيل :

جهلت وما تدري بأنك جاهل ومن لى بأن تدري بأنك لا تدري

يخشى عليه بأن يكون من الذين يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ونعوذ بالله من جهل القراء إلى هنا كلام الدرة فليتأمل قائل هذا هل لا شبهة عنده حين قاله في كفر المقول فيه عند الله بما اقتضى شرعة حق لا

يخشى على نفسه الكفر الذي جزم به الصادق صلى الله عليه وسلم فما كان
أغناه عنه وأغناه لو رحم نفسه بشغله (بنظر جذع عينه عن قذى عين
غيره) ففيا أمر به شغل عما نهى عنه نموذ بالله من مودة القلب البالغ
بصاحبه إلى مثل هذا التوغل فى الضلال فى صورة هذا ونسأله لنا
ولجميع المسلمين السلامة ونصوح التوبة والاستقامة التى هى سبيل العلم
الذى لا شبهة معه بوجه ورضوانه الأكبر الذى لا سخط بعده والشكر
على العافية من مثل هذا .

(المقصد وفيه ثلاثة أبواب)

الباب الأول

في وجوب التمسك بالكتاب والسنة وفيه ثلاثة فصول
أمر الكتاب المبين وصدع النبي الأمين وأجمع كافة المسلمين على
مشروعية اتباع الكتاب والسنة ووجوب العمل بهما وجوباً مؤكداً أشد
التأكيد إذ منها تفرعت جميع الواجبات بل وغيرها بشد الأيدي وعض
النواجذ فلا يمتري في تقديمها على رأى أى أحد كان إلا غر جاهل بحكم
الآى وماضى السنن وكلام السلف مما بعضه فى المقدمة سبق ونذكر منه
بعد ما بكل فصل اعتلق .

الفصل الأول

في أن دلالة الكتاب والسنة واحدة

إذ ليست السنة إلا مجرد بيان للقرآن اعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم هو المعبر عن القرآن الدال على معانيه بما علمه الله فكانت أقواله وأفعاله وتقريراته كلها وحياً دليلاً للأقوال من الكتاب (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) ودليل الكل (إن أتبع إلا ما يوحى إلى) (لتبين الناس ما نزل إليهم) (وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله) (إن الحكم إلا لله) ولا يشرك في حكمه أحداً) (إن عليك إلا البلاغ) إلى غيرها ففرض عليه بيانه وأمره باتباعه (فاستمسك بالذي أوحى إليك) (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) (لتحكم بين الناس بما أراك الله) ونحوها وأعلم أنه أكمل لعباده الدين (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي) ثم من عليهم بما آتاهم من العلم وأمرهم بالاعتصام عليه وأن لا يقولوا عليه غيره (ولا تقف ما ليس لك به علم - اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم - إنما يأمركم بالسوء والفحشاء الآيات) إلى غيرها مما يطول وفي واحدة كفاية . ومن السنة أحاديث منها ما رواه جابر مرفوعاً (يوشك بأحدكم يقول هذا كتاب الله ما كان فيه من حلال أحلناه وما كان فيه من حرام حرمناه ، ألا من بلغه عن حديث فكذب به فقد كذب الله ورسوله) والذي حدثه ومثله بمعناه حديث المقدم بن معد يكرب وفيه (وإنما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الذي حرم الله) وحديث (ما تركت شيئاً مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله عنه إلا وقد نهيتكم عنه) وما رواه الأوزاعي عن حسان بن عطية قال كان الوحي ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحصره جبريل بالسنة التي تفسر ذلك وروى غيره (السنة وحي يتلى) إلى غير ذلك كما يستفاد من أدلة الوجوب المعقود لها .

الفصل الثاني

في أدلة وجوب اتباعها كتاباً وسنة وتقديمها على رأي كل مجتهد

اعلم أنه صلى الله عليه وسلم لما كان ينزل عليه القرآن ويوحى إليه ببيان
كما مر قريباً شاهده في هذا البيان الذي أمر به أصحابه الذين ارتضاهم الله له
لكانوا أعلم الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم وما أراد الله من كتابه
بشاهدتهم ما قصد له الكتاب فكانوا المعبرين بعد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولهذا (قال أصحابي كالنجوم) الحديث واستبان بهذا ما في الفصل
قبله من أن السنة من الكتاب واتباعها اتباعه وطاعة رسول الله طاعة الله
وعصيانته عصيانه وأدلة اتحادهما ووجوب اتباعها غنية عن الذكر لولا
اقتضاء المقام ذكر شيء وإلا فما أجدر التمثل هنا بقوله :

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

لكن بدرة من العقل يعلم الجاهل العامل في لوم العالم أنه ما شأنه إلا
بما يرفع شأنه قال جل شأنه من يطع الرسول فقد أطاع الله . قل إن كنتم
تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله . وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه
فاتتهوا . فليحذر الذين يخالفون عن أمره . يا أيها الذين آمنوا استجبوا
لله وللرسول . ومن يطع الله ورسوله ندخله جنات تجري من تحتها الأنهار
ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها الآيات وأن
هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه . ومن لم يحكم بما أنزل الله الآيات المكررة في
موضع واحد لتأكيد بيان عظم المفسدة في الحكم بغيره ونهى أن يقول أحد
هذا حلال وهذا حرام وأخبر أن قائله مفتر عليه الكذب (ولا تقولوا لما
تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام الآية فإن تنازعتم في شيء
فردوه إلى الله والرسول الآية وما اختلفتم فيه من شيء الآيات) ونحوها

والأحاديث في وجوب اتباعها لا يحاط بها كثرة منها حديث (تركت فيكم اثنتين لن تضلوا بعدها كتاب الله وسنتي وحديث ابن مسعود المشهور إن أحسن الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد) الحديث وعنه أنه كان (يقوم يوم الخميس قائماً يقول إنما هما اثنان الهدى والكلام فأفضل الكلام وأصدق الكلام كلام الله وأحسن الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها ألا وكل محدثة بدعة ألا لا يتناولن عليكم الأمد فتقسو قلوبكم ولا يلهينكم الأمل فإن كل ما هو آت قريب إلا ان بعيداً ما ليس آتياً) وحديث العرياض المعروف في الموعظة التي ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب وفيه (تركتم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ بعدي عنها إلا هالك ومن يعيش منكم فسيروى اختلافاً كثيراً فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين وعليكم بالطاعة وإن كان عبداً حبشياً عضوا عليها بالنواجذ فإنما المؤمن كالجلل الأبق كلما قيد انقاد) وحديث الصحيحين في قصة قذف هلال بن أمية امرأته بشريك بن سحاء قال في آخره لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن يريد والله أعلم بكتاب الله قوله ويدراً عنها العذاب الآية وبالشأن الحد لمشابهة ولدها شريكاً ولكن كتاب الله فصل في الخصومة وأسقط كل قول ورده^(١) ولم يبق للاجتهاد بعده موضع .

وفي رسالة الشافعي بسنده إلى عمر رضي الله عنه أنه أرسل إلى شيخ من زهرة فساله عن وليدة من ولائد الجاهلية فقال له أما الفراش فلفلان وأما النطفة فلفلان فقال له صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) هكذا في الاصل ، ويوجد في نسخة خط وركاء .

قضى بالفراش وما رواه الشافعي أيضاً من رد عمر بن عبد العزيز حكم نفسه
 لحديث سمعه من عروة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله
 لما أيسر على قضاء قضيته الله يعلم أني لم أرد فيه إلا الحق فبلغني فيه سنة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأردُّ قضاء عمر وأنفذ سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وروى أيضاً قصة قضاء سعد بن إبراهيم برأى ربيعة بن
 عبد الرحمن وإخبار ابن أبي ذئب له عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف
 ما قضى به وقول ربيعة له اجتهدت ومضى حكمك وقول سعد له وأعجبا
 أنفذ قضاء سعد بن أم سعد وأردُّ قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعا
 بكتاب القضية فشقه وقضى للمضى عليه وما رواه أبو داود من قيام عمر
 لرجل من ثقيف سأله مسألة فقال له إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفتاني
 فيها بغير ما أفتيتني به يضربه بالدرّة ويقول له تستفتني في شيء أفتي فيه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول عمر بن عبد العزيز لا رأي لأحد مع
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والأخبار كثيرة جداً في رجوع الصحابة
 رضي الله عنهم عن فتاويهم وأقضيتهم عند إخبار بعضهم بعضاً بالسنة
 كرجوع ابن مسعود عن الفتيا بجل امرأة وإفثائه الصيارفة في ربا الفضل
 ورجوع عمر وابن عباس وغيرهم عن رأيهم إلى السنة كافية من وقف عليها
 في اعتقاد أن المعروف عند الصحابة والتابعين وتابعيهم وسائر علماء المسلمين
 أن حكم الحاكم المجتهد إذا خالف نص كتاب الله أو سنة رسوله (واجب
 لفظه ومنع نفوذه) ولا يعارض نص الكتاب والسنة بالاحتمالات العقلية
 والخيالات النفسية والعصية الشيطانية بأن يقال لعل هذا المجتهد قد اطلع
 على هذا النص وخالفه لعله ظهرت له أو اطلع على دليل آخر أو نحو هذا مما
 لهج به فرق الفقهاء المتعصبين وأطبق عليه جهلة المقلدين .

الفصل الثالث

فما للناس بالعمل بالحديث ونفرقهم شيعاً في القديم والحديث :
وفيه ثلاث طرق

(الطريقة الأولى طريقة الأصوليين) اعلم أن هذه الطريقة كالأصل لما عداها من سائر الطرق والعالم بالحديث عندهم صنفان ذو اجتهاد تطلق بقسميه من مستقل ومكتسب وسيأتيان وذو اجتهاد جزئي بناء على جواز تجزئه لهم فيه قولان أصحهما الجواز وبه قال الأكثرون كما في (جمع الجوامع وغيره) بل قال الإمام في الحصول وابن الهمام في التحرير إنه الحق قال السراج الهندي في شرح البديع ما حاصله إن العالم إذا تحصل له في بعض المسائل ما هو مناط بالاجتهاد دون غيرها فله أن يجتهد فيها فإن الاجتهاد لو لم يتجزأ لزم علم المجتهد بجميع المآخذ ويلزمه العلم بجميع الأحكام واللازم منتف فإن ذلك غير داخل تحت وسع البشر لثبوت (لا أدري) في بعض الأحكام كما هو المنقول عن الإمام مالك فإنه سئل عن أربعين مسألة إلى آخر ما يأتي بعد وقال العلامة نظام النيسابوري في شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي ما نصه اختلفوا في تجزئ الاجتهاد والمراد منه أن العالم إذا لم يكن له استعداد الاجتهاد إلا في بعض الأحكام كالقروض مثلاً إذا لم يكن ماهراً في غيره هل له أن يجتهد أم لا فأثبتته قوم محتجين بأنه لو لم يتجزأ الاجتهاد لعلم المجتهد الجميع من الأحكام والتالي باطل كيف وقد سئل مالك مع جلالة قدره وهو يجتهد بلا نزاع عن أربعين مسألة قال في ست وثلاثين (لا أدري) ونقل عن أبي حنيفة أنه قال في ثمان مسائل (لا أدري) وبأنه إذا اطلع العالم على بعض الأحكام واجتهد في مسألة من ذلك البعض فهو وغيره ممن تصدى

للحكم والفتوى في جميع المسائل سواء في ذلك البعض ولا يضره عدم العلم بأمارات مسائل سائر الأحكام انتهى بخ وفي شرحه للقطب الشيرازي ما نصه واعلم أن الغالب في المسألة الحادثة في باب الفرائض مثلاً أن يكون أصلها في الفرائض دون المناسك والإجازات مثلاً وإذا كانت كذلك فمن عرف ما ورد من الآيات والسنن والإجماع في باب وجب أن يتمكن من الاجتهاد فيه وغاية ما في الباب لعله شد منه شيء على ما قاله المجيب لكنه قادر لا عبرة به كما أن المجتهد المطلق وإن بالغ في الطلب يجوز أن يكون قد شد عنه أشياء وقال الغزالي وليس الاجتهاد عندى منصباً لا يتجزى بل يجوز أن ينال العالم منصب الاجتهاد وقد يحصل في فن دون فن بل في مسألة دون مسألة خلافاً لبعضهم وفي تنقيح القراني بعد سرده شروط الاجتهاد ما نصه ولا يلزم عموم النظر في الكل بل يجوز أن تحصل صفة الاجتهاد في فن دون فن وفي مسألة دون مسألة خلافاً لبعضهم اه قال العلامة الزفاتي في شرحه له ما نصه هذا إشارة إلى صحة تجزى الاجتهاد بمعنى هل يصح أن يجتهد في بعض الفنون دون بعض وفي بعض المسائل دون بعض والصحيح جوازه وعليه الاكثرون وإن من عرف الفرائض مثلاً فلا يضره كونه غير عالم بالحديث اه وإيضاح ذلك كما في الجلال وغيره أن يحصل للإنسان الاجتهاد في بعض المسائل دون بعض بأن يحصل أدلته باستقراء وممارسة كتب الحديث والتفسير من خصوص أحاديث الأحكام وآياتها في ذلك الباب بخصوصه أو يأخذها من مجتهد مطلق أو جزئي ثم ينظر في تلك الأدلة على سنن المجتهدين بما أداه إليه اجتهاده غير مقلد لأحد في خصوص حكم أو أحكام ذلك الباب الذي علمه ولا يضره جهله بغير ما اجتهد فيه قال في البديع وأما المجتهد في حكم فيكفيه معرفته بما يتعلق به خاصة انتهى وفي شرحه للسراج الهندي بعد سرده شروط المجتهد

المطلق ما نصه ومعرفة هذه الأمور إنما تشترط في حق المجتهد المطلق المتصدي للحكم والفتوى في جميع مسائل الفقه وأما المجتهد المقيد في حكم واحد أو بعض الأحكام فلا يشترط فيه ذلك بل يكفي فيه أن يكون عارفاً بما يتعلق بذلك البعض خاصة كالفرض في علم الفرائض وما لا بد منه فيه ولا يضره جهله بما لا يتعلق ذلك البعض به مما يتعلق بباقي الأحكام الفقهية اهـ (والحاصل أن المتصف بالاجتهاد الجزئي له جهتان جهة اجتهاد فيما علمه من المسائل على الوجه المعتبر وجهة تقليد فيما جهله منها) وبها يتضح معنى قولهم غير المجتهد يلزمه التقليد بمعنى أنه متى لم يكن مجتهداً مطلقاً افتقر للتقليد وإن أمكنه النظر في بعض المسائل أو الأبواب وعلم به فالباقي مما لم يعلمه يلزمه فيه التقليد لغيره فصدق عليه لزوم التقليد باعتبار إحدى الجهتين السابقتين ففي الكمال في حاشية الجلال حيث قال في شرح جامع الجوامع ويلزم غير المجتهد إن كان عامياً أو غيره ما نصه فيدخل في قوله أو غيره المجتهد في بعض مسائل الفقه أو بعض أبوابه كالفرائض فيقلد فيما لا يقدر على الاجتهاد فيه بنساء على جواز تجزئ الاجتهاد وهو الراجح وفي التحرير لابن الهمام غير المجتهد المطلق يلزمه التقليد وإن كان مجتهداً في بعض مسائل الفقه أو بعض العلوم كالفرائض على القول بالتجزئ وهو الحق فيما لا يقدر فيه على الاجتهاد اهـ فلا منافاة بين لزوم التقليد والاجتهاد إذ لكل جهة مخصوصة والمحذور اتحادها وسيأتى لذلك مزيد بيان في بحث المجتهد المقيد من أقسام الاجتهاد فانظره .

(الطريقة الثانية طريقة المحدثين) اعلم أن المحدثين قاطبة أجمعوا على مشروعية العمل بالحديث والاحتجاج به في كل من أقسام الصحيح السبعة وغالبهم في أقسام الحسن وعلى جواز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال

أو ما عارض من رأى الرجال ففى الروض الباسم فى الذب عن سنة أبى ومولانا
 القاسم ما نصه أحاديث هذه الكتب تنقسم إلى أقسام (أحدها) ما بينوا
 إليه صحيح وأجمعوا على صحته وهذا القسم العمل بمقتضاه واجب بلا خلاف
 بينهم وإنما اختلفوا هل يفيد العلم القاطع أو الظن الراجح وهذا القسم هو
 أرفع أقسام الصحيح السبعة على ما بينه العلماء فى كتب الحديث (القسم الثانى)
 ما اختلف فى صحته من أحاديث هذه الكتب فيرجع فيه إلى كتب الجرح
 والتعديل ثم يوزن عند التعارض بميزان الترجيح (القسم الثالث) ما نص
 عليه علماء الحديث أو أحد منهم على ضعفه ولم يمارضهم من يقول بصحته
 فهذا لا يؤخذ به فى الأحكام ويؤخذ به فى الفضائل الخ وكم من قائل من
 أفاضل سلف الأمة كابن حنبل والنعمان وغيرهما الحديث الضعيف أحب
 إلينا من رأى الرجال ثم إن للعمل بالحديث عند العلماء شرطين (أحدهما
 على العامل به وهو كونه متحققاً بوصفين أحدهما) أهليته لذلك بحيث
 يكون عالماً بمضمون الحديث أى بما اشتمل عليه من الأحكام الدال عليها
 لفظه بحسب مراتب الدلالة الكفيل بمباحثها علم الأصول المستلزم اتصافه
 بمعرفة القدر المحتاج إليه من اللسان العربى (وهو المتعارف عندهم بذى
 العلم المعتبر القاصر عن رتبة الاجتهاد) وقد يكون مقيداً بفن أو باب أو
 مسألة (ثانيهما) كونه ذا خبرة يقوى بها على معرفة المطلوب من الحديث
 ككونه له إمام مُعَرَّفٌ بالمقصود من علم الناسخ والمنسوخ وعلم التواتر
 وأنواع الآحاد ليقدر الأول من كل على ثانيه ومن علم أحوال الرواة والجرح
 والتعديل فيما لم ينص على صحته أو حسنه إمام معتبر من أئمة الحديث جارياً
 على قوانينها على رأى من يرى إمكانها فى هذه الأعصار كالنوى
 والقطان والمنذرى وغيرهم (وسبيل ذلك الميزان الرجوع إلى أئمة ذلك
 الشأن والكفيل بقرع باب الدخول ممارسة على المصطلح والأصول)

إذ لا سبيل لمنصرف في أصول الشريعة بدون ولوج تلك الذريعة وسيأتى تقريب المدخل إليها فى بحث المجتهد ببعض ما علمه منها قال شيخ الإسلام فمن أراد العمل أو الاحتجاج بحديث من السنن المسانيد مثلاً فإن كان متأهلاً لمعرفة ما يحتاج به من غيره فلا يحتاج به حتى ينظر في اتصال سنده وحال رواته وإلا فإن وجد أحداً من الأئمة صححه أو حسنه فله تقليده وإلا فلا يحتاج به (الشرط الثانى) فى المعمول به كونه محقق الألفاظ التى وردت عن الشارع صلى الله عليه وسلم بالضبط الأتم والاتقان الأقوم لينتفى احتمال عارض التحريف والغلط وينزاح تطرق القلص والشطط يتام البحث عن تحقيق جواهر ألفاظه فى جملة وأبعاضه بمقابلتها مع النسخ الصحيحة المعتمدة مفردة كانت أو متعددة بحيث يحصل الوثوق بها والاطمئنان لاستحلاب هئى درها الكمين واستحلاب هئى درها الثمين قال النووى من أراد العمل بحديث من كتاب فطريقه أن يأخذه من نسخ متعددة قابلها ثقة بأصول صحيحة فإن قابلها معتمدة أجزأه اه ولا يشترط ابن الصلاح تعدد الاصل المقابل عليه قال فسبيل من أراد الاحتجاج بحديث من صحيح مسلم وأشباهه أن يقابله مع أصل مقابل على يدى ثقتين مثلاً من أصول صحيحة معتمدة مروية بروايات متنوعة ليحصل بذلك مع اشتهاى هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول فقد تكثر تلك الأصول المقابلة عليها كثرة تنزّل منزلة التواتر والاستفاضة انتهى قال النووى وهذا الذى قاله ابن الصلاح محمول على الاستحباب والاستظهار وإلا فلا يشترط تعدد الأصول والروايات فإن الأصل الصحيح المعتمد للبخارى ومسلم مثلاً يكفى وتكفى المقابلة من واحد اه كلام النووى وصوبه القرافى قائلاً (وقول ابن الصلاح ينبغى أن تصحح أصلك بجماعة أصول معتمدة وتعتمد

على ما اتفقت عليه فقوله هنا ينبغي قد يشير به إلى عدم اشتراط ذلك وإنما هو مستحب وهو كذلك انتهى) ثم الأفضل في المقابلة كما قال النووي والقرافي وغيرهما أن يمسك هو وشيخه مثلاً كتابيهما حال التسميع بحيث لا يبقى خلل في الكتاب المقابل وقال أبو الفضل الجارودي أصدق المعارضة مع نفسك أى لأنه يكون على يقين من مطابقة الكتابين وقال غيره لا تصح مقابلة مع أحد غير نفسه ولا يقلد غيره في ذلك حكاة القاضي عياض عن بعض أهل التحقيق (والحاصل من ذلك كله حصول الثقة بعدم التبديل والتغيير في متن الحديث وهى حاصلة بأى عمل لمن مارس الفن وورد مناهله) فإن الروايات قد كثرت وفى غالب أقطار الإسلام اشتهرت والغالب فنون السنن قد حصرت مع نهاية الضبط والاتقان مثلاً وسنداً بأوضح بيان مما يسهل الأخذ بدءاً ونهاية لمنوح الهداية

ونخطوب العناية مع الوثوق التام بأنواع ألفاظه في جملة وأبعاضه (وفى العلم هر كس)
 الشامخ للمغيبى) ما نصه قد انحصرت السنن فى هذه الكتب الدائرة والزبر الشافعية
 المتواترة مع تمام التفنن فى كيفية الجمع للمسانيد والأبواب والمعجمات من تحقيق الأئمة
 نحو صحيح وحسن وما عليها من الأطراف والمستخرجات وفى كيفية المشايخ
 شرائط الرواية وما يمتطى به من إعراب وغريب ذروة سنام الدراية فمنها التمهيد
 الصحيح وهو ما كان فى الطبقة العليا فى الاتقان والديانة مع سلامة التمهيد
 الحديث من العلل كما هو مبين فى علم الحديث ودونه (الحسن) ويصحح
 بالمتابعات والشواهد ودونه (الضعيف) وهو مراتب كثيرة وتحسنه
 الشواهد والمتابعات وتصححه عند بعضهم ما لم يكن ضعفه فى المحلين
 وغير ذلك من اصطلاحاتهم حتى لقد حفظوا المكذوب المسمى عندهم
 (بال موضوع) وصنفوا فيه وبلغت فنون علم الحديث إلى فنون كثيرة
 صنف فيها بحسب ذلك وصارت علماً نفيساً له ماسة بأصول الفقه فما

يريد طالب الحديث اليوم مطلباً إلا وجده بأوضح ما فيه في السنة مع إحاطته بأحوال الرواة حتى يتبين له ما هو معمول به منفرداً أو مع معاضد وما هو مردود مطلقاً أو بالإتفراد قال فالحديثون قربوا وعليك النقد وقد أمنك الله بهم أن يشذ من كتبهم شيء حتى نفرجل لطلبه كما كانوا يفرجلون إليه أهـ السخ والحاصل أن قصارى هذا المزعزع أمران (أحدهما) تحقيق نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم والمرجع فيه إلى دواوين أئمة الحديث على ما سلف (ثانيها) تحقيق عيون ألفاظ الشارع الدالة على الحكم المراد (والمرجع فيه إلى صحة اليقين أو صحة الوثوق بالمنقول من الكتاب المعتمد إما بمقابلة أصل صحيح أو أصول صحيحة بحيث يندفع احتمال التحريف وعارض التصحيف أو بمراجعة شروح أئمة ذلك الشأن صيارف النقد وجهابذة الاتقان) وهذا كاف فيها لاغتنائهم بضبط الحديث بتحقيق أسانيده وتحرير أفراده وتركيبه ببيان إعرابه وشرح غريبه مع جمع النظائر والأصناف وتقصي أرجاء تلك الأطراف درر أصدافها على طرف التمام وخرائد مخدراتها مسفرة اللثام فما من كتاب من هذه الأصول المعتمدة والسبل الممهدة إلا وعليه شروح عديدة ومواد مديدة وافية بالمراد منها بأوفى بيان وتحقيق طرق أسانيدها بأشفي تبيان بحيث لا يحتاج مراجعها غالباً لاستفهام أحد أو افتقار إلى ثبوت اتصال سند على ما نص عليه أمثال الأئمة من هداة الأمة وأما قول الحافظ أبو بكر محمد بن خير الأموي الأشيبلي قد اتفق العلماء على أنه لا يصح لمسلم أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يكون ذلك القول عنده مروياً ولو بأقل وجوه الروايات لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) وفي بعضها من كذب على مطلقاً بدون تقييد أهـ فقد انتقد من وجهين (أحدهما)

كما قال شيخ الإسلام وغيره عدم مطابقة دليله لمدعاه فإنه لا يقال لمن نقل من صحيح البخارى مثلاً حديثاً لا رواية له به أنه كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم اهـ. يريد (أنه محض وجادة) وسيأتى ما لهم فيه قريباً (ثانيهما) عدم صحة دعوى الإجماع والاتفاق قال الزركشى فى جزء له ما نصه ما نقله من الإجماع عجيب إنما حكى ذلك عن بعض المحدثين ثم هو معارض بنقل ابن برهان وأبى إسحاق الأسفرائنى الإجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند إلى مصنفها قال واستدلالة على المنع بالحديث أعجب إذ ليس فيه اشتراط روايته إنما فيه تحريم نسبة الحديث إليه حتى يتحقق أنه قاله قال وذلك لا يتوقف على روايته بل يكفى علمه بوجوده فى كتاب معتمد ثم إنه يقتضى أيضاً الاتفاق على منع (العمل بالوجادة) وللعلماء فيها خلاف قال اللقانى وفى العمل بالوجادة وما تتضمنه ثلاثة أقوال (وجوب العمل بها) على ما جزم به بعض المحققين من أصحاب الشافعى (وامتناعه) قياساً على المرسل ونحوه مما لم يتصل (وجوازه) ونسب للشافعى أيضاً قال القاضى عياض وهو الذى نصره الجوينى واختاره غيره من أرباب التحقيق قال العراقى والقول بالوجوب هو الأصوب الذى لا يتجه غيره فى هذه الأعصار المتأخرة لقصور الهمم فيها عن الرواية بالقراءة والسماع (فلم يبق إلا الوجادة) ومسححه النورى ونص عليه (فى التقريب) وعن الشافعى ونظار أصحابه جواز العمل بالوجادة وقطع بعض المحدثين بوجوب العمل بها عند -صوت الشبهة- وهذا هو الصحيح الذى لا يتجه غيره فى هذه الأزمان .

(الطريقة الثالثة - طريقة الفقهاء) ولهم فى عمل المقلد بالحديث جدد شهيرة وغرائب خطيرة راجع حاصلها إلى قولين (الأول) منها منع العمل

بالحديث والنظر فيه وإن وافق مذهب الإمام المقلد قال القرافي في (الذخيرة
 في الباب السادس منها) يحرم على المقلد اتباع الأدلة ويجب عليه ألا يعمل
 إلا بقول عالم وإن لم يظهر له دليله لقصوره عن رتبة الاجتهاد اهـ (وفي المعيار
 في آخر مسألة من مسائل الصلاة وفي الجهاد ومواضع كثيرة منه) ما حاصله
 أن المقلد الصنف ممنوع من العمل بالحديث والاستدلال به وأقوال الصحابة
 وإنما وظيفته اتباع مقلده خاصة اهـ (وفي شرح المختصر للشيخ سالم السنهوري)
 الذي عليه الجمهور أن من ليس فيه أهلية الاجتهاد يجب عليه تقليد أحد أئمة
 الاجتهاد وإن كان عالماً خلافاً لمن قال لا يقلد العالم وإن لم يكن مجتهداً لصلاحيته
 لأخذ الحكم من الدليل اهـ أى لأن غير الأعلم مكلف بطرح ما عنده لما عند
 الأعلم لموجب (وأولى الأمر منكم) وهم العلماء كما يشهد لذلك ما رواه الطبراني
 (في الأوسط) عن ابن أبي مليكة ورواه أحمد في مسنده من طرق أن عروة
 ابن الزبير أتى عبد الله بن عباس رضى الله عنهم فقال عروة يا ابن عباس طالما
 أضللت الناس فقال ابن عباس ما ذاك يا عروة فقال إن الرجل يخرج محرماً
 بحج أو عمرة فإذا طاف زعمت أنه قد حل (فقد كان أبو بكر وعمر ينهيان
 عن ذلك) فقال ابن عباس (أما ويحك أثر عندك أم ما في كتاب الله وما
 سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه وأمته) فقال عروة (هما كانا
 أعلم بكتاب الله وما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم منى ومنك) قال ابن
 أبي مليكة فخصمه عروة اهـ ففى خصم عروة وكلامه دليل على أن الأقل
 علماً يجب عليه طرح ما عنده ومتابعة الأعلم منه كما في رجوع الفاروق لعلى
 رضى الله عنه في كثير من أموره حتى كان يقول (لولا على لهلك عمر) وأعوذ
 بالله أن أعيش في قوم ليس فيهم (أبو الحسن) وقول عبد الرحمن بن عوف
 لعثمان رضى الله عنهما أبايعك على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرة
 أبي بكر وعمر وقبول عثمان ذلك منه وقول أبي موسى لا تسألوني مادام هذا

الخير فيكم إلى غير ذلك مما هو شائع ذائع بين الصحابة والتابعين وهلم جرا وقال الخطاب (في شرح المختصر) والذي عليه الجمهور أنه يجب على من ليس فيه أهلية الاجتهاد أن يقلد أحد الأئمة المجتهدين سواء كان عالماً أو ليس بعالم اه يريد لأن علمه بالنسبة للأئمة المذكورين كالعدم والوجوب طرح ما عنده لمن هو أعلم منه قال الشيخ فضل الشافعي إذا فقد الكلف الأهلية بفوات شيء مما يعتبر في المجتهد لزمه أن يقلد لقوله تعالى « فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » وأنه لا يكلف بما لا يقدر عليه لقوله تعالى « فاتقوا الله ما استطعتم » وسواء فيمن يجب عليه التقليد في هذه الحالة من كان عامياً صرفاً أو عالماً تسامى عن رتبة العوام اه وللشيخ عبد الحق الدهلوي (في شرح الصراط المستقيم) عند تعرضه لقوله في ديباجته (إن الإعتاد الكلي على هذا) يعنى على ما صح عنه صلى الله عليه وسلم ولم يعرج على خلاف زيد وعمرو مانصه وقوله هذا حق وما جاء في الأخبار الصحيحة فعلى الرأس والعين والعمل به موجب سعادة الدنيا والآخرة ولكن في هذا الزمان لا يكاد يتصور هذا الأمر لأن المجتهدين تتبعوا الأحاديث وأقوال الصحابة وميزوا بين الصحيح والسقيم والناسخ والمنسوخ وحققوها وأولوها وطبقوها ووفقوا بينها وقرروا مذاهبهم فمن أين هذه الطاقة والقوة لعوام المسلمين بل من أين لهمائهم في هذا الزمان حتى يتحصل هذا العمل منهم فليس سبيلهم إلا متابعة المجتهدين والسلوك في طريقهم والعهدة عليهم بخلاف متقدمي الحديث فإنه كان ميسراً منهم وفي الحقيقة لا يتمشى الأمر بغير القياس والاجتهاد قال الأسنوى في شرح المنهاج وأما العوام فتقليدهم المجتهد الحى ظاهر قال (في الحصول) من لم يبلغ رتبة الاجتهاد هل يجوز له التقليد (فيه ثلاثة مذاهب) أصحها عنده وعند الآمدي الجواز بل يجب لقوله « فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » ولأن الاشتغال بالمعاش

يفوت باشتغال الناس بأسباب الاجتهاد وقال النووي (في الروضة) لو منعنا
 الناس عن التقليد يعنى في هذا النوع أى الفروع لتركناهم حيارى والعامى
 في عرفهم كل من لا يتمكن من إدراك الأحكام الشرعية من الأدلة ولا يعرف
 طرقها فيجوز له التقليد بل يجب عليه التقليد بدليل قوله تعالى « فاسألوا
 أهل الذكر الآية » وأما العالم الذى لم يبلغ رتبة الاجتهاد فهو كالعامى في
 وجوب التقليد (وفي نهاية السؤل) تنبيه عبروا في هذا الفصل أعنى في
 المقلد بكسر اللام ويقولهم من لم يبلغ رتبة الاجتهاد ويقولهم من ليس فيه
 أهلية ويقولهم غير المجتهد المطلق مع قولهم يلزمه التقليد وقولهم يجب عليه
 التقليد وعليه فلوروجد هذا المتعين عليه التقليد دليلاً صحيحاً على حكم
 مخالف لمذهب إمامه فظاهر قوله يلزمه أو يجب عليه التقليد امتناع العمل
 بمقتضى ذلك الدليل بل يجب عليه تقليد إمامه (وفي (أعلام الموفقين) إذا
 كان عند الرجل الصحيحان أو أحدهما أو كتاب من سنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم موثوق بما فيه فهل له أن يفتى بما يجده فيه (فقالت طائفة
 من المتأخرين ليس له ذلك) . لأنه قد يكون منسوخاً أو له معارض أو
 يفهم من دلالة خلاف ما يدل عليه أو يكون أمر ندب فيفهم منه الإيجاب
 أو يكون عاماً له مخصص أو مطلقاً له مقيد فلا يجوز له العمل به ولا الفتيا
 به حتى يسئل أهل الفقه والفتيا ونصوص أهل هذا القول لا تكاد تنحصر
 كثيرة وهو وإن شاع وذاع عند عامة مقلدى أبواب المذاهب وخاصتهم
 مبنى على ثلاثة أمور (عدم تجزى الاجتهاد) وسياق أرجحية مقابلة أو
 حقيقته وعلى أن النصوص الشرعية في عين دلالتها على أحكامها من قبيل
 المجتهد فيه وعلى مطلوبة البحث عن المعارض وستعلم أرجحية مقابل كل
 منها مما سياتى في باب الاجتهاد (القول الثانى) جواز العمل بالحديث أو
 وجوبه (ففى كتاب الجامع من العتبية مامعناه لا يجوز مخالفة نص الحديث

إلا إذا خالف عمل أهل المدينة وقال القرافي لا يجوز تقليد إمام في مسألة
ضعف مدركه فيها ولو لمقلده في غيرها فالمالكي لا يجوز له تقليد مالك في
حكم ضعف مدركه فيه وإنما يقلده فيما وافق فيه الدليل أو قوى دليله على
دليل غيره بمعنى امتثاله لقوله كما (في التبصرة) فيما رواه معن بن عيسى قائلًا
سمعت مالكا يقول : (إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي
فما وافق الكتاب والسنة فخذوه وما لم يوافقها فاتركوه) ونحوه لابن معلى
(في مناسكه) وستأتي بقية أقواله في ذلك قال عز الدين ابن عبد السلام من
المعجب المعجب أن يقف المقلد على ضعف ما أخذ إمامه وهو مع ذلك يقلده
كان إمامه نبي أرسل إليه وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب وستأتي
ببعض أقواله في ذلك لأنهم اشترطوا في صحة التقليد سبعة شروط (أحدها)
أن لا يكون القول المقلد فيه مخالفاً لصريح الكتاب والسنة قال القرافي
كل شيء أفتى به المجتهد فخرجت فتواه على خلاف الإجماع أو القواعد أو
النص أو القياس الجسلي السالم عن المعارض الراجح لا يجوز لمقلده أن ينقله
للناس ولا يفتى به في دين الله فإن هذا الحكم لو حكم به حاكم لنقضناه وما
لا نقره شرعاً بعد تقرر بحكم الحاكم أولى أن لا نقره شرعاً إذا لم يتأكد
وهذا لم يتأكد فلا نقره شرعاً والفتيا بغير شرع حرام (فالفتيا بهذا الحكم
حرام) وإن كان الإمام المجتهد غير عاص به بل مثاباً عليه لأنه بذل جهده
على حسب ما أمر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (إذا اجتهد الحاكم
فأخطأ فله أجر وإن أصاب فله أجران) فعلى هذا يجب على أهل العصر
تفقد مذاهبهم فكما وجدوه من هذا النوع يحرم عليهم الفتيا به ولا يعرى
مذهب من المذاهب عنه لكنه قد يقلد وقد يكثر وقال الشيخ تقي الدين
ابن الصلاح إذا ثبت حديث على خلاف قول المقلد وفتش فلم يجد له معارضاً
وكان المفتش له أهلية فإنه يترك قول صاحب المذهب ويأخذ بالحديث

ويكون حجة للمقلد في ترك مذهب مقلده اهـ. والنووى (في شرح المذهب) مثله (وفي نهاية النهاية لابن الشحنة الحنفى) إذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده عن كونه حنفياً فقد صح عن أبى حنيفة أنه قال (إذا صح الحديث فهو مذهبي) اهـ وستأتى بقية أقواله في ذلك (وفي خزانة الروايات للسمرقندى) للعالم الذى لا يعرف معنى النصوص والآثار وكان من أهل الدراية يجوز له أن يعمل بها (وفي شرح الصراط المستقيم للشيخ عبد الحق الدهاوى) مانصه إذا وجد تابع المجتهد حديثاً صحيحاً مخالفاً لمذهبه هل له أن يعمل به ويترك مذهبه أم لا ؟ فيه اختلاف فعند المتقدمين له ذلك قالوا لأن المتبوع والمقتدى به الحقيقى هو النبى صلى الله عليه وسلم ومن سواه فهو تابع فبعد أن علم وصح أنه قوله صلى الله عليه وسلم فالمتابعة لغيره غير معقولة وهذه طريقة المتقدمين والمؤلف (يعنى مجد الدين الشيرازى صاحب القاموس اختار هذه الطريقة) لما قاله في ديباجة كتابه أن الاعتماد الكلى الخ ماسبق (وفي إعلام الموقعين) فى الفائدة الثانية والأربعين من الجزء الأخير منه ما نصه من كان عنده الصحيحان أو أحدهما أو كتاب من السنن الموثوق بما فيه هل له أن يعمل بما يحده فيه (فقالت طائفة من المتأخرين ليس له ذلك) الخ مامر قال (وقالت طائفة بل له أن يعمل به) بل يتعين عليه كما كان الصحابة يفعلون إذا بلغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدث به بعضهم بعضاً بادر إلى العمل من غير توقف ولا بحث عن معارض ولا يقول أحدهم قط هل عمل بهذا فلان ولو رأوا من يقول ذلك لأنكروا عليه أشد الإنكار وكذا التابعون وهذا معلوم بالضرورة لمن له أدنى خبرة بحال القوم وسيرهم (وطول العهد بالسنة وبعد الزمان وعثقتها لا يسوغ ترك الأخذ بها) ولو كانت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسوغ العمل بها

حق يعمل بها فلان أو فلان لكان قول فلان عياراً على السنن ومزكياً لها
وشرطاً في العمل بها وهذا من أبطل الباطل وقد أقام الله الحجة برسوله
دون أحاد الأمة وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم (بتبليغ سنته) ودعا لمن
بها فلو كان من بلغته لا يعمل بها إلا أن يعمل بها الإمام فلان والإمام
فلان لم يكن في تبليغها فائدة وحصل الاكتفاء بقول فلان وفلان قالوا
(والنسخ الواقع في الأحاديث التي اجتمعت عليه الأمة لا يبلغ عشرة
أحاديث البتة) ولا شطرها فتقدير وقوع الخطأ في الذهاب إلى المنسوخ
أقل بكثير من وقوع الخطأ في تقليد من يصيب ويخطئ ، ويجوز عليه
التناقض والاختلاف ويقول القول ويرجع ، ويحكي عنه في المسألة عشرة
أقوال ووقوع الخطأ في فهم كلام المعصوم أقل بكثير من وقوع الخطأ في
فهم كلام الفقيه المعين فلا يعرض احتمال خطأ لمن عمل بالحديث وأفتى به إلا
وأضعاف من أضعافه حاصل لمن أفتى بتقليد من لا يعلم خطأه من صوابه اه
وستأتي بقية كلامه ولابن عبد البر في شرح حديث ابن عمر (عن الأربع
التي رآه ابن جريج يفعلها دون أصحابه في الموطأ) ما نصه وفي الحديث
دليل على أن الاختلاف في الأفعال والأقوال والمذاهب كان موجوداً في
زمن الصحابة وهو عند العلماء أصح ما يكون عند الاختلاف وإنما اختلفوا
بالتأويل المحتمل فيما سمعوه ورأوه أو فيما انفرد بعضهم بعلمه دون بعض
وما أجمع عليه الصحابة واختلف فيه من بعدهم فليس اختلافهم بشيء وفيه
أن الحجة عند الاختلاف (السنة) وأنها حجة على من خالفها وليس من
خالفها حجة عليها ألا ترى أن ابن عمر لم يستوحش من مفارقة أصحابه
إذ كان عنده في ذلك علم من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل له ابن جريج
الجماعة أعلم به منك ولعلك وهمت كما يقوله اليوم من لا علم له بل انقصاد
للحق إذ سمعه وهكذا يلزم الجميع اه وفي قواعد الشيخ عز الدين ابن عبد

السلام ومن المعجب كل المعجب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً وهو مع ذلك يقلده فيه ويترك من شهد الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه جموداً على تقليد إمامه بل يتحيل لدفع ظواهر الكتاب والسنة ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مقلّده وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس فإذا ذكر لأحدهم خلاف ما وطن عليه نفسه تعجب منه غاية المعجب من غير استرواح إلى دليل بل لما أُلّفه من تقليد إمامه حتى ظن أن الحق منحصر في مذهب إمامه ولو تدبره لكان تعجبه من مذهب إمامه أولى من تعجبه من مذهب غيره (فالبحث مع هؤلاء ضائع مفض إلى التقاطع والتدابر من غير فائدة يجديها) وما رأيت أحداً رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق في غيره بل يصر عليه مع علمه بضعفه وبعمده، والأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه قال لعل إمامي وقف على دليل لم أقف عليه ولم أهند إليه ولا يعلم المسكين أن هذا مقابل بمثله وتقضيل لخصمه بما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائح فسبحان مسأ أكثر من أعمى التقليد بصره حتى حمله على مثل ما ذكرته (وفقنا الله لاتباع الحق أينما كان وعلى لسان من ظهر) وأين هذا من مناظرة السلف رضى الله عنهم ومشاورتهم في الأحكام ومسارعتهم إلى اتباع الحق إذا ظهر على لسان الخصم وقد نقل عن الشافعي رضى الله عنه أنه قال ما فاطرت أحداً إلا قلت اللهم أجر الحق على قلبه ولسانه فإن كان الحق معي اتبعني وإن كان الحق معه اتبعته اه . كلام ابن عبد السلام اه .

(تتمة) رام بعضهم التوفيق بين القولين بأن الخلاف لفظي لعدم التوارد على محل واحد يحمل (القول الأول) على العامى الصرف الذى لا نوع أهلية

ليه أصلاً أو كانت دلالة النص فيه خفية بالنسبة للعامل بها وحمل (القول
الثاني) على من كانت فيه نوع أهلية أو كانت دلالة الحديث ظاهرة قال
لي (نهاية السؤل) أقول يجمع بين هذين القولين بأن يحمل ما قاله
 الشيخ عبد الحق ومن هذا حدوه على من ليس فيه أهلية النظر بوجه من
 الوجوه أو على دليل لم تكن دلالاته ظاهرة بل خفية محتاجة إلى قوة النظر
 وإمعان الفكر كما يرشد إلى ذلك التعبير بالمتأخرين وقول الشيخ عبد الحق
 لمن أين هذه القوة والطاقة لعوام المسلمين بل وعلمائهم في هذا الزمان ويحمل
 ما اختاره الشيخ مجد الدين الشيرازي وما قاله الشيخ عز الدين ابن عبد
 السلام ومن نحأ نحوهما على ما له دلالة ظاهرة جلية يدركها كل من اطلع
 عليه أو على من له أهلية للنظر والاستعداد لاستنباط الأحكام في الجملة
 وإن لم يبلغ درجة المجتهد المطلق قال ويدل على هذا الحمل أيضاً (ما في
 الأعلام) بعد العبارة الأولى ما نصه : (والصواب في هذه المسألة التفصيل)
 فإن كانت دلالة الحديث ظاهرة بينة لكل من سمعه لا يحتمل غير المراد
 لله أن يعمل به ويفق ولا يطلب له التزكية من قول فقيه أو إمام بل
 (الحجة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم) وإن خالفه من خالفه وإن
 كانت دلالاته خفية لا يتبين المراد منها لم يجوز له أن يعمل بما يتوهمه مراداً
 حتى يسأل ويطلب بيان الحديث ووجهه وإن كانت دلالاته ظاهرة كالعام
 على إفراده والأمر على الوجوب والنهي على التحريم فهل له العمل والفتوى
 به يخرج على أصل وجوب العمل بالظواهر قبل البحث عن المعارض وفيه
 ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره (الجواز والمنع) والفرق بين العام فلا
 يعمل به قبل البحث عن المخصص والأمر والنهي فيعمل به قبل البحث عن
 المعارض وهذا كله إذا كان ثم نوع أهلية ولكنه قاصر في معرفة الفروع
 وقواعد الأصول والعربية وإذا لم تكن ثم أهلية أصلاً ففرضه ما قال الله

تعالى (فاستلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) وقول النبي صلى الله عليه وسلم (ألا تسألوا إذا لم تعلموا إنما شفاء العي السؤال) وإذا جاز اعتماد المستفتي على ما يكتسبه المفتي من كلامه أو كلام شيخه وإن علا سنداً من كلام إمامه فاعتماد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بالجواز وإذا قدر أنه لم يفهم الحديث فيسأل من يُعرفه معنى ما لو لم يفهم فتوى المفتي فيسأل من يُعرفه معنى جواب المفتي وبالله التوفيق اهـ . قال ويدل على هذا الجمع أيضاً وحمل القول بأن له العمل على من فيه أهلية النظر أن القائلين بهذا القول كلهم أهل النظر والاجتهاد فقد ذكر السيد العلوي اليميني في رسالته الموضوعية في السماع إن العلامة محمد الدين الشيرازي ادعى الاجتهاد وصنف في ذلك كتاباً سماه (الأصفاة إلى رتبة الاجتهاد) وقال أشار ابن الصلاح إلى دعوى الاجتهاد في مسألة الرغائب وقال قال الزركشي لم يختلف اثنان في أن الشيخ عز الدين ابن عبد السلام بلغ رتبة الاجتهاد وقال السيوطي تأمل صنع النووي (في شرح المذهب) في فرع (أنه بلغ رتبة اجتهاد) الخ ما ذكره فهو لا تكلموا بمقتضى حالهم والشيخ عبد الحق ذكر حال أهل الزمان المتأخر اهـ . قال (في نهاية السؤل) فتحصل من ذلك كله اتفاق القولين على جواز العمل بالحديث أو وجوبه في حق من له علم معتبر (ومنعه) في حق غيره على ما ذكره من التفصيل انتهى وأنت خبير بأن هذا الجمع وإن أمكن في حق من ذكر من العلماء فلا يمكن في حق من سلف من أهل القول الأول المصرحين بوجوب تقليد غير البالغ رتبة الاجتهاد (فالحق أن الخلاف بين القولين حقيقي) مبني على جواز التجزئ وعدمه كما سلف وأن هذا الجمع المذكور إنما هو قول ثالث بالتفصيل المذكور (وهو أعدل الأقوال وأولها بالصواب) وسيأتي في (باب الاجتهاد) ما يؤيده ويعلم منه مبني الأقوال كلها والله أعلم .

الباب الثانى

فى الاجتهاد

وفيه مقدمة وثلاثة فصول

(المقدمة فى بيان حقيقته وأنواعه)

(الاجتهاد لغة) استفراغ الوسع فى تحصيل أمر يشق من التّجهدِ بالفتح المشقة أو به وبالضم الطاقة (واصطلاحاً) بالمعنى الأعم استفراغ الوسع فى تحصيل شىء من الأحكام على وجه يحس من نفسه المعجز عن المزيد فيه فيشمل العلوم الفقهيّة واللّغويّة والعقليّة مثلاً (وبالمعنى الأخص) استفراغ اللّغية الوسع فى تحصيل ظنّ بحكم شرعى بطريقه فيما لم ينقل عن النّبي صلى الله عليه وسلم وهو حاصل ما لابن الحاجب والأسنوى والنووى وابن السبكي والبيضاوى وله أنواع لأن المتصّف بالعلم أصناف فهو إما مطلق أو مقيد (والأول) إما مستقل أو منتسب (والثانى) إما ببعض الفنون وأبوابها ومسائلها أو ببعض المذاهب (والثانى) إما مع القدرة على استنباط الأحكام من الأدلّة ونصوص إمامه على طبق قواعده وأصوله أم لا (والثانى) إما مع القدرة على ترجيح بعض أقوال مذهبه على بعض فى جميع الأبواب أم لا (والثانى) إما مع القدرة على الترجيح فى بعض الأبواب أم لا (والثانى) فى رتبة العوام حكماً وإن كان له علم معتبر (أولها المطلق المستقل) وهو أكملها

وأفضلها وهو المراد عند الإطلاق وهو المتصرف في جميع الأبواب الشرعية وقنونها المستقل بتمهيد قواعد مشاريع الأحكام وقوانينها غير تابع غيره في شيء منها (ورسيم) بأنه الفقيه ذو الدرجة الوسطى عربية صرفاً ونحواً وبلاغة وأصولاً عارفاً بأدلة الأحكام كتاباً وسنة واعتبر لإيقاع الاجتهاد منه لا كونه صفة في المجتهد بل كونه خبيراً بمواقع الإجماع وموارد النسخ وأسباب النزول وشروط التواتر والآحاد من صحيح وحسن وضعيف وحال الرواة فيكتفى في الخبرة بهذا كله في زماننا بالرجوع الى أئمة ذلك الشأن (وفي اشتراط علم الكلام وتفاريع الفقه والحساب ونحوها خلاف) والصحيح عدم اشتراطها وسيأتى لذلك مزيد بيان في فصل شروط المجتهد اللازم منها تحقق ماهيته (الثاني المطلق المنتسب) وهو المتصف بصفات المستقل إلا أنه لم يبتكر لنفسه قواعد وأصولاً لبناء الأحكام عليها كالـمتقل بل سلك طريقة إمام من أئمة المذاهب (فهذا مطابق منتسب لا مستقل ولا مقيد) قال السيوطي بعد نقل ما ذكر هذا تحرير الفرق بينها فبين المستقل والمطلق عموم وخصوص مطلق فكل مستقل مطلق وليس كل مطلق مستقلاً وهذا الذي ذكرناه صرح به ابن الصلاح ثم النووي قال (في شرح المذهب) الْمُفْتُونَ قِسْمَانِ مُسْتَقِلٌّ وَغَيْرُهُ إِلَى أَنْ قَالَ (القسم الثاني المفتون الغير المستقل) وهو المنتسب وله أربعة أحوال (أحدها) أن لا يكون مقلداً لإمامه لا في المذهب ولا في دليله لاتصافه بصفة المستقل وإنما ينسب إليه لسلوك طريقه في الاجتهاد وادعى الأستاذ أبو إسحاق هذه الصفة لأصحابنا فحكى عن أصحاب مالك وأحمد وداود وأكثر الحنفية أنهم صاروا الى مذاهب أئمتهم تقليداً لهم ثم قال والصحيح الذي ذهب إليه المحققون منهم ما ذهب إليه أصحابنا وهو أنهم صاروا الى مذهب الشافعي

لا تقليد له بل لما وجدوا طريقه أسير^(١) الطرق في الاجتهاد ولم يكن لهم
 هذا من الاجتهاد سلكوا طريقه فطلبوا معرفة الأحكام بطريق الشافعي
 لا ملادين له وذكر أبو علي السنجي نحو هذا فقال اتبعنا الشافعي دون غيره
 وجدنا قوله أرجح الأقوال وأعد لها لا أنا قلناه قال النووي
 من زيادته وهذا الذي ذكر موافق لما أمرهم به الشافعي ثم المزنى في أول
 مختصره وغيره (وفي الأنوار وشرح الروض لذكرها) ما نصه وأما نسبة
 هؤلاء للشافعي فلأنهم جروا على طريقه في الاجتهاد واستمال الأدلة وترتيب
 بعضها على بعض ووافق اجتهاده وان خالف أحيانا لم يبالوا بالمخالفة
 انتهى وهذه الرتبة أعنى مرتبة المنتسب ادعاها السيوطي لنفسه وجماعة
 من قبله فقال وانما جاء الغلط لأهل عصرنا من ظنهم ترادف (المطلق
 والمستقل) وليس كذلك لما قد عرفت (والذي ادعيناه هو الاجتهاد المطلق
 النسبي لا الاستقلالي) بل نحن تابعون للإمام الشافعي رضي الله عنه
 وسلكون طريقه في الاجتهاد (وقال) قبله لهج كثير من الناس اليوم بأن
 المجتهد المطلق مُقَيَّد من قديم وأنه لم يوجد من دهر الا الاجتهاد المُقَيَّد
 (هذا غلط منهم) ما وقفوا على كلام العلماء ولا عرفوا الفرق بين المجتهد
 المطلق والمجتهد المستقل ولا بين المجتهد المقيد والمجتهد المنتسب (وبين كل
 بما ذكر فرق) ولهذا ترى من وقع في عبارته منهم أن المجتهد المستقل
 (والتحقق في ذلك أن المجتهد المطلق أعم من المجتهد المستقل وغير المجتهد المقيد)
 فان المستقل هو الذي استقل بقواعد لنفسه بنى عليها الفقه خارجا عن قواعد
 المذاهب المُقَرَّرَة (وهذا شيء فقد من دهر) ولو أراد الانسان اليوم لا تمتنع
 عليه ولم يحز له نص عليه غير واحد انتهى قال ابن برهان المالكي في

(١) هكذا في الأصل وقد وجد في نسخة خط : أسد .

كتاب الأصول ما نصه (أصول المذاهب وقواعد الأدلة منقولة عن السلف فلا يجوز أن يحدث في الأعصار المتأخرة خلافها) وقال ابن المنير أتباع الأئمة الآن الذين حازوا شروط الاجتهاد مجتهدون ملتزمون أن لا يحدثوا مذهبا أما كونهم مجتهدين فلأن الأوصاف قائمة بهم وأما كونهم ملتزمين أن لا يحدثوا مذهبا فلأن أحداث مذهب زائد بحيث يكون لفروعه أصول وقواعد مباينة لسائر قواعد المتقدمين متعذر الوجود لاستيعاب المتقدمين سائر الأساليب ونحوه لابن الحاج (في المدخل) ولقائل أن يقول ما مستند منع خلاف هذه القواعد المبتكرة والأصول المقررة فهي ان كانت أمورا اجتهادية فلا فرق بينها وبين غيرها في جواز مخالفتها اذا أدى إليها اجتهاد مجتهد أو صادمت نصا صريحا كما يفهم من قول الشافعي السابق (فما قلت من قول أو أصلت من أصل وفيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلت فالقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قولي) فقد صرح فيه بأن الأصول تخالف وان كانت نصوصا قطعية فلا اختصاص لأحد بها دون أحد (فالجواب) أن محل هذه القواعد المذكورة فيما لم يكن من ذنبك الفريقين خارجا عن كل من القسمين وإنما هي قوانين استقرائية مأخوذة من لوازم تصرفات الأحكام الشرعية اقتضى كل إمام منها ما قدر له مما لم يتخلف سبيله لديه فيما يندرج تحته من الفروع مما يبنى عليه وأما منع خلافها فلتظافر السلف عليها بتطابق آرائهم عليها بتسليمهم لها (إما قوليا أو سكوتيا) حتى كادت أن تكون إجماعية فغلبة الظن في مثل ذلك من مثلهم تؤذن بامتناع صدور ذلك بدون مستند لشدة شكيمتهم على الدين وقرب عهدهم من عهد الوحي والتنزيل وناهيك (بإمام الأئمة مالك بن أنس) واعتباره مثل ذلك في تقديمه عمل أهل المدينة على الحديث وقوله (الأمر المجمع عليه عندنا والذي أدركت عليه الناس) ونحوها لتضمن عمل

أهل المدينة أصلاً صحيحاً فيما أجمعوا عليه واستمر عملهم لديه لكونهم
أحرى بالتأخر من أحواله صلى الله عليه وسلم المؤذن بنسخ ما قبله أو
تفصيله أو تقييده إلى غير ذلك ، الثالث المقيد ببعض الفنون أو الأبواب
الفقهية مثل الفرائض أو الأنكحة أو العبادات ، وتحقيقه أنه المحصل للقدر
المحتاج إليه من العلوم المتوقف عليها الاجتهاد وشرائطه المبني عليها غير
الأدلة الشرعية بأن حصلت له المهارة في بعض الفنون أو الأبواب بحيث
صار عارفاً بجميع ما يتعلق بما أراد العمل به (قال الغزالي) وليس الاجتهاد
منصباً لا يتجزى بل يجوز أن ينال العالم منصب الاجتهاد في بعض الأحكام
دون بعض (وفي معين المفتي) بعد سرد شروط الاجتهاد ما نصه وهذه
الشروط إنما هي في حق (المطلق . وأما المجتهد في حكم دون حكم فعليه
معرفة ما يتعلق بذلك الحكم) انتهى (قال القرافي) فمن عرف الفرائض
مثلاً لا يضره كونه غير عالم بما سواها من الحديث فان الشروط التي
اشتروطها في المجتهد إنما هي في المطلق لا في المقيد بفن مخصوص من فنون
الأحكام وأبوابها (وقال القطب) وأما المجتهد في بعض المسائل فيكفيه أن
يكون عارفاً بتلك المسألة وما لا بد له فيها ولا يضره في ذلك جهله بما لا
تعلق له بها مما يتعلق بباقي المسائل الفقهية فان من عرف طريق النظر
والقياس له أن يفق في مسألة قياسية وإن لم يكن ماهراً في علم الحديث
ومن نظر في مسألة المشتركة يكفى فيه أن يكون فقيه النفس عارفاً بأصول
الفرائض وإن لم يعرف الأخبار التي وردت في مسألة تحريم المسكرات ومسألة
النكاح بلا ولي (قال) واعلم أن الغالب في المسألة الحادثة في باب الفرائض
مثلاً أن يكون أصلها في الفرائض دون المناسك والاجارات وإذا كان
كذلك فمن عرف ما ورد من الآيات والسنن والاجماع في باب الفرائض
وجب عليه أن يتمكن من الاجتهاد فيها وغاية ما في الباب لعله شذو

منه على ما قاله الجيب لكنه نادر لا عبدة به أن المجتهد المطلق وإن بالغ في الطلب فإنه يحوز أن يكون شذ عنه أشياء انتهى ومقتضاه إن من علم من (الكتاب والسنة) ما يتمكن له النظر فيه بخصوصه وجب عليه العمل بموجبه لا سيما إن كان في خاصة نفسه قال (في مواقع النجوم) ما نصه وأصول هذه الأحكام ثلاثة (الكتاب والسنة والاجماع) والناس في تحصيلها على مرتبتين (عالم ومقلد لعالم) فإذا علمها الطالب وصح نظره فيها توجهت عليه وظائف التكليف انتهى (واعلم) أن هذا النوع مبني على جواز تجزى الاجتهاد (والأصح جوازه عند المحققين) كابن السبكي وغيره وعلى عدم مطلوبة البحث عن المعارض والجمهور على جواز التمسك به قبل البحث كما سيأتى وعلى أن النصوص الشرعية في عين نوازها من المجتهد فيه لاحتمال وجود المعارض (والأصح خلافه) وإلا فليست محلاً للاجتهاد بل يجب المصير إليها بمجرد الاطلاع عليها كما هو التحقيق وأما بقية الأقسام فلا تعلق لها بالمقام على أنها مدركة بأدنى تأمل مما سلف .

الفصل الأول

فما يشترط في المجتهد من الشروط الوصفية والإيقاعية
أى من الصفات القائمة به والأمور المحققة لإيقاعه

وحاصل ما لهم في كل من النوعين ستة شروط أما الأول فثلاثة منه
(جبيلية أى خَلْقِيَّة) وهى البلوغ والعقل وفقاهة النفس بمعنى شدة
الفهم لمقاصد الكلام طبعاً وثلاثة (كسبية . أولها) كونه عارفاً بما هو
معروف عند الأصوليين بالدلائل العقلية أى البراءة الأصلية وعند المحدثين
بالغفو عنه أى المسكوت عنه على ما للفريقين فيه من الاعتبارات (وثانيها)
كونه عارفاً من (الكتاب والسنة) متعاقب الأحكام بأن يعرف خصوص
آيات الأحكام وأحاديثها وفى كون (الأول) مائة أو خمسمائة (والثانى)
لسمائة وبه قال ابن المبارك أو ألفاً ومائة وبه قال أبو يوسف أو أكثر
خلاف وهل المراد الإحاطة بمعظم قواعد الشريعة وممارستها بحيث يكتسب
منها قوة يفهم بها مقاصد الكلام وعليه جماعة منهم الشيخ الإمام التقى
السبكي والد التاج السبكي (صاحب جمع الجوامع) أو ما يحصل به المقصود
منها فقط وعليه (الجمهور) ذاهبين إلى أن المراد من ذلك معرفة مواقعها
لتراجع عند الحاجة إليها ولا يشترط حفظ المتن بل يكفيه أن يكون عنده
من الأصول ما إذا راجعه فلم يجد فيه ما يدل على الواقعة ظن أنه لا نص فيها
قال (الغزالي) ويكفيه من السنة أن يكون عنده أصل مصحح يجمع

أحاديث الأحكام كسنن أبي داود وسنن البيهقي أو أصل وقعت العناية فيه بجميع أحاديث الأحكام ويكتفى منه بمواقع كل باب فيراجع وقت الحاجة إليه انتهى ومثله للرافعي (في العزيز) ومثل ابن عرفة لذلك بمثل (الأحكام الكبرى) لعبد الحق (وثالثها) كونه عارفاً بالقدر المحتاج إليه من العلوم اللسانية وعلم الأصول ما يتوقف عليه فهم (الكتاب والسنة . وفي اشتراط بلوغ الدرجة القصوى بالتبحر فيها وحصول الملكة في كل أو الاكتفاء بالوسط أو بالقدر اليسير منها، أقوال . الأول) للشيخ الإمام التقى السبكي (والثاني) لابنه التاج (والثالث) للإمام سَنَد شارح المدونة وستسمع كلامه في ذلك في باب التقليد وجماعة منهم الإمام ابن عرفة وشيخه ابن عبد السلام قائلين يكفيه القدر اليسير منها مما تحصل له به الخبرة بحيث إذا راجع المسألة في مظانها وجدها انتهى قال البرزلي وظاهر ما ذكره ابن رشد في صفة المفتي أن الاجتهاد لم يزل قائماً وهو ما ذكره شيخنا الإمام ابن عرفة فإنه قال إذا حصل الطالب (التهذيب للبرازعي) في فقه المالكية (والجزولية) في علم السرية ويسيراً من أصول الفقه (للرازي) ونحوها حصلت له أدوات الاجتهاد وينقل ذلك عن بعض شيوخه ويزيد هو ويحصل مثل (الأحكام الكبرى) لعبد الحق في علم الحديث وقال ابن عبد السلام (ومواد الاجتهاد في زماننا أيسر منها في زمان المتقدمين) لو أراد الله بنا الهداية ولكن لا بد (من قبض العلم بقبض العلماء) كما أخبر الصادق صلى الله عليه وسلم انتهى ومثله للشيخ خليل معللاً ذلك بأن التفاسير قد دونت والأحاديث قد جمعت وكان يرحل للحديث الواحد مسافة شهر انتهى قال ابن عرفة وما ذكره ابن عبد السلام من تيسر الاجتهاد هو ما سمعته يحكيه عن بعض الشيوخ أن قراءة مثل هذه (الجزولية والمعامل الفقهية) والاطلاع (على أحاديث الأحكام) مثل الأحكام (الكبرى) لعبد الحق ونحو ذلك

يكفى في تحصيل آلات الاجتهاد مع يسر الاطلاع على فهم مشكل اللغة (كمختصر العين) للزبيدي (والصحاح) للجوهري ونحو ذلك من غريب الحديث ولا سيما مع نظر ابن القطان وتحقيق أحاديث الأحكام وبلوغ هرجة الإمامة أو ما قاربها في العلوم المذكورة غير مشروطة إجماعاً انتهى قال الأسنوى في التمهيد حاكياً لكلام الإمام (في المحصول) ما نصه فالمعتبر من اللغة فهم المفردات الواقعة في (الكتاب والسنة) وفهم التراكيب من للفاعلية والمفعولية والاضافة ونحوها دون دقائق العلوم وهذا المقدار يسير جداً ومع ذلك فالشرط هو القدرة على الاطلاع عليه عند الاحتياج إليه لا حفظه انتهى وقال قبله يكفيه أن يكون عنده تصنيف معتبر يرجع إليه عند حدوث الواقعة انتهى (وأما الثاني) أعنى شروط إيقاع الاجتهاد (فحاصله) أنه يشترط لايجاد الاجتهاد على الوجه المعتبر من المتصف بالشروط السابقة شروط آخر (أولها) معرفة مواقع الاجماع كي لا يخرجها ولا يشترط حفظها بل يكفيه مراجعة الكتب المؤلفة فيه أو في خلاف المذاهب ككتاب (الاتفاق والاختلاف) لابن خازن الأندلسي المالكي (وكتاب) ابن قاسم (الطبري) الشافعي (وكتاب اختلاف الفقهاء) للإمام الطحاوي الحنفي فمضى وجد في المسئلة قولين فأكثر علم أنها لا إجماع فيها (وثانيها) معرفة أسباب النزول وأسباب الحديث فإن الخبرة بهما ترشد إلى فهم المراد (وثالثها) معرفة الناسخ والمنسوخ وهو قليل جداً وإن ألف فيه خلائق فإن المتفق عليه في نسخ (الكتاب) نحو العشرين آية (وفي السنة) ما دون العشرة وهما محفوظان (ورابعها) معرفة أنواع الحديث من قوائم وآحاد من صحيح وحسن وضعيف وغيرها (وخامسها) معرفة حال الرواة جرحاً وتعديلاً وما يتعلق بهما (والكتب المؤلفة في هذا وما قبله لا تكاد تضبط كثرة الرجوع إليها كاف في ذلك بأقرب

وجهه وأيسره على ما هو مقرر في علوم الحديث) وتقريبه أن البحث إما من جهة سنده أو متنه (فالأول) إما من جهة جهل عين الراوى أو حاله من صحابى فمن دونه فلا أسماء الصحابة كتب (كأسد الغابة والاستيعاب والإصابة) ونحوها فراجع فيها من أريد منهم من الأسماء والكنى والألقاب ولمن دونهم أيضاً كتب فراجع في المنسوب منها كمثل اللباب ولبه) ونحوهما من فقه وفى غير المنسوب كمثل (التهذيب والميزان) للذهبى (وتهذيب التهذيب ولسان الميزان) لابن حجر وغيرهما من فقهها فيعلم منها ما جهل من عين أو حال فى حروفها وأبوابها الموضوعات لها (والثانى) إن كان من جهة فهم معناه فالمرجوع إليه فى ذلك كتب الغريب مثل (النهاية والمجمع) وغيرهما وإن كان من جهة قوته وضعفه فالمرجوع إليه فيها كتب أئمة الحديث كالإمام أحمد والبخارى والترمذى وأصحابهم وأنفع شئ فى ذلك كتب الأطراف (سادسها) البحث عن المعارض أعنى التمسك بالعام قبل علم المخصص نخصه أو المطلق قبل علم مقيدته مثلاً وله حالات فإن وجد اللفظ الدال على الحكم مجرداً عن القرائن فلمهم فيه خمسة أقوال (الأول) جواز التمسك به فى العمل بمقتضاه قبل البحث عن المعارض وهو الأصح وبه قال الصيرفى والإمام ومثلى عليه فى (جمع الجوامع والمنهاج) والجمهور بناء على أن الأصل عدم المعارض (الثانى) وجوب اعتقاد عمومته مثلاً والمساواة إلى العمل بمقتضاه وبه قال الإمام الرازى أيضاً والإمام الشيرازى ونص ما للثانى فى شرح اللمع إن وردت هذه الألفاظ الموضوعات للعموم فهل يجب اعتقاد عمومها عند سماعها والمبادرة إلى العمل بمقتضاها اختلف أصحابنا فقال أبو بكر الصيرفى يجب اعتقاد عمومها فى الحال عند سماعها والعمل بموجبها ومثله (فى البرهان) للزركشى (الثالث) ندب البحث عن المعارض كما قال الجلال المحلى ليسلم من تطرق

لخص إليه لو لم يبحث (الرابع) منع العمل به قبل البحث عن المعارض
 وبه قال ابن شريح ونصه يجب التوقف فيه حتى يبحث عنه فإن وجد له
 مخصص فذلك وإلا عمل بالعام مثلاً ومثله للشيخ أبي حامد الغزالي والأستاذ
 أبي إسحاق الأسفرائني والأمدى محتجين باحتمال المخصص وعليه فهل
 يكفي في البحث ظن أن لا مخصص وهو الراجح أو لا بد من القطع ويحصل
 بتكرار النظر والبحث واشتجار كلام الأئمة من غير أن يذكر أحد منهم
 مخصصاً وبه قال البقلاني (الخامس) الفرق بين العام فلا يعمل به قبل
 البحث عن المخصص والأمر والنهي مثلاً فيعمل به قبل البحث عن المعارض
 وأما إن وجد اللفظ المذكور غير مجرد عن القرائن فقال الزركشي والشيخ
 ولي الدين العراقي من شروط الاجتهاد البحث عن المعارض فيبحث عن
 العام هل له (مخصص) وعن المطلق هل له (مقيد) وعن النص هل له
 (ناسخ) وفي اللفظ هل له (قرينة) تصرفه عن ظاهره إلى أن يغلب على
 الظن وجود مرجح ذلك فيعمل به أو عدمه فيعمل بما يقتضيه ظاهر اللفظ
 قالوا ولا ينافي هذا ما تقرر من جواز التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص
 لأن ذلك في جواز التمسك بالمجرد عن القرائن والكلام هنا في اشتراط
 معرفة المعارض بعد ثبوت كونه معارضاً انتهى وحينئذ فاشتراط البحث
 مقيد بالثبوت لا مطلق فإذا أحطت علماً بهذه الشروط الاثنى عشر المتفق
 عليها وأمعت النظر في الوصفية منها وجدتها ترجع إلى شرطين فقط وهما
 الأخيران (علم متعلق الأحكام) من الكتاب والسنة (وعلم القدر اليسير من
 على الأصول واللسان العربي) وتدوين كل منها وضبطه بكتبه وأبوابه
 وفصوله مع سهولة الدخول إلى كل منها يقتضي تيسير الاجتهاد لكثير من
 ذوي العلم المعبر وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في كلام ابن عرفة وشيخه
 ابن عبد السلام وغيرهما .

(وأما الأوصاف الجليلية) فغير معتبرة فيه لانتفاء الكلفة ودخولها على صاحبها جبرا كالبراءة الأصلية لكونه مجرد اعتقاد فقط (وإذا أمعنت النظر) أيضاً في (الإيقاعية) ووجدتها أيسر وأسهل لكونها مجرد مراجعة لكتب مدونة بقوانين مبينة قد فرغ من تنقيحها وتهذيبها وترصيف مقاصدها وترتيبها فلم يبق بعد إلا معرفة الدخول إليها وهو أقرب شيء وأيسره (علمت) إمكان الإجتهد في سائر الأزمان بل سهولته وتيسره لكثيرة من الأعيان وقد سبق ما لابن عبد السلام وابن عرفة والبرزلي والأسنوي وغيرهم في ذلك (وإنما أصعب مرقاه لعائف مسقاء) قال الشيخ محمد بن دقيق العيد والد الشيخ تقى الدين (في تنقيح الأفكار عن المجتهد في هذه الأعصار) وليس عدم ظهورهم لعدم توفر شروط الإجتهد : بل هي متوفرة وإنما ذلك لإعراض الناس في اشتغالهم عن الطريقة المفضية إلى ذلك انتهى وقال الشيخ أبو زرعة في شرح (جمع الجوامع) مانصه قلت مرة لشيخنا البلقيني ما يقصر بالشيخ تقى الدين بن السبكي عن رتبة الإجتهد وقد استكمل الآلة وكيف يقلد ولم أذكره هو استحياء منه لما أريد أن أرتب على ذلك فسكت عني (ثم قلت ما عندي) أن الإمتناع من ذلك إلا للوظائف التي قررت للفقههاء على المذاهب الأربعة وأن من خرج عن ذلك واجتهد لم ينله شيء وحرم ولاية القضاء وامتنع الناس من استفتائه ونسب إلى البدعة فتبسم ووافقني على ذلك ومن هنا كثر المجتهدون في الأزمان الغائرة والقريبة من الحاضرة .

(تنمة) أذكر فيها بعض من وصف بالإجتهد أو ادّعاه وقد ذكر الشيخ أحمد بابا منهم جماعة وافرة (في كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج) مختصر نيل الإبتهاج بتطريز الديباج له مما ذيل به (كتاب الديباج المذهب

في معرفة أعيان المذهب (الإمام برهان الدين ابن فرحون واقتصر على قدر
 يسير منهم فمنهم الإمام الهمام محمد بن أحمد بن يحيى العلوي التلمساني المعروف
 بالشريف التلمساني وصفه جماعة من معاصريه بالاجتهاد المطابق كشَيْخِيْنَه
 ابْنِي الإمام ومنهم الإمامان الفاضلان أبو زيد عبد الرحمن بن محمد وشقيقه
 أبو موسى عيسى بن محمد بن عبد الله الإمام التلمساني كان كل منهما مجتهداً
 مطلقاً قال المقرئ كانا مجتهدين لا يقلدان أحداً ووفاتها متقاربة في حدود
 سنة ٧٤٩ ومنهم الإمام إبراهيم بن موسى اللغمي الغرناطي أبو إسحاق
 الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ ومنهم الإمام محمد بن هارون الكناني التونسي
 المتوفى سنة ٧٥٠ ومنهم الإمام محمد بن يحيى بن عمر بن الحباب التونسي
 المتوفى سنة ٧٤٠ والكل من أهل المائة الثامنة ومنهم الإمام الهمام محمد بن
 أحمد بن مرزوق المعجمي التلمساني المعروف بالحفيد المتوفى سنة ٨٤٢ ومنهم
 الإمامان قاسم العقباتي التلمساني وأبو الربيع سليمان البجياوي من أهل المائة
 التاسعة يصرحان بالاجتهاد المطلق ومنهم الإمام محمد بن شعيب الهسكوري
 أبو عبد الله القيرواني ومنهم الإمامان الهمامان بن عرفة وشيخة ابن عبد السلام
 وغيرهم ممن لا يحصى كثرة من خصوص المالكية خصوصاً أهل المغرب منهم
 وفي (نهاية السؤل) للعلامة أبي بكر العربي الحضرمي عدة وافرة منهم ونصه
 ذكر في (رسالة العلوي) في السماع جماعة ممن ادعاه أو وصف به فمن ذلك
 إمام الحرمين قال ابن السبكي في طبقاته إنه كان لا يتقيد بالأشعرى ولا
 بالشافعي بل على حسب تأدية اجتهاده وادعى الغزالي الاجتهاد في كتاب
 (المنقذ من الضلال) ونسب الاجتهاد لابن دقيق العيد وابن عبد السلام وكذا
 الفخر الرازي وأبو شامة ابن الزملاكاني والقاضي أبو بكر بن العربي المعافري
 والتقي السبكي وابن تيمية والأسنوي والسراج البلقيني وادعاه المجد الشيرازي
 وجمال الدين الموزعي وابن الصلاح في مسألة الرغائب وابن السبكي وابن

المنير وآخر من ادعى الاجتهاد الجلال السيوطي اه وفي رسالة السيوطي التي سماها (الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عنصر فرض) ما نصه قال النووي في المذهب المزي وأبو ثور وأبو بكر بن المنذر أئمة مجتهدون وفي طبقات السبكي في ذكر محمد بن جرير الإمام الجليل المجتهد المطلق أبو جعفر الطبري وقال في حق ابن خزيمة محمد بن إسحاق بن خزيمة المجتهد المطلق البحر العجاج الخ كما وصف بالاجتهاد المطلق كلا من محمد بن نصر وأبي علي وقال في ترجمة أبي بكر الاسماعيلي قال الحافظ الحسن بن علي كان الواجب للاسماعيلي أن يصنف لنفسه سنناً ويختار على حسب اجتهاده فإنه كان يقدر عليه لكثرة ما كان كتب ولغزارة علمه وفهمه وجلالته وما كان ينبغي له أن يتبع كتاب محمد بن إسماعيل فإنه كان أجلاً من أن يتبع غيره أو كما قال انتهى .

[فائدة] لا منافاة بين بلوغ رتبة الاجتهاد المطلق في جميع الأبواب ومسائلها وتقليد الإمام فيها بموافقة رأيه والجريان على قواعده وأصوله قال ابن دقيق العيد كان القفال يقول لسانه سألتني عن مذهب الشافعي أم عما عندي وقال هو وآخرون منهم تلميذه القاضي حسين لسنا مقلدين للشافعي بل وافق رأينا رأيه قال ابن الرفعة لم يختلف اثنان في أن ابن عبد السلام وتلميذه ابن دقيق العيد بلغا رتبة الاجتهاد وقد وصف ابن الصلاح إمام الحرمين والغزالي والشيرازي بالاجتهاد وفي الطبقات أيضاً الحمدون الأربعة محمد بن نصر ومحمد بن جرير وابن خزيمة وابن المنذر من أصحابنا قد بلغوا رتبة الاجتهاد المطلق ولم يخرجهم ذلك عن كونهم من أصحاب الشافعي المخرجين على أصوله المتمذهبين بمذهبه لوفاق اجتهادهم اجتهاده بل قد ادعى من بعدهم من أصحابنا الخالص كالشيخ أبي علي وغيره أنهم وافق رأيهم رأى

الإمام فتبعوه ونسبوا إليه لا أنهم مقلدون له في ذلك فهؤلاء الأربعة وإن خرجوا عن رأيه في كثير من المسائل لم يخرجوا في الأغلب فأعرف ذلك واعلم أنهم في أحزاب الشافعية معدودون وعلى أصوله في الأغلب يخرجون وبطريقه مهتدون وبمذهبه متمذهبون انتهى ومثل هذا يقال في حق كل بالغ رتبة الاجتهاد المطلق من أهل كل مذهب (كالإثنى عشر المذكورين في الكفاية من المالكية) فلا منافاة بين بلوغ الاجتهاد المطلق والتقليد للإمام إنما هو بالنسبة إلى الجريان على قواعده والتخريج على أصوله والاجتهاد بالنسبة إلى استنباط الأحكام من أدلتها الموافق لرأيه غالباً لأن الغرض المراد به النسبي لا الاستقلالي كما سلف .

الفصل الثاني

في حرمة الاجتهاد مع النص في كل ما عمّ وخصّ

قد علم من أمره جل شأنه (باتّباع ما أنزل إلينا من ربنا ونهيه عن اتّباع غيره وعن أن نقول ما لا نعلم . فالذى أنزل إلينا من ربنا الروحى فقط الكتاب والسنة الشارحة له) إذ هي بيانه كما مر (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى - إن اتبع إلا ما يوحى إلى) والذى لانعله هو ما لم يأت عن الله ورسوله لحديث (العلم ثلاثة آية محكمة وسنة ماضية ولا أدرى) فإن القول بالرأى الغير المبني على أصل من الكتاب والسنة وما فهم منها (والقياس على غير أصل حرام) بل من أكبر الكبائر كما يفيدته التأمّل في قوله عز وجل (إنّا يأمركم بالسوء والفحشاء الآية) وجعل في الحديث لا أدرى علماً لعله من نفسه نفى الدراية الموجب عليه السكوت (فمن قال فيما لا يدري برأيه أو رأى غيره كائناً من كان فقد حكم بغير ما أنزل الله) فقد سمى الله سبحانه (الحكم بغير ما أنزل الله حكم الطاغوت) ومن موارد الشيطان كما بين ذلك بقوله (يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً) ففسر الطاغوت بالشيطان فإذا وسوس لعالم أن يقول من عند نفسه شيئاً ويستحسنه ففعل (فقد حكم بحكم الطاغوت الذى هو الشيطان وحكمه هو أمره إياه أن يقول على الله ما لا يعلم) فلا فرق في حكمه أن يقول على

لسان عالم أو جاهل لعدم عصمة العالم إذا لم يقف مع قول المعصوم فحق
 خرج عنه وقع في الخطأ والضلال بل الجاهل أحسن منه إذ ذاك ولذا قال
 صلى الله عليه وسلم (اتقوا زلة العالم فإنها تكبكب في النار) وذلك أنه
 يتبعه غيره فيما لم يأذن به الله فيضل فيصير إمام ضلالة بذلك فيصدق
 عليه (وجملناهم أئمة يدعون إلى النار) بخلاف الجاهل فلا يفتدى به أحد
 لعلم الناس بأنه فاته لا يدري أين يذهب ويتأولون للعالم بأنه ما فعل ذلك
 إلا عن أصل صحيح (من الكتاب والسنة) ولهذا حث السلف ولا سيما أئمة
 الهدى فإنهم رضى الله عنهم بالغوا في حث أتباعهم على الوقوف عند نص
 (الكتاب والسنة) وتحذيرهم عن متابعتهم فيما لم يقفوا لهم فيه على دليل
 وخصوصاً (الأربعة) فقد قدمت لك عن كل منهم ما فيه كفاية في ذلك وقد
 قال صلى الله عليه وسلم (من أفتى فنياً بغير إثبات فإنما إثمته على من أفتاه)
 وبين في تفسير (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً الآية) أن إحداث حكم
 لم يأذن به الله إحداث ربوبية وقبوله اتخاذ المحدث رباً من دون الله كما سيأتي
 مسنداً في باب التقليد وهذا كله في القول بالرأى عند عدم الوقوف على
 نص مخالف كما هو المستفاد من قولهم في تعريف الاجتهاد فيما لم ينقل عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ومن اشتراطهم في القياس عدم النص وذلك لأنه
 إما في منصوص بخلافه فيكون ردّاً للنص أو مسكوت عنه فيكون ردّاً
 لعفو الله ومخالفة لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث (فقد عفا عنه فاقبلوا
 من الله عافيته) فكيف به عند وجود نص يصادمه (ولهذا ما ترى أحداً
 من المتقدمين الذين يزعم الناس أنهم على مذاهبهم له مقالة في الدين غير ما
 نقل عن الله ورسوله إلا رجع عنها وأبطلها وأمر أصحابه بتركها حين اطلع
 على النص) فمن الناس من رحمه الله فهداه فعرّف الحق لأهله وهو أن الحكم
 (لله ورسوله - إن الحكم إلا لله) وحفظ ما أوصى به السلف ووقف

عندما وقفوا ورجع كما رجعوا ومنهم من مال إلى المكابرة أنهم ما قالوا ذلك إلا تواضعاً ونحوه لا ليتبعوا فيه وهذا لا يشك في خراب عقله فإن ذلك يقتضى أنهم ليسوا معتقدين أن قولهم إذا خالف قول الرسول تركوه ومدعون أن الرسول كواحد منهم يعمل بقوله تارة ويقول غيره أخرى وهذا بما لا يقوله مسلم وفيه من إلحاق الذم بالأئمة رضى الله عنهم ما لا مزيد عليه فلينظر قائله إذ يصرح بأن متبع السنة مسيئ في حق الأئمة (أيها المسيئ) مع أن الذى يعتقده كل مؤمن فيهم أنهم يقولون لا نبلغ رتبة الصحابي الذى رأى الرسول مرة فضلاً عن أكثر فضلاً عن الملازمين له فضلاً عن علماءهم وأنه إذا وجد قول الصحابي كان العمل به دون رأى أولئك الأئمة لقوله صلى الله عليه وسلم (سألت ربي عما اختلف فيه أصحابي من بعدى قال يا محمد أصحابك عندك كالنجوم بعضها أضوأ من بعض فمن أخذ بشيء مما قالوه فهو على هدى منى) ولذلك قال صلى الله عليه وسلم (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) أى (فقولهم عند فقد الكتاب والسنة حجة بقول الرسول) بخلاف قول غيرهم (وذلك من رؤية الصحابي الرسول لا من جودة فكره) فافهم ونعوذ بالله من الجهل الموقع صاحبه في التكلم بالهذيان والتناقض من حيث لا يشعر بكونه لا يتدبر معنى القول وتقام الكلام المتعلق بهذا الفصل وبسط أدلته (كتاباً وسنة) يأتى في فصل ذم الرأى على غير أصل من باب التقليد وذكرت هذا الفصل هنا موجزاً في غير محله إذ هو كالمحترز لقيد تعريف الاجتهاد .

الفصل الثالث

في رد زعم الانقطاع ودعوى أنه إجماع

علم أنه لا وصف أرفع من العلم ولا أنفع بإشارة (وقل ربي زدني علماً لا يورك لي في صبيحة يوم لا أزداد فيه علماً) ولا أضُرُّ من الجهل ولا أوضع (وما يستوى الأحياء ولا الأموات) وأجسامهم قبل القبور قبور (فلولاً قصر الباع وقلة الاطلاع ما وقع بعض متعصبى المقلدين في سفسطة كفر بها غالب أهل المحجة البيضاء بتكلف إنكارهم معلوماً من الدين ضرورة) وهو انعقاد الإجماع على فقد الاجتهاد بعد الأئمة الأربعة مع من له أدنى وقوف على كتب المحققين (وأقل رواية لنقول أئمة الدين يقطع بكونه تكلفاً جلى البطلان وليس من استحقاق الرد بمكان) لولا تعين إلجام الخصم عن الجروح بالوصم ، لما علم من كثرة أئمة الهدى وبقاء أتباعهم بعد الأربعة بأزمان متطاولة وبين أئمة أعيان متداولة اجتماعاً وافتراقاً في أقطار الإسلام (فهذا الإمام الجنيد المتفق على فضله وجلالته وعلو مكانته كان بعد الأربعة بكثير وكان ثورياً) وكثير من أمثاله من أتباعه وغيرهم على مذهب غير الأربعة فقد (كان أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سالم البصرى من أهل الاجتهاد وطريقه طريق شيخه سهل بن عبد الله التستري وله أصحاب يفتنون إليه بالبصرة) ولم يزل (أهل الأندلس على مذهب الأوزاعى إلى حدود أواخر المائة الرابعة أو أواخر دولة بنى أمية بها) كما لم تزل بمدينة

السلام وأعمالها أتباع الأئمة الستة عشر مجتمعة بها وكتبها مدونة معمول بها مع توافر العلماء الراسخين وتظافر أهل الفضل والدِّين (ممن لا تأخذه في الله لومة لائم ولا ينثنى عن قول الحق وقبوله خشية صادم) إلى استئصال وقعة التتار لعنهم الله أهل الإسلام وكتبهم تحريقاً وتغريقاً بذلك القطر في محرم فاتح سنة ٦٥٦ في آخر دولة بني العباس فهل يحكم بضلال الأئمة بعد الأربعة في هذه القرون الفاضلة الكثيرة وما فيها من الأفاضل الشهيرة مع أن كثيراً من أتباع الأربعة فمن بعدهم أخذ عنهم وعن أتباعهم هيبات) وذكر العلامة المناوى (في ضم الدراية) بعد أن سرد من الأئمة جماعة من الأربعة وغيرهم كالسفيانيين والأوزاعى والحنظلى وزيد بن على وابن معين وابن على الأصفهاني وابن جرير الطبري وغيرهم ما نصه (وسائر هؤلاء الأئمة على هدى من ربهم في العقائد وغيرها فمن جعل بينه وبين الله واحداً منهم بأن قلده ولو في مسألة مخصوصة فقد استبرأ لدينه وعرضه) انتهى (وفي حاشية المواهب اللدنية) للعلامة الشبراملسى ما نصه والمذاهب المتبوعة كثيرة قال الجلال السيوطى (في الإعلام بعميسى عليه السلام) المجتهدون من هذه الأمة لا يحصون كثرة وكل له مذهب من الصحابة والتابعين وتابع التابعين وهلم جرا (وقد كان في السنين الخوالي نحو عشرة مذاهب مقلدة أربابها مدونة كتبها وهى الأربعة المشهورة ومذهب سفيان الثورى ومذهب الليث ابن سعد ومذهب بن عيينة ومذهب إسحاق بن راهويه ومذهب محمد بن جرير ومذهب داود وكان لكل أتباع يفتون بقولهم ويقضون وإنما انقرضوا بعد الخمسة لموت العلماء وقصور الهمم) ولم يذكر في جمع الجوامع الليث وابن جرير في العشرة بل ذكر بدلها سفيان بن عيينة والأوزاعى فصار جملة المذاهب التى اشتهر العمل بها مدة طويلة أحد عشر مذهباً انتهى ما فى الحاشية وفى كتاب (طبقات المالكية) لابن قرحون

ما نصه فغلب كل مذهب على جهة (فمالك بن أنس في المدينة) وأبو حنيفة والثوري بالكوفة والحسن البصري بالبصرة والأوزاعي بالشام والشافعي بمصر وأحمد بن حنبل ببغداد وكان لأبي ثور هناك أتباع أيضاً ثم نشأ ببغداد (أبو جعفر الطبري وداود الأصفهاني) فألفا الكتب واختارا في المذهب على رأي أهل الحديث وطرح داود منها القياس وكان لكل واحد منهم أتباع وسرت جميع هذه المذاهب في الأقطار قال وأما أصحاب الطبري وأبي ثور فلم يكثروا ولا طالت مدتهم وانقطع أتباع أبي ثور في المائة الرابعة وأتباع الطبري في المائة الخامسة وأما داود فكثرت أتباعه وانتشر ببغداد وبلاد فارس مذهبه وقال به قليل (بأفريقية والأندلس) وضعف الآن فهؤلاء الذين وقع إجماع الناس على تقليدهم مع الاختلاف في أعيانهم واتفاق العلماء على أتباعهم والاعتداء بمذاهبهم ودرس كتبهم والتفقه على مأخذهم والبناء على قواعدهم والتفريع على أصولهم قال وصار الناس اليوم في أقطار الأرض على خمسة مذاهب (مالكية، حنفية، وشافعية، وحنبلية، وداودية) وهم المعروفون بالظاهرية انتهى قال الشعراني (في الميزان) فإن قلت هل يصح لأحد الآن الوصول إلى مقام أحد من الأئمة المجتهدين (فالجواب نعم لأن الله على كل شيء قدير) ولم يرد دليل على نفيه ولا في نفس الأدلة الضعيفة (هذا الذي نعتقد وندين إلى الله به) انتهى (ثم إن الخلاف في جواز الخلو عن المجتهد في عصر من الأعصار وعدمه مشاعل في ظلام عند من له بالأصول أدنى إلمام) قال صاحب (نهاية سؤل العباد) نقلاً عن شرح (الألفية البرماوية) ما نصه والختار أنه يجوز خلو عصر من الأعصار عن المجتهد المطلق والمجتهد في المذهب واستدل بحديث (قبض العلم بقبض العلماء) وذكر أن المخالف في ذلك الحنابلة قالوا لا يخلو زمان من مجتهد ولو مقيداً بمذاهب مستدلين بحديث (لا تزال طائفة من

أمتى ظاهرين على الحق حق يأتي أمر الله) ثم قال وقد اختار الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد مذهب الحنابلة (في شرح العنوان) وكذا (في شرح الإلمام) بل أشار إلى ذلك إمام الحرمين (في باب الإجماع من البرهان) وكذا ابن برهان (في الأوسط) وفي رسالة السيوطي التي سماها (الرد على من أدخل إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد فرض) ما نصه ذهب الحنابلة بأسرهم إلى أنه لا يجوز خلو الزمان عن المجتهد النخ وقال الزركشي (في البحر) ولم ينفرد بذلك الحنابلة بل جزم به أيضاً جماعة من أصحابنا منهم الأستاذ أبو إسحاق والزبيرى (في المسكت) فأما الأستاذ فقال (وتحت قول الفقهاء ولا يخلى الله زماناً من قائم بالحجة سر عظيم) فكان الله المهمم ذلك ومعناه أن الله لو أدخل زماناً من قائم بالحجة لزال التكليف إذ التكليف لا يثبت إلا بالحجة الظاهرة وإذا زال التكليف بطلت الشريعة وأما الزبيرى فقال (لن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة في وقت ودهر وزمان وذلك قليل في كثير) فإما أن يكون غير موجود كما قال الخصم فليس بصواب لأنه لو عدم المجتهد لبطلت الفرائض كلها ولو بطلت الفرائض لحلت النعمة بذلك في الخلق كما جاء الخبر (لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس) ونحن نعوذ بالله أن نموت مع الأشرار (هذه عبارة الزبيرى) نقلها عنه الزركشي (في كتابه البحر) في الأصول انتهى وفيها أيضاً ما نصه لهج كثير من الناس اليوم بأن المجتهد المطلق فقد من قديم وأنه لا يوجد من دهر إلا المجتهد المقيد وهذا غلط منهم ما وقفوا على كلام العلماء ولا عرفوا الفرق بين المجتهد المطلق والمجتهد المنتسب ولا بين المجتهد المقيد والمجتهد المنتسب وبين كل من ذكر فرق ولهذا ترى من وقع في عبارته منهم (أن المجتهد المستقل مفقود من دهر ينص في موضع آخر على وجود المجتهد المطلق) انتهى وفي كلام بعض المحققين في وصف ناصر السنة الإمام أحمد بن حنبل

في آخر كلام طويل ما نصه وكان لا يقدم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً ولا قول صاحب ولا عدم علم بالمخالف الذي يسميه كثير من الناس إجماعاً ويقدمونه على الحديث الصحيح وقد كذب أحمد من ادعى هذا الإجماع ولم يسغ تقديمه على الحديث الثابت وكذلك الشافعي أيضاً نص في (رسالته الجديدة) على أن ما لم يعلم فيه الخلاف لا يقال له إجماع (ولفظه ما لم يعلم فيه خلاف فليس إجماعاً) وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل سمعت أبي يقول (ما يدعى فيه الرجل بالإجماع فهو كذب من ادعى الإجماع فهو كاذب) لعل الناس اختلفوا ما يدرىه ولم ينته إليه فليقل لا نعم (الناس اختلفوا) هذه دعاوى بشر والمريسي والأصم ولكن يقول لا نعم الناس اختلفوا ولم يبلغنى ذلك هذا لفظه والنصوص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الإمام أحمد وسائر أئمة الحديث أجل من أن يقدم عليها توهم إجماع (مضمونه عدم العلم بالمخالف) ولو ساغ لتعطلت النصوص وساغ لمن لم يعلم مخالفاً في حكم مسألة أن يقدم جهله بالمخالف على النصوص الخ ما قال فإذا كان هذا عند عدم علم المخالف فكيف مع شهوده الخلاف بل مع قول المحققين إن المقابل للإجماع أقرب (أفصح ما سمعت من كلامهم في الشأن تسوغ دعوى إجماع) وقد علم من حده أن بينه وبين أدنى خلاف فرقين فضلاً عن علمه من الدين بالضرورة بأن تسلب عن عدمه الإمكان فليت شعري أيلتزم القائل إن الحنابلة والمحققين من غيرهم ليسوا من الدين بمكان حتى اعتبر صحة الإجماع مع عدم تجويزهم الخلو عن المجتهد ومما يبطله أيضاً الخلاف في تقليد الميت بل العبارة حاكمة على نفسها بالبطلان بديهية عند العارف بمحد الإجماع فمن عرف أنه اجتماع مجتهدى كل عصر والفرض أنه لا مجتهد أحوال الإجماع لفقده (فلم يلز ابن اللبون في قرن البزل القناعيس) * وعلام ينتجع الحما سائم ماله في الركب المشتجر القناعيس وكيف يطن البعوض في وجه الغضنفر * وهو إذا أحس بنفس فر *

الباب الثالث

فى التقليد

هو لغة جعل القلادة فى العنق ومنه تقليد الولاة الأعمال والبدن ما تعرف به والقلادة ما يجعل فى العنق وتقلدها لبسها والشئ جعله كالقلادة حقاً أو باطلاً وتقليد الصحابى مثلاً جعل قوله قلادة واصطلاحاً (أخذ مذهب من ليس قوله إحدى الحجج الأربعة الشرعية بدون واحدة منها) فالرجوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم أو الإجماع ليس تقليداً وأورد بعضهم هنا عدم المناسبة (بين المعنى اللغوى والاصطلاحى) بأن الأول إعطاء والثانى أخذ وقد تقرر أن المعنى الاصطلاحى هو اللغوى وزيادة قيد وأجاب بأن اللغوى من قبيل المشترك ولا يخفى أن اللغة توقيفية فإن ثبت الإشتراك قبل وإن كان قال له احتمالان ليصحح القاعدة فلا داعى إليه فإن الإيراد غير ظاهر لأن المقلد بالكسر أعطى المقلد بالفتح عهدة ما قلده فيه وجعلها إليه وخلعها عليه .

الفصل الأول

فيما ورد من الأدلة الشرعية

من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار السلفية على بطلان الرأي وتقليده في الدين وأنه من العظام عند جميع المسلمين والمراد المذموم منه وهو ما صادم نصاً من (كتاب أو سنة أو إجماع) وهو القياس على غير أصل من هذه الأصول خلافاً لنا في القياس مطلقاً (يشهد بالتفرقة بين المذموم وغيره ما سلف في المقدمة سيما من الخلفاء الراشدين قبل بلوغ السنن في النوازل) إذ لا ينكر أنه من الرأي (واستقرأ موارد الذم قاضية بأنه ما كان على غير أصل شرعى) وقول الشافعى صريح في ذلك حيث قال فيما رواه عنه البيهقى العلم من وجهين يعنى علم الشريعة إتباع واستنباط فالإتباع اتباع (كتاب الله) وإن لم يكن (فسنة) فإن لم يكن (فقول عامة من سلف) لا يعلم له مخالف فإن لم يكن (فقياس على كتاب الله) فإن لم يكن (فقياس على سنة رسول الله) فإن لم يكن (فقياس على قول عامة من سلف) لا مخالف له ولا يجوز القياس إلا في هذه الحالة (ومثل الذى يطلب العلم ولا حجة له كمثلى حاطب بليل يحمل حزمة حطب وفيها أفعى تلدغه ولا يدري) وما أحسن قول أبى العتاهية ..

(وما كل الظنون تكون حقاً وما كل القياس على الصواب)

وقد سبق في أدلة وجوب التمسك (بالكتاب والسنة) من الآي والأخبار ما يغنى في ذمّ القول بالرأى في الدين عن التكرار ، لكن أورد هنا فيه ما يردع مقلده ويختم على فيه ، جرياً على الأسلوب وقرناً بين الدليل والمطلوب إلا أن ما سبق في الآيات من الإكثار حسن الإكتفاء بالأحاديث والآثار فمنها حديث أبي هريرة (تعمل هذه الأمة برهّة بكتاب الله وبرهّة بسنة رسول الله ثم يعملون بالرأى فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا) وقوله في حديث افتراق الأمة السابق (أضرها أى الفرق على أمتي) وفي رواية (أعظمها فتنة قوم يقيسون الدين برأيهم فيحلون ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله زاد بعض رواته وأنه ستخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه) يعنى أنه لا يبقى منه عرقاً ولا مفصلاً إلا دخله وروى ابن شهاب أن عمر بن الخطاب قال وهو على المنبر (يا أيها الناس إن الرأى إنما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيباً لأن الله كان يريه وإنما هو مينا الظن والتكلف) وقال (إياكم وأصحاب الرأى فإنهم أعداء السنن أعيبتهم أن يحفظوها فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا) وقال (اتقوا الرأى في دينكم) وعن ابن مسعود قال (ليس من عام إلا والذي بعده شر منه لا أقول عام أمطر من عام ولا عام أخصب من عام ولا أمير خير من أمير ولكن ذهاب خياركم وعلماؤكم ثم يحدث قوم يقيسون الدين برأيهم فيهدم الإسلام وينثلم) وقال ابن عباس (إنما هو كتاب الله وسنة رسوله فمن قال بعد ذلك برأيه فلا أدري أفي حسناته أم سيئاته) وقال عمر بن الخطاب (السنة ما سنه الله ورسوله لا تجعلوا خطأ الرأى سنة للأمة) قال بعضهم عند إيراد هذا الأثر (رحم الله عمر فكانه علم وقوع ذلك فحذر منه) فقد شاهدنا في هذه الأعصار رأياً مخالفاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مضاداً لما في كتاب الله

جعلوه سنة واعتقدوه ديناً يرجعون إليه عند التنازع وسموه مذهباً ولعمري أنها لمصيبة وبلية وحمة وعصية أصيب بها الإسلام (إنا لله وإنا إليه راجعون) وقال عبد الرحمن بن مهدي سمعت حماد بن سلمة يقول قيل لأيوب ما لك لا تنظر في الرأي فقال أيوب (قيل للحمار ما لك لا تجترّ قال أكره مضغ الباطل) وقال رقية لمردد إلى ذي رأي (يكفيك ما مضغت من رأيه وترجع إلى أهلك بغير ثقة) وقال الشعبي والله لقد بغض إلى هؤلاء القوم المسجد حتى هو أبغض إلى من كناسة دارى قيل من هم يا أبا عمرو قال الأرائيون وقال أيضاً ما حدثك هؤلاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فخذ به وما قالوه برأيهم فألقه في الحش وقال (الرأي بمنزلة الميتة إذا اضطرتت إليها أكلتها) وقال فيما رواه عنه عيسى بن أبي عيسى إياكم والمقايسة فوالذي نفسى بيده اثن أخذتم بالمقايسة لتحلل الحرام ولتحرمن الحلال ولكن ما بلغكم من حفظ عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحفظوه وقال (إنما هلكتم حين تركتم الآثار وأخذتم بالمقاييس) وروى عن مسروق قال لا أقيس شيئاً بشيء قلت لم ؟ قال أخاف أن تزل رجلى وقال ابن سيرين كانوا يرون أنه على الطريق ما دام على الأثر وقال الربيع بن خيثم (إياكم أن يقول الرجل لشيء إن الله حرم هذا أو نهى عنه فيقول الله كذبت لم أحرمه ولم أنه عنه) قال أو يقول (إن الله أحل هذا وأمر به فيقول كذبت لم أحله ولم آمر به) وكان مالك بن أنس يقول في بعض ما كان ينزل فيسأل عنه فيجتهده فيه (إن نظن إلا ظناً وما نحن بمستيقنين) وكان يقول لم يكن من أمر الناس ولا من مضى من سلفنا ولا أدركت أحداً أقتدى به يقول في شيء هذا حلال وهذا حرام ما كانوا يحترنون على ذلك وإنما كانوا يقولون نكروه هذا ونرى هذا حسناً ونتقى هذا ولا نرى هذا وزاد رأياً ولا يقولون حلال وحرام أما سمعت قول الله

عز وجل (قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً الآية) الحلال ما أحل الله ورسوله والحرام ما حرم الله ورسوله وعلى هذا درج السلف (فهذا إمام الأئمة مالك رضى الله عنه) لم يزل يوصى أصحابه ويحذرهم حتى تبرأ منه تبرئاً كلياً فى آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة كالتائب من أعظم وزر وحاشاه أن يلم أو يهيم بأدنى أدناه كالراجع عنه جميعه واجلاً من الله ورسوله أن ينسب إليه شئ منه مريداً أن لا ينسب إليه غير (الكتاب والسنة) كسائر الأئمة إذ لا مذهب لهم رضى الله عنهم سواهما فهلا قلدهم من يزعم أنه على مذهبهم فى ذلك ممثلاً لأقوالهم أن لا لا يتنبعوا فى شئ خالف الوحي مع ما هم عليه من وفور العلم وتمام اليقين (فلو وزن إيمان أكابر مدعى العلم من أهل زماننا مع إيمان أدنى امرأة من أهل القرون السالفة لرجح بهم إلا من شاء الله) وبما يدل على أن بطلان الرأى كان فى السلف معروفاً للكافة قول شاعر يغنى بمجلس بعض ملوك العباسيين لمن قال له حرم مالك الغناء (يا هذا وهل لمالك وغيره ان يحلل او يحرم فى دين الله برايه والله ما كان التحليل والتحريم لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بوحى من ربه) فال الله عز وجل (لتحكم بين الناس بما أراك الله) ولم يقل بما رأيته فلم يأذن له فى ذلك بل عاتبه على ذلك فى قصة مارية لما حرمها فقال (لم تحرم ما أحل الله لك تبغى مرضاة أزواجك) وقد علم أنه لا أغوى ولا أرق ديناً من شعراء الملوك فإذا كان احدهم يغار على دين الله وشرعه ان ينسب إلى مثل مالك تحريم الغناء فكيف بأمثالهم وذوى الفضل التام منهم (وأين حال هذا ممن ينسب إليهم من أهل وقتنا عادلاً عن سبيلهم ذلك راضياً بقول من دونهم ورأيه شرعاً يحكم به ويعبد الله وإذا ذكر ما يخالف من قول الله ورسوله من نص صحيح صريح فى عين تلك النازلة وأقوال الأئمة المطابقة له لم يرفع لما جاء عن الله

ورسوله رأساً ولم ينصف بل استنكف وأنف وأرعد وأبرق بل وبدع
وفسق ولم يطمئن إلا بقول فلان وفلان) يصدق عليه قوله تعالى (وإذا
ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة وإذا ذكر الذين
من دونه إذا هم يستبشرون — إنا لله وإنا إليه راجعون) .

(والسرف فى بطلان الرأى) أن الله تبارك اسمه ما أمرنا باتباع كتابه
دون غيره بمثل قوله (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم الآية) وغيرها السابق
ذكره واتباع السنة من اتباعه إذ هى عينه للأدلة السابقة ولقوله تعالى
(وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) فى الأقوال ولقوله (إن
أتبع إلا ما يوحى إلى) فى كل حال ألا وقد أكمل فى الدين تبليانا لكل
شئ وتفصيل كل شئ (ما فرطنا فى الكتاب من شئ) إلى غيرها فليس
من قضية يتنازع فيها اثنان إلا ولها حكم فيه علمه من علمه وجهله من جهله للآيات
السابقة وآيات وجوب الرد إليه عند التنازع فى أى شئ المستفاد من وقوع
أنكر النكرات فى حيز الشرط إذ محال أن يحيل عليه وليس الحكم فيه
لكن من أحكامه النص والظاهر والمجمل المحتاج إلى البيان ولذا قال له
(لتبين للناس ما نزل إليهم) وورثه صلى الله عليه وسلم فى هذا البيان
أصحابه ومن تبعهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم على حسب رتبهم فى التقوى
غالباً التى هى سبيل العلم (واتقوا الله ويعلمكم الله) ولذا وقع كثير آ فى
الصحابة حكم أحدهم بشئ واستنباط آخر نقيضه من الآية التى فيها الحكم مع
حفظها لها (كحكم عمر برجم من ولدت لسته أشهر) ورد على ذلك بآيتى
(الحمل والرضاع) حتى قال عمر (لولا على هلك عمر فما كان الله تعالى يقول
اليوم أكملت لكم دينكم) وقد بقيت منه مسألة أحالها على رأى فلان وفلان
إذا علمت هذا واتفاق الأصوليين على أن القياس إنما يكون عند عدم النص

وأن النص بيان وسكوت كما سيتضح لك قريباً لم تتر أنه لا بد أن يكون من قاس قد وقف على جميع السنة المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم وأحاط بها فلم يجد الحكم بوجه وهيات على أنه لو فرض هذا لكان عين الحكم في المسألة فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله فرض فرائض الحديث وفيه (وسكت عن أشياء رحمة لكم من غير نسيان فلا تبحثوا عنها فمن بحث عن المسكوت وحكم فيه بغير ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد عصاه) والذي حكم به هو العفو لقوله صلى الله عليه وسلم (الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فقد عفا عنه فاقبلوا من الله عافيته) فجعل حكمه العفو فلا يأثم فاعله ولا يكلف تاركه فعله فما هناك إلا مبين أو مسكوت (الأول) على بيانه (والثاني) على العفو فبان بهذا أن القول بالرأى لا يجوز بوجه لأنه إن كان في المبين بخلافه فهو ردٌ لحكم الله وإن كان في المسكوت فهو ردٌ لعفوه فمن قال في مسألة برأيه إما أن يكون قد وقف على النص ومال إلى رأيه وهذه هي المخالفة فيجزم ببطلان رأيه والحق هو النص النبوي الإلهي أو لم يقف فقد ارتكب المنهى عنه وهو الرأى لأن الله تعالى يقول (ولا تقف ما ليس لك به علم) فقد نهاه ربه فلم ينته أفلا كان يسمعه ما وسع النبي صلى الله عليه وسلم المكلف بالبيان أفيراء قَصْرٌ فيه لو لم يكن سكوته عينه (هذه تهمة في جانب الرسول صلى الله عليه وسلم) بينها بقوله (من قال في الدين برأيه فقد اتهمني) أي بعدم التبليغ والبيان وكيف يتوهم هذا مؤمن ثم إن الرأى مذموم ولو صادف إذ هو إقدام على ما لا يحل ومخاطرة بالنفس والقاء باليد إلى التهلكة (فمن أكل سمًا ليقتل نفسه فصادف داءً يداوى به كالجذام فبرئ فلا يجوز له أكله مرة أخرى) إذ لا يكون هذا الاتفاق في كل الكلة وإنما كان مخاطرة لعدم العصمة قطعاً فلم يَدْعَ أحد من الأئمة العصمة ولا ادعاها له أحد من مقلديه أي إمام كان

وإذا كان كذلك فكل كلمة قالها وحركة تحركها ولم يقم دليل على انه
 أصاب فيها من (الكتاب والسنة) فهي محتمة للصواب والخطأ (فأقواله
 وأفعاله كلها محالٌ احتمال) ولم يطلعنا الله تعالى على نفس الأمر حتى نحكم
 بأنه أصاب أو اخطأ بل نفس الأمر باق عندنا على الشك والرسول صلى الله
 عليه وسلم يقول (لا إشكال في الدين وكل مشكل حرام) يوضح الشك
 أنك تراهم يختلفون اشد الاختلاف وترى لهم بل للواحد منهم في المسألة
 الواحدة أقوالاً كثيرة ومرجوعات وما رجعوا إلا لاعتقاد الخطأ فيما رجعوا
 عنه وهو جائز أيضاً على المرجوع اليه للمثالة وإذا تعددت مظان الخطأ
 وجب اجتناب جميعها خشية الوقوع فيه فلو كان القياس حقه لما اختلفت
 الأقوال ولما حلل الشيء الواحد عالمٌ وحرمه آخر بل كان على طريقة واحدة
 فمضى كان في المسألة قولان فصاعداً علم أن أحدهما أو كليهما باطل لما سبق
 من الأحاديث وحديث (العلم ثلاثة آية محكمة وسنة ماضية ولا أدرى)
 فغير هذه الثلاثة ليس علماً بل هو جهل فإنه ليس من الله ولا من رسوله بل هو
 من دونه ما أنزل إلينا من ربنا وقد قال (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم)
 الآية فدللت على أن القليل منا هو الذي يتذكر ويتفطن وحديث على رضى
 الله عنه (ثلاثة لا يقبل معهن عمل الشرك والكبر والرأى) قالوا وما الرأى
 يا أمير المؤمنين (قال يدع كتاب الله ويعمل بالرأى) فعلم أنه ليس للرأى
 مدخل في الدين ولا للشرعية ضوابط وقواعد وأصول (من عرفها عرف
 الشرية) بل أصل كل مسألة نصها لا يعرف إلا من طريق النبي صلى الله عليه
 وسلم (والدليل على أن صاحب الرأى في نفسه على شك منه أنه يعلم أنه ليس
 قول الله ولا قول رسوله) ولذا لا يقدر أن يقول قالاً ولو قلت له أتلتزم
 بالطلاق أن هذا الحكم حكم الله في المسألة لقال لك أستغفر الله فيقال له ماذا
 تخاف أن تلقى الله زانياً ولا تخاف أن تلقاه كاذباً عليه (لا تفتروا على

الله الكذب إن الذين يفترون على الكذب لا يفلحون) وكيف لا يفلحون والله يقول (ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً) وإذا كان هو في غاية الظلم وربما يطلق الظلم على الكفر (والكافرون هم الظالمون) فأى مصيبة أعظم من هذه إذا أمعنت النظر في هذا علمت موقع أدلة ذم الرأى كتاباً وسنة التى من أخوفها قوله تعالى (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) فسرت الربوبية في الحديث المرفوع من طرق بقوله صلى الله عليه وسلم لعدى بن حاتم وقد قال يا رسول الله إنا لسنا نعبدكم (أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه ويحلون ما حرم الله فتستحلونه قال قلت بلى قال فتلك عبادتهم) وفي رواية فكانت تلك الربوبية وقال (ولا تقف ما ليس لك به علم وكذلك ما أرسلنا من قبلك في القرية - قال أو لو جئتمكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم) فمنعهم الاقتداء بآبائهم قبول الاهتداء فقالوا (إنا بما أرسلتم به كافرون) وفي هؤلاء وأمثالهم قال جل ثناؤه (إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون - اذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا) الآيتين وقال جل اسمه عائباً لأهل الكفر ذاماً لهم (ما هذه التائيل التى أنتم لها عاكفون قالوا وجدنا آباءنا لها عابدين - وجدنا آباءنا كذلك يفعلون - إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا) الآية وهذا في القرآن كثير من ذم تقليد الآباء والرؤساء وقد احتج به العلماء على إبطال التقليد غير مكترئين بكونه في الكفار إذ ليس وجه الشبه كفر أحدهما وإيمان الآخر بل هو التقليد بغير حجة كما لو قلد رجل رجلاً فأكفر وآخر آخر فأذنب وآخر آخر في أمر دينوى فأخطأ فيه الوجه فإن كل واحد قادم على التقليد بغير حجة للمقلد لأن كل ذلك تقليد يشبه بعضه بعضاً وإن اختلفت الآثام فيه وقال (وما كان الله ليضل قوماً) الآية وفيما ذكر أقوى دلائل على بطلان التقليد وإذا بطل وجب التسليم للأصول التى يجب التسليم لها (وهى الكتاب

والسنة وما في معناهما) بدليل جامع بين ذلك والأحاديث كثيرة منها ما وراء الشافعي بسنده إلى ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (مهما أوتيتم من كتاب الله فالعمل به لا عذر لأحد في تركه فإن لم يكن في كتاب الله فسنة منى ماضية فإن لم تكن سنة منى فما قال أصحابي بنزلة النجوم في السماء فأيا أخذتم به اهتديتم واختلاف أصحابي لكم رحمة) وحديث (قبض العلم وفي آخره فيفتون بغير علم فيضلون ويضلون) والحديث المشهور (إني لأخاف على أمتي من بعدى أعمالاً ثلاثة) ذكر منها زلة العالم وفيه أما العالم فإن اهتدى فلا تقلده دينكم الحديث وقال ابن عباس وبيل للأتباع من عثرات العلماء قيل كيف ذلك قال يقول العالم شيئاً برأيه ثم يحيد من هو أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم منه فيترك قوله ويمضي الأتباع على أثره وقال ابن مسعود (ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلاً إن آمن وآمن وإن كفر كفر فإنه أسوة في الشر) وقال ليس تعرف خطأ معلمك حتى تجالس غيره وقال عبد الله بن المغيرة لا فرق بين بهيمة تقاد وإنسان يقلد وقال ابن عبد البر بسنده إلى أبي سعيد الطبري قال أنشدني الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن عمر بن علي رضى الله عنه وكان أفضل أهل زمانه :

تريد تنام على ذى الشبه	وعلك إن نمت لم تنتبه
فجاهد وقلد كتاب الإله	لتلقى الإله إذا ميت به
فقد قلد الناس رهبانهم	وكل يجادل عن رآهيه
وللحق مستنبط واحد	وكل يرى الحق في مذهبه
ففي أرى عجبا غير أن	أمر التفرق من أعجبه

ومارواه البيهقي عن الشافعي أول الفصل إلى غير ذلك وهذا كله نفى للتقليد وإبطال له لمن فهمه وهدى لرشده إلا أنهم قالوا إن هذا كله لغير العامة فإنهم لا بد لهم من تقليد علمائهم في النازلة تنزل لأنهم لا يتبينون موقع الحجة ولا يصلون لعدم الفهم إلى علم ذلك لأن العلم درجات لا سبيل إلى نيل أعلاها إلا بنيل أسفلها ، هذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجة لكن المحققون حملوه على العامي* المحض الذي لا يعرف معنى النص وهو المراد بوجوب العمل بالحديث لغير العامي وحمل عليه (فاسألوا أهل الذكر) وهو المتبادر من عباراتهم التي يطول سردها إلا أن قول الحافظ ابن عبد البر لم يختلف العلماء في أن العامة عليها تقليد علمائها وأنهم المرادون بقول الله عز وجل (فاسألوا أهل الذكر) الآية الخ فيه نظر من حيث حكاية الإجماع في (الأمرين) كما نبه عليه بعض المحققين (أما الأول) فقد نقل الأصفهاني في تفسيره عن الإمام ابن دقيق العيد ما ملخصه أن اجتهد العامي عند من قال به من العلماء هو أنه إذا سأل في هذه الأعصار التي غلب فيها الفتوى بالاختيارات البشرية غير المعصومة بل المختلفة المتضادة أن يقول المفتي هكذا أمر الله ورسوله فإن قال نعم أخذ بقوله ولا يلزمه أكثر من هذا البحث ولا يلزم المفتي أن يذكر له الآية والحديث وما دلا عليه واستخرج منها بطريق الأصول الصحيحة وإن قال له هذا قولي أو رأى فلان أو مذهبه فعين واحدا من الفقهاء أو انتهره أو سكنت عنه فله طلب عالم غيره حيث كان يفتيه بحكم الله ورسوله ومن تتبع أقوال السلف وخصوصاً الأئمة الأربعة في الحث على أنه لا يستفتى إلا العالم (بالكتاب والسنة) علم مصداق ما ذكرناه وقد قال ابن الإمام أحمد قلت لأبي الرجل تنزل به النازلة ولا يجد إلا قوماً من أصحاب الحديث والرواية لا علم لهم بالفقه وقوماً من أصحاب الرأي لا علم لهم بالحديث قال (يسأل أصحاب

الحديث ولا يسأل أصحاب الرأي ضعف الحديث خير من الرأي) إلى غير ذلك من أشياء يطول ذكرها وليس للمفقى أن يقول له هذا حكم الله أو حكم رسوله إلا إذا كان منظوقاً به أو مستخرجاً بوجه مجمع عليه أو قوى الدلالة جداً بحسب وسعه واستعداده . وأما إذا أفتاه باستحسان أو مصلح أو قول صحابي أو بتقليد أو قياس فلا يجوز له أن يقول له هذا حكم الله أو حكم رسوله ثم ذكر حديث الإنزال على الحكم في المحاصرة وقول النبي صلى الله عليه وسلم (فأنزلهم على حكمك أنت فإنك لا تدري ما حكم الله فيهم) أو كما قال وقال هذا مع أن ذلك الحكم قد يكون منصوفاً عليه إما باللفظ القرآنى أو النبوى أو العمل الصحيح من النبي صلى الله عليه وسلم في مغازيه بل هو الغالب عليه فكيف بالقياس ونحوه من الأمور المتعارضة التى لا يخلو واحد منها عن المعارضة بما هو أقوى منه قال وأخبرنى به صاحبنا الفقيه العلامة كمال الدين جعفر بن ثعلب الأذفوى عن أبى الفتح العلامة المجتهد فقى الدين ابن دقيق العيد وأنه طلب منه ورقاً نحو خمسة عشر كراساً وكتبها فى مرض موته وجعلها تحت رأسه فلما مات أخرجناها فإذا هى فى تحريم التقليد مطلقاً انتهى . وأما (الثانى) فإن ابن جرير والبغوى وأكثر المفسرين على أن المأمور بالسؤال مشركو العرب فى مقابلة إنكارهم نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وقولهم الله أعظم من أن يكون رسوله بشراً مثل محمد صلى الله عليه وسلم فهلا بعث إلينا ملكاً فأنزل الله تعالى (أكان للناس عجباً أن أوحينا إلى رجل منهم أن أنذر الناس وما أرسلنا قبلك إلا رجالاً يوحى إليهم) الآيتين فالذكر التوراة والإنجيل وأهل اليهود والنصارى وخص سؤالهم لأن المشركين إلى تصديق من كفر بمحمد صلى الله عليه وسلم أقرب منهم إلى تصديق من آمن به فالمعنى (فاسألوا أهل الكتب الماضية أبشراً كانت الرسل التى أتتهم أم ملائكة - وما

أرسلنا من قبلك إلا رجالاً يوحي إليهم من أهل القرى (أى بشرأ لا ملائكة من أهل السماء كما قلتم وذكره السيوطى فى (الدر المنثور) بلفظ وأخرج ابن جرير وابن أبى حاتم عن ابن عباس الخ قلت والآيات تعينه وعليه فلا دلالة فى الآية على وجوب تقليد العوام آراء الرجال واتخاذهم الرأى ديناً ومذهباً وإن كان رجوعهم الى العلماء واجباً فى نفسه بقطع النظر عن أخذه من الآية لا بمعنى التقليد بل بمعنى أن الجاهل البحت يسأل العالم عن حكم الله ورسوله فيما نزل به فإذا أخبره به يعمل به متبعاً (لكتاب الله وسنة رسوله) فى الجملة مصداقاً للعالم فى إخباره بأن هذا حكم الله ورسوله وإن لم يعلم وجه الدلالة ولا يكون بهذا المقدار مقلداً ألا ترى أنه لو ظهر له أن حكمها بخلاف ما قال لرجع عنه ولم يناضل له بخلاف المقلد فإنه إنما يسأل عن مذهب إمامه ولو ظهرت له المخالفة لم يرجع وتعصب وتأول، وبهذا يتضح الفرق بين الاتباع والتقليد ويتجه قول ابن دقيق العيد باجتهاد العامى وقال حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البر لا خلاف فى فساد التقليد بين علماء الأمصار فأغنى ذلك عن الإكثار وبالجملة فآدلة ذم التقليد كتاباً وسنة لا يحاط بها وقد سبق منها ما فيه كفاية ومن أصرحها قول الله عز وجل (فإن تنازعتم فى شىء) الآية فأمر بالرد اليه والى رسوله عند التنازع وقد تنازع الأئمة فوجب الرد إليهما وحرم التقليد وقوله جل شأنه (قل إنما حرم ربه الفواحش) الآية فمراتب المحرمات أربع بدأ بأسهلها وهو الفواحش وثنى بما هو أشد تحريماً منها وهو الإثم والظلم وثالث بما هو أعظم تحريماً وهو الشرك وختم بما هو أشد تحريماً من الجميع وهو القول على الله بلا علم ولا يترى أحد فى أن الرأى ليس من العلم ولا الفقه فى شىء كما يعلم من معنى كل وقد أوضح العلامة العلامى (١) ذلك وأورد الأدلة المانعة من تسميته علماً أو

(١) هكذا فى الأصل ، وفى نسخة الخط : الفلان وهو صاحب مصنف الحاصل

على ابن شحمة بن نوح العمري الشيرازي العلامة المتوفى سنة ١٢١٠ هـ .

فهم؟ . فإن قيل المذموم تقليد غير المهتدى لإضلاله كما قال تعالى (إنا أطلعنا ساداتنا وكبراءنا) الآية وأما تقليد من هدى مقلده فما ذمه الله فجواب الإيراد فيه فإن العبد لا يكون مهتدياً حتى يتبع ما أنزل الله على رسوله فهذا المقلد إن كان يعرف ما أنزل الله على رسوله فهو مهتد وليس بمقلد وإلا فهو جاهل ضال باعترافه على نفسه فمن أين عرف مع ذلك أنه على هدى في تقليده وهو جواب كل سؤال يورد في هذا الباب . فإن قيل فإنكم مقرون بأن الأئمة المقلدين في الدين على هدى فمقلدوهم على هدى قطعاً لأنهم سالكون خلفهم (قلنا سلكهم خلفهم مبطل لتقليدهم قطعاً) فإن طريقهم كانت الحجة والنهي عن تقليدهم كما أكثر لك نقله عنهم فمن ترك الحجة وارتكب ما نهوا عنه ونهى الله ورسوله عنه قبلهم فليس على طريقهم بل هو من المخالفين لهم وإنما يكون على طريقهم من اتبع الحجة وانقاد للدليل ولأوامرهم الصريحة الأكيدة في ترك أقوالهم عند النص وإذا بلغ التقليد في الدين هذا المبلغ من الذم والبطلان فكيف يقال بوجوبه وانحصاره في أشخاص المعقود لرد زعمه .

الفصل الثاني

فيما للعلماء في المحصار التقليدي في الأئمة الأربعة رضى الله عنهم

قد علمت من باب الاجتهاد إبطال ما رتبوا عليه هذا من دعوى انقراض المجتهدين بعدهم وما يتعلق بذلك بما فيه كفاية فأذكر لك في هذا الفصل شيئاً مما فيه بخصوصه قال العلامة محي الدين الرومى الحنفى في رسالته ما نصه (التزام مذهب من الأربعة ليس بواجب ابتداء) بل يجوز لكل أحد أن يستفتى في كل واقعة أى مفت اختاره ويعمل بحكمه كما كان في القرون الفاضلة الصحابة والتابعون رضى الله عنهم هذا هو مذهب الجمهور واختاره الإمام ابن الهمام ونقل عن صاحب (العقد الفريد) عن النووى تأييده حيث قال والذي يقتضيه الدليل أنه لا يلزم بل يستفتى من شاء أو من اتفق لكن من غير تتبع للرخص ولعل من منعه لم يثق بعدم تتبعه الخ ورجح المحققون الخلاف في العامى هل مذهب يلزمه أو لا مذهب له فيستفتى من شاء ويعمل بقوله (الثانى) قال العلامة ابن حجر (في التحفة) نقلاً عن الهروى مذهب أصحابنا أن العامى لا مذهب له يعنى معيناً يلزمه البقاء عليه (وفى قلائد باقشير) ولا يلزم التعمد مذهب معين على الأصح في المذهب أن العامى لا مذهب له انتهى وفى الإيقاظ بعد ذكر الخلاف لا يلزمه وهو الصواب المقطوع به إذ لا واجب إلا ما أوجب الله ورسوله ولم يوجب الله ورسوله على أحد من الناس أن يتعمد مذهب بذهب رجل من الأمة فيقلده دينه دون

غيره وقد انطوت القرون الفاضلة ببراعة أهلها من هذه النسبة بل لا يصح للعامى مذهب ولو تمذهب به لأن المذهب إنما يكون لمن له نوع نظر واستدلال ونظر فى المذاهب على حسبه أو لمن قرأ كتاباً فى فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى إمامه وأقواله (فمن ليس كذلك لا يكون بقوله أنا مالكي مثلاً مالكيًا) يزعم أنه متبع لذلك الإمام سالك طريقه بل هو مجرد دعوى كاذبة وقول فارغ من المعنى كقول من لا يدري النحو مثلاً (أنا نحوى) فالعامى لا يتصور أن يصح له مذهب ولو سلم لم يلزمه ولا أحد من الخلق قط أن يتمذهب للرجل من الأمة بأخذ أقواله كلها ويدع أقوال غيره كلها وهذه بدعة قبيحة حدثت فى الأمة لم يقل بها أحد من أئمة الإسلام وهم أعلى رتبة وأجل قدراً وأعلم بالله ورسوله من أن يلزموا الناس ذلك وأبعد منه من قال يلزم مذهب واحد من العلماء وأبعد منه القول بلزوم واحد من الأربعة . فبالله العجب ماتت مذاهب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاهب التابعين وتابعيهم وسائر أئمة الإسلام وبطلت جملةً إلا مذاهب أربع أنفس فقط من بين الأئمة والفقهاء وهل بذلك قال أحد من الأئمة أو دعا إليه أو دلت لفظة واحدة من كلامه عليه والذي أوجبه الله ورسوله على الصحابة والتابعين هو الذى أوجبه على من بعدهم إلى يوم القيامة لا يختلف الواجب ولا يتبدل وإن اختلفت كيفيته أو قدره باختلاف القدرة والعجز والزمان والمكان والحال فذلك أبداً تابع لما أوجبه الله ورسوله ومن صحح العامى مذهباً قال هو قد اعتقد أن هذا المذهب الذى انتسب إليه هو الحق فعليه الوفاء بموجب اعتقاده وهو الذى قاله هؤلاء لو صح للزم منه تحريم استفتاء غير أهل المذهب الذى انتسب إليه وتحريم تمذهبه بمذهب غير إمامه ولو أرجح منه وغير ذلك من اللوازم التى يدل فسادها على فساد ملزوماتها بل يلزم منه أنه إذا رأى نص رسول الله صلى

الله عليه وسلم أو قول خلفائه الأربعة مع غير إمامه أن يترك النص وأقوال الصحابة ويقدم عليها قول من انتسب إليه (فقد بان لك أن له أن يستفحق) من شاء من أتباع الأئمة وغيرهم ولا يجب عليه ولا على المفتي أن يتقيد بالأربعة باجماع الأمة) وقال الإمام سند بن عنان في شرحه على (مدونة سحنون المعروفة بالأم) ما نصه والفقهاء مأخذهم (الكتاب والسنة والإجماع) والعبرة^(١) ولما كان الاستقلال بعلم الفروع يستند إلى (أمرين) لا بد منها (أحدهما) معرفة مذاهب أهل العصر من أهل الفقه والتصرف فيها برد الفروع إلى الأصول فالأول كان شرطاً لبأن المتصرف من خرق الإجماع وينهج منهج الاقتداء والاتباع (والثاني) كان شرطاً لتحصيل العلم لأن العلم لا يحصل إلا بطريقه لأنه لا يثبت ضرورة إذ لو ثبت ضرورة لاستوى الكافة فيه وما لا يثبت ضرورة فإنما يثبت نظراً ولما كانت الشريعة مستندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجب أن يكون النظر فيما جاء عن الرسول عليه الصلاة والسلام والذي جاء عنه نوعان (أقوال مسموعة وأحكام موضوعة) والذي نقل من الأقوال فنان (القرآن والسنة) فوجب النظر فيها بالاستنباط والاستخراج وقد قال تعالى (ولو رددوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم وقد يوجد الوفاق من أهل الآفاق على حكم نادر إن لم يلف في كتاب أو سنة عليه نص فيكون الوفاق طريقاً على إثباته لأننا نعلم أن العقلاء في مجارى العبادات يختلفون في قوة الإقناع وميل الأغراض ومتفاوتون في سبيل النظر وتسديد الفكر فيبعد عادة أن يتفق الجمل الغفير والجمع الكثير في مسألة فروعية إلا عن توقيف (هذا برهان القطع بحجية

(١) هكذا في الأصل .

(الإجماع) وفي الجملة أن العمل بالإجماع يرجع إلى العمل بالنص لأن الإجماع إنما يتضمن الحجة ووجهه ما بيناه أو يكون هو في نفسه حجة فيستند إثباته إلى السمع في قوله (ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم) وإلى قوله صلى الله عليه وسلم (لا تزال طائفة من أمتي على الحق) وفي البخارى (ولن تزال هذه الأمة قائمة على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله) إلى أن قال (أما الاقتصار على محض التقليد فلا يرضى به رجل رشيد) ولسنا نقول إنه حرام على كل فرد بل نوجب معرفة الدليل وأقويل الرجال ونوجب على العامى تقليد العالم . واختلف في تقليد الميت والصحيح أنه يرجع إليه عند الحاجة والمعجز عما فوقه فإذا صحح أمره كتاباً عن سلف من أهل العلم ورواه عنه ثقة ثم نزلت به نازلة في باديته وعسر عليه الوصول إلى مواطن الفقهاء وخاف فوات النازلة مثل أن يندى التسمية على الذبيحة أو تموت معه امرأة ليست منه محرماً ولا يدرى ما يصنع أيغسلها أو ييممها أو غير ذلك فإنه يعمل بما يحده في كتابه المصحح وإن قلد ميتاً فهو أولى من اتباع هواه بغير علم لأن ما يحده في صحيفته أصل ما قيل إنما قيل بعلم فهو أولى من اتباع الهوى وإنما نقول نفس المقلد ليست على بصيرة ولا يتصف من العلم بحقيقة إذ ليس التقليد بطريق إلى العلم بوافق أهل الآفاق فإن نوزعنا في ذلك أبدينا برهاناً فنقول قال الله (فاحكم بين الناس بالحق) وقال (بما أراك الله) وقال (ولا تقف ما ليس لك به علم) وقال (وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) ومعلوم أن العلم هو معرفة المعلوم على ما هو به فنقول للمقلد إذا اختلفت الأقوال وتشعبت المعانى من أين تعلم صحة قول من قلده دون غيره أو صحة قوله على قوله أخرى ولا يبدى كلاماً في قول إلا انعكس عليه في نقيضه سبباً إذا عرض له ذلك في قوله لإمام مذهبه الذى قلده وقول تخالفها لبعض أئمة الصحابة وتتبع

الطلبات ولا يبقى له محصول . فإن قيل هذا ينعكس عليكم فيما تظنونهم عند جريان القياس (فمن أين تعلمون أنه الحق والظن لا يغنى عن الحق شيئاً) قلنا نحن نقطع ونتيقن لما ذكرناه من تعارض الصحابة أن العمل يجب عند قيام الظن المستند إلى وضع الشريعة فالعمل إذاً عند الظن ليس بمجرد الظن ولكن بدليل سابق مقطوع به (وبيانه بالمثال أن الحاكم يتيقن أنه يجب عليه الحكم إذا ثبت له الظن عند قيام البينة فإذا قسامت البينة ووجب الحكم استند وجوبه إلى قطعى ولكن إنما ظهور العمل بالقطعى عند قيام الظن فى الثانى كذا فى الفتوى وجب العمل عند قيام الظن مستنداً إلى دليل القطعى السابق فاقممه (أما التقليد فهو قبول قول الغير من غير حجة فمن أين يحصل به علم وليس له مستند إلى قطع وهو أيضاً فى نفسه بدعة محدثة لأننا نعلم بالقطع أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يكن فى زمانهم وعصرهم مذهب لرجل معين يدرس ويقلد وإنما كانوا يرجعون فى النوازل إلى (الكتاب والسنة) أو إلى ما يتمخض بينهم من النظر عند فقد الدليل إلى القول وكذلك تابعوهم أيضاً يرجعون إلى (الكتاب والسنة) فإن لم يجدوا نظروا إلى ما أجمع عليه الصحابة فإن لم يجدوا اجتهدوا واختار بعضهم قول صحابى قرأه الأقوى فى دين الله تعالى ثم كان (القرن الثالث) وفيه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومالك والشافعى وابن حنبل فإن مالكا توفى فى سنة تسع وسبعين ومائة وتوفى أبو حنيفة رحمه الله سنة خمسين ومائة وفى هذه السنة ولد الإمام الشافعى وولد ابن حنبل سنة أربع وستين ومائة فكانوا على منهاج من مضى لم يكن فى عصرهم مذهب رجل معين يتدارسونه وعلى قريب منهم كان أتباعهم فكم من قولة لمالك ونظرائه خالفه فيها أصحابه ولو نقلنا ذلك لخرجنا عن مقصود هذا الكتاب وما ذلك إلا لجمعهم آلات الاجتهاد وقدرتهم على ضروب الاستنباطات

ولقد صدق الله نبيه في قوله (خير القرون قرني ثم الذين يلونهم) ذكر به
 قرنه قرنين أو ثلاثة والحديث في صحيح البخارى فالعجب لأهل التقليد
 كيف يقولون هذا هو الأمر القديم وعليه أدركنا الشيوخ وهو إنما حدث
 بعد مائة سنة من الهجرة وبعد فناء قرون الذين أثنى عليهم الرسول
 صلى الله عليه وسلم ولو قلت لأحدهم (مالك رحمه الله مذهبه مذهب من)
 لم يجب يجواب. وحكى أهل التواريخ أن الذى أشاع مذهب مالك بالأندلس
 إنما هو عيسى بن دينار وإنما كان يعمل فيه بمذهب الأوزاعي ومكحول
 فكيف يدعون أنه هو الأثر القديم عندهم ولما أرغم بعض أهل التقليد
 الحجة واستبان له المحجة قال نحن لا ننكر أن أصول الفتوى (الكتاب
 والسنة والإجماع والقياس) ولكن من يفى بشريطة النظر ويستقل بأعبائه
 فنقول لهم نحن نقطع (ما من باب من أبواب العلم كان يسلك في عصر مالك
 رحمه الله إلا وهو مفتوح إلى الآن لمن شاء أن يسلكه) ولا يحتاج الناظر
 أن يكون في كل فن لا رتبة فوقه فإننا نعلم قطعاً أن الصحابة كانوا يختلفون
 الرتبة وكان الإمام منهم يستفتى من هو دونه ويرى أن نظره نافذ وحكمه
 ماض وقد قال الله تعالى وفوق كل ذي علم عليم) وقد مات أبو بكر وعمر
 رضى الله عنهما وهما لم يستلما حفظ القرآن (والرواية عن على في ذلك
 مختلفة) وكان عمر رضى الله عنه في مجالس عديدة يستدعى الحديث عنه
 الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام في بعض النوازل ممن حضره من
 الصحابة رضى الله عنهم أجمعين وكذلك أبو بكر رضى الله عنه فإنه قال
 للجنة (ما علمت لك في كتاب الله تعالى نصيباً ولا في السنة) حتى روى له
 الحديث فيها ولقد كان مالك وأبو حنيفة ونظراؤهما غير متبحرين في علم اللغة
 والنحو حتى نقل عن بعضهم في ذلك ما لا يخفى مثله نعم لا بد أن يأخذ من
 كل فن أوفر حظ وقد نزع الأئمة رضوان الله عليهم من ذلك بسهم ولما

رأوا أنه لا بد لمن يتجرد في طلب العلم من معرفة أصوله وفروعه ووجه
 ارتباط فروعه بأصوله وإلحاق مسألة بأخرى وقطعها عن أخرى وترجيح
 الأدلة عند تعارضها جمعوا لذلك مسائل نظرية تشتمل على سائر فنون
 مسائل الفروع من مسائل الطهارة والصلاة وسائر العبادات ثم المعاملات
 من البيوع والأنكحة والأقضية والشهادات والجراحات ومسائل الجنائيات
 والتوارث وغير ذلك ورسموها بذكر الخلاف بين المذاهب المشهورة
 (مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي رحمهم الله تعالى) فذكروا في كل
 مسألة كل ما ورد فيها من الكتاب على وجوه الاحتجاج به من نص أو ظاهر
 أو عام أو مفهوم أو دليل خطاب والكلام في ناسخ ذلك ومنسوخه وبجمله
 ومبينه ومطلقه ومقيد وظاهره ومحملة وصريحه وكنايته وما حظ ذلك
 من جهة النعمو كالواو في الجمع وثم في الترتيب والفاء في التعقيب والباء في
 التبعض وما حظ ذلك من جهة اللغة حقيقتها ومستعارها كاللهم في الإجماع
 ونحوه ويذكرون ما جاء في السنة من حديث صحيح أو مشهور أو
 مضطرب أو عمل ويحيزون درجات الأخبار ووجه مقابلة الخبر بالخبر
 والآية بالخبر وكيف يخص القرآن بالسنة أو يقيد ترجيح نص السنة على ظاهر
 الكتاب وغير ذلك من وجوه النظر التي لا يتوصل إليها إلا بالجهد والكد
 فيدركه الطالب بالتدريس والممارسة في أقرب زمان ويذكرون حفظها من
 جهة الإجماع وموقع الوفاق والمطالبة بتحقيق ذلك وتبيين وجهه وكذلك
 يذكرون حظ المسألة من الاعتبار وترتيب درجاته من قياس جلي وقياس
 تقريب وترجيح العلل بعضها على بعض ومعرفة ما يفسدها من نقض أو كسر
 أو عدم تأثير وتعليق هذا المقتضى وفساد اعتباره ومقابلة الجمع بالفرق وغير
 ذلك من فنون صارت بين الطلبة أهون من حكايات الغزوات والسرايا وأقاموا
 لذلك مناظرات ومباحثات صارت لهم ديدا وصفة حتى يهون على أحدهم النظر

في مجلدة من مسائل النظر وحفظها ومعرفتها وبصعب عليه حفظ كراس من المسائل المجردة عن النظر المؤلفة في محض التقليد فجمعوا بذلك بين فروع الفقه وأصوله وكيفية بناء الفروع على الأصول فلا يفرغ الطالب المجتهد من المسائل الخلافية إلا وقد أشرف على وادى الفلاح ومد يده إلى حوز قصب السبق هذا وإن استبعده الجاهل به واستغلاه فهو بين أربابه مستقرب مسترخص إذا وجد محلاً يقبله فإن كل تركيب لا يحتمله وكل قرينة لا تصلح له (والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم) مع أن المفق لا يشترط في وصفه أن يكون متميزاً في علم الكلام . وقد اختلف هل يشترط فيه أصل هذا العلم أو لا فاشترط ذلك أبو الطيب وأباه غيره وهو قول الأكثرين وقالوا لا يشترط أكثر من كونه عالماً بحكم الحادثة التي يفق بها (وعلم الكلام لا تعلق له بالحوادث وإنما تعلقه بصحة الاعتقاد) وصحة الاعتقاد ثبت للعامة من غير إمعان نظر على ما سلف بيانه (ولئن قال المقلد إن بعض ما ذكرتموه يعسر تناوله على كل الناس) قلنا صدقت ودرجة الإمامة يخص الله بها بعض الناس لا كل الناس فليعرف لكل ذي فضل فضله وكل ذي رتبة رتبته ولا يجوز التقليد والأخذ به إلا لجاهل لقوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) فأوجب الله على كل من لا يعلم أن يسأل أهل العلم ومفهوم الأمر وجوب اتباع أهل العلم وكذلك قوله تعالى (فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) وجعل المنذرين ممنوعين بنعت الفقه أو لم يبلغ هذا المقلد قول مالك الذي قاله (لا يفق العالم حق يراه الناس أهلاً للفتوى) قال سحنون يعني بالناس العلماء فأثبت له العلم ثم منعه من الفتيا حتى يستظهر على أمره برأى العلماء وقد زدنا من الكلام في هذا الباب لما رأينا ركون الناس إلى البدعة فيتمسكون بالتقليد عصمة ويزعمون

أنه الحق الذي ما عداه بدعة وتعب لا يفيد ولا غرر فلقد قال الفاطر الحكيم في كتابه العزيز (وإذا لم يتدوا به فسيقولون هذا إلفك قديم) وقال على رضى الله عنه (من جهل شيئاً عاداه) انتهى كلام سند في (طراز المجالس وفاكهة المجالس) قال صاحب (الإيقاظ) بعد نقله قلت ولقد صدق سنده رحمه الله تعالى فيما ذكره من ذم التقليد للشخص المعين واتخاذ رأيه ديناً ومذهباً ولو خالف نص (الكتاب المبين) ولا شك في ككون هذا بدعة مذمومة وخضلة شنيعة احتال بها (إبليس العين) على تفريق جماعة المسلمين وتشتيت شملهم وإيقاع العداوة والبغضاء بينهم فترى كل واحد منهم يعظم إمامه المجتهد تعظيماً لا يبلغ به أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا وجد حديثاً يوافق مذهب فرح به وانقاد له وسلم وإن وجد حديثاً صحيحاً سالماً من النسخ والمعارض مؤيداً لمذهب غير إمامه فتح له باب الاحتمالات البعيدة وضرب عنه الصفح والعارض ويلتمس لمذهب إمامه أوجهاً من الترجيح مع مخالفته للصحابة والتابعين والنص الصريح ، وإن شرح كتاباً من كتب الحديث ، حرف كل حديث خالف رأيه الحديث ، وإن عجز عن ذلك كله ادعى النسخ بلا دليل ، أو الخصوصية أو عدم العمل به أو غير ذلك مما يحضر ذهنه العليل ، وإن عجز عن ذلك كله ادعى أن إمامه اطلع على كل مروى أو جله ، فما ترك هذا الحديث الشريف ، إلا وقد اطلع على طعن فيه برأيه المنيف ، فيتخذ علماء مذهب أرباباً ، ويفتح لمناقبهم وكرامتهم أبواباً ، ويعتقد أن كل من خالف ذلك لم يوافق صواباً ، وإن نصحه أحد من علماء السنة اتخذه عدواً ولو كانوا قبل ذلك أحبباً ، وإن وجد كتاباً من كتب إمامه المشهورة ، قد تضمن نصحه وذم الرأى والتقليد وحرص على اتباع الأحاديث المشهورة ، نبذه وراء ظهره ، وأعرض عن نبيه وأمره ، واتخذ

حجراً محجوراً ، وجعل مختصرات المتأخرين سعيًا مشكوراً ، لترصدهم الدليل وتعصهم للتقليد ، واعتقادهم أنه الرأي السديد ، وشاهد ذلك كله أن تتأمل مذهب مالك فترى كتب علمائهم المتقدمين ، قد ملئت بالأدلة وحشيت بدم المقلدين (كالبسوط) للقاضي إسماعيل (والمجموعة) لابن عبدوس (والتمهيد) لابن عبد البر (والطاراز) لسند بن عنان وقد نبذها المتأخرون وراء ظهورهم وأقبلوا كل الإقبال على ما ابتدعه المتأخرون من حذف الدليل في مختصراتهم وأولعوا بالتقليد بلا دليل ، لاعتقادهم أن الاشتغال به عناء وتطويل ، (إنا لله وإنا إليه راجعون) ثم ذكر كيفية طلب العلم النافع وأنه درجات وأطال بنفائس ناقلاً عن الحافظ ابن عبد البر فليراجع وقال الحافظ المذكور في (التمهيد) عند كلامه على حديث أبي هريرة (أكل كل ذي ناب من السباع حرام) ما نصه ليس أحد إلا وهو يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا يترك من قوله إلا ما تركه هو ونسخه قولاً وعملاً فالحجة ما قاله صلى الله عليه وسلم وليس في قول غيره حجة ومن ثم ترك قول عائشة (في رضاع الكبير ولبن الفحل) وقول ابن عباس (في المتعة وغيرها) وقول عمر (في تبدئة المدعى عليه باليمين في القسامة وعدم تيمم الجنب) وقول ابنه (في كراهة الوضوء بماء البحر وسؤر الجنب والحائض) وغير ذلك (وقول على ببناء المحدث في الصلاة على ما مضى منها وعدم أكل ذبائح بني تغلب) وغير ذلك مما روى كيف يستوحش من مفارقة واحد منهم ومعه السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الملجأ عند الاختلاف (وغير ذلك) أن يخفى على صاحب الصاحبين والثلاثة السنة الماثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ألم تر إلى عمر مع سعة علمه وكثرة لزومه لرسول الله صلى الله عليه وسلم) قد خفى عليه من توريث المرأة من دية زوجها وحديث دية الجنين وحديث الاستئذان

ما علمه غيره . وخفى على أبي بكر حديث توريث الجدة) وغير ذلك مما بسطته لك في المقدمة فغيرها أخرى أن يخفى عليه السنة في خواص الأحكام وليس هذا بضائرم وقد كان ابن شهاب وهو حبر عظيم من أحبار هذا الدين يقول ما سمعت (النهى عن أكل كل ذى ناب من السباع) حتى دخلت الشام والعلم الخاص لا ينكر أن يخفى على العالم اه بإيجاز يسير في اللفظ وقال في موضع آخر روى ابن القاسم عن مالك (السباع إذا ذكيت لجلودها حل بيعها ولباسها والصلاة عليها) وروى أشهب عن مالك (ما لا يؤكل لحمه لا يطهر جلده بالدباغ) وقال محمد بن عبد الحكم وحكاه عن أشهب (لا يجوز ذكيتته وإن ذكيت لجلودها لم يحل الإنتفاع بشيء من جلودها إلا أن تدبغ) قال أبو عمرو قول ابن عبد الحكم وما حكاه أيضاً عن أشهب عليه الفقهاء من أهل النظر والأثر بالحجاز والعراق والشام وهو الصحيح الذى يشبه أصل مالك في ذلك ولا يصح أن يتقلد غيره لوضوح الدليل ولو لم يعتبر ذلك إلا بما ذبحه الحرم أو ذبح في الحرم إذ ذاك لا يكون ذكاة لأجل النهى الوارد وبالختزير أيضاً وقد أجمع المسلمون أن الخلاف ليس بحجة وأن عنده يلزم طلب الدليل والحجة ليتبين الحق منه وقد بان الدليل الواضح من السنة الواردة في تحريم السباع ومحال أن تعمل فيها الذكاة وإذا لم تعمل فيها الذكاة فأكثر أحوالها أن تكون ميتة فتطهر بالدباغ هذا أصح الأقاويل في هذا الباب ولما رواه أشهب عن مالك أيضاً وجهه وأما ما رواه ابن القاسم عن مالك فلا وجه له يصح إلا ما ذكرناه من تأويلهم في النهى أنه على التنزيه لا على التحريم وهذا تأويل ضعيف لا يعضده دليل صحيح وبالله التوفيق اه قال العلامة الفلانى بعد حكايته قلت فقد بان بما ذكره أبو عمرو ضعف ما أصله المتأخرون من متعصبى المالكية أن قول مالك في المدونة مقدم على قول غيره فيها وفي غيرها وقول ابن القاسم في المدونة مقدم على قول غيره فيها وقول غيره

ففيها مقدم على قول ابن القاسم في غيرها الخ ما أصلوا وأن القول إنما يرجح بالدليل (من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس) عليها لا بمجرد وجوده في كتاب معين (كالمدونة) لأن رواية ابن القاسم التي ضعفها أبو عمرو هنا في المدونة وقول أشهب وابن عبد الحكم الذي صححه ليس في المدونة وإنما هو في العتبية وقد لهج المتأخرون من المالكية بترجيح القول والرواية بمجرد وجودها في المدونة ولو خالف (الكتاب والسنة الصحيحة المجمع على صحتها) كما في مسألة سدل اليدين في الصلاة ورود الأحاديث الصحيحة السالمة من المعارضة والنسخ وتركوها لأجل (رواية ابن القاسم في المدونة عن مالك) مع أن رواية القبض ثابتة عن مالك وأصحابه برواية ثقات أصحابه وغيرهم وفي (شرح عين العلم) يستحب الأخذ بالأحوط إذا رأى للقول المخالف لإمامه دليلاً راجحاً إذ المكلف مأمور باتباع سيد الأنبياء وقال العلامة المحقق أحمد المقرئ في قواعده لا يجوز اتباع ظاهر نص الإمام مع مخالفته لنصوص الشريعة عند حذاق الشيوخ قال القاضي لا أعلم قوماً أشد خلافاً على مالك من أهل الأندلس لأن مالكاً لا يميز تقليد الرواة عند مخالفتهم الأصول وهم لا يعتمدون على ذلك وقال أيضاً (قاعدة) لا يجوز رد الأحاديث إلى المذهب على وجه ينقص من بهجتها ويذهب بالثقة بظاهرها فإن ذلك فساد لها وحط من منزلتها لا أصلح الله المذاهب بفسادها ولا رفعها بخفض درجاتها فكل كلام يؤخذ ويرد إلا ما صح لنا عن محمد صلى الله عليه وسلم بل لا يجوز الرد مطلقاً لأن الواجب أن ترد المذاهب إليها كما قال الشافعي وغيره لا أن ترد هي إلى المذاهب كما تسامح فيه بعض الحنفية خصوصاً والناس عموماً إذ ظاهرها حجة على من خالفها حتى يأتي بما يقاومها فيبطل الجميع مطلقاً أو من وجه على وجه لا يصير الحجة أحجية ولا يخرجها عن طرق المخاطبات التي ابتنى عليها الشرع ولا يخل بطرق الفصاحة والبلاغة

التي جرت من صاحبه مجرى الطبع فإن لم يوجد طلب التاريخ للنسخ فإن لم يمكن طلب الترجيح ولو بالأجل وإلا تساقطاً في حكم المناظرة وسلم لكل ما عنده ووجب الوقف والتخير في حكم الانتقال على الأصح ثم ذكر قاعدة في منع التعصب للذهاب بالانتصار لوضع الحجج فلترجع وفي (الإيقاظ) ما نصه وأما ما يورد على الألسنة (من أن العمل على الفقه لا على الحديث) فتفوه لا معنى له إذ من البين أن مبنى الفقه ليس إلا (الكتساب والسنة) وأما (الإجماع والقياس) فكل واحد منهما يرجع إلى كل من (الكتاب والسنة) فما معنى إثبات العمل على الفقه ونفى العمل على الحديث فإن العمل بالفقه عين العمل بالحديث وذكر في موضع آخر أن الفقه لا يطلق على الرأي بل هو خصوص العلم وذكر جملة من الأحاديث استدلالاً على ذلك وقال هنا بعد كلام طويل وغاية ما يمكن في توجيهه (أنه مخصوص ببحث العوام الذين هم كالهوام) ثم قال وفساده أظهر من أن يذكر وبشاعته أجلى من أن تستر بل لا يلقى بحال السلم المميز أن يصدر عنه أمثال هذه الكلمات وذكر لهم في موضع آخر عبارة أخرى أشنع من هذه كقول بعضهم (لا يجوز العمل بالحديث بل يكره تحريماً) وأن العامل به يخشى عليه (سوء الخاتمة) وأنه (يُصَبُّ على فيه الرصاص أو النحاس) ولو ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم مائة حديث صحيح سالم عن المعارضة لا يعمل بها إلا إذا عمل بها مُقَلَّدُهُ وقال عقبها ولعمري إن لم يكن هذا ارتداد فهو قريب منه ثم قال بعد كلام طويل إذ لو تحققت ما تلونا عليك عرفت أنه لو لم يكن نص من الإمام على المرام ، أى العمل بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان المتعين على أتباعه من العلماء الكرام ، فضلاً عن العوام ، أن يعملوا بما صح عن سيد الأنام ، عليه أفضل الصلاة والسلام ، فكيف مع وجود النص منه على ذلك والحض عليه والوصية

به ووصف غير العامل بأوصاف شنيعة كثيرة منها مخالفة إمامه وكونه في دهواه تقليده وقال العلامة ملا علي قاري في (رسالته في إشارة المسبحة) مانصه وقد أغرب الكيداني حيث قال (العاشر من المحرمات الإشارة بالسبابة كأهل الحديث) أى مثل جماعة يجمعهم حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا منه خطأ عظيم ، وجرم جسم ، منشؤه الجهل بقواعد الأصول ، ومراتب الفروع من النقول ، ولولا حسن الظن به وتأويل كلامه لكان كفره صريحاً ، وارتداده صحيحاً ، الخ ما شنع به وقال المحقق الفلاني بعد أن ذكر المختار من الخلاف السابق في باب الاجتهاد وهو (أن من يكون عنده كالصحيحين أو الموطأ أو كتاب يوثق به من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعين عليه العمل بما فيه) مانصه كما كان الصحابة يفعلون إذا بلغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدّث به بعضهم بعضاً بادروا إلى العمل به من غير توقف ولا بحث عن معارض ولا يقول أحد منهم قط هل عمل بهذا فلان ولو رأوا من يقول ذلك لأنكروا عليه أشدّ الإنكار وقال ابن شامس في (الجواهر الثمينة) نقلاً عن الاستاذ الإمام أبي بكر الطرطوشي مانصه يجوز لمن اعتقد مذهباً من المذاهب مثل مالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم أن يولى القضاء من يعتقد خلاف مذهبه لأن الواجب أن يحتج رأيه في قضائه لا يلزم أحداً من المسلمين أن يقلد في النوازل والأحكام من يعتزى إلى مذهبه فمن كان مالكيّاً لم يلزمه المصير في أحكامه إلى أقوال مالك وكذا القول في سائر المذاهب بل أينما أدى اجتهاده في دليل من الأحكام صار إليه قال فإن شرط على القاضى أن يحكم بمذهب إمام معين من أئمة المسلمين ولا يحكم بغيره فالعقد صحيح والشرط باطل كان موافقاً لمذهب المشروط أو مخالفاً له قال وأخبرني القاضى أبو وليد الباجي قال كان الولاية عندنا (بقرطبة) إذا ولوا القضاء رجلاً

شرطوا عليه في سجله أن لا يخرج عن قول ابن القاسم ما وجدته قال الأستاذ
 وهذا جهل عظيم منهم اه قال القرافي يريد لأن الحق ليس محصوراً في رأى
 شخص معين ونقله القرافي في الذخيرة وابن الحاجب وأقراء قال (في الإيقاظ)
 بعد حكايته تأمل هذا يظهر لك أن التقييد بمذهب إمام معين من غير نظر
 إلى دليل من (الكتاب والسنة) جهل عظيم لأنه مجرد هوى وعصبية والأئمة
 المجتهدون قاطبة على خلافه لأنه صح عن كل واحد منهم ذم التقليد بغير
 دليل وإبطاله وظهر أنه يجوز لمن يقتدى بمذهب إمام معين أن يجتهد وينظر
 إلى الدليل حسب جهده وطاقته فتى وجد دليلاً يدل على خلاف رأى إمامه
 تركه وتمسك بالدليل ويكون بذلك متبعاً لإمامه وسائر الأئمة ومتبعاً (لكتاب
 الله وسنة رسوله) وإنما يكون خارجاً عن مذهب إمامه وعن سائر مذاهب
 المجتهدين إذا صمم وجد على تقليد إمامه بعد ظهور الدليل من (كتاب أو
 سنة أو إجماع) على خلاف رأى إمامه الذى تمسك به لأنه لو بلغه الحديث
 السالم من المعارض لترك رأيه واتبع الحديث فالصمم على التقليد في هذه
 الحالة عاص لله ولرسوله متبع لهواه وقد برىء منه الأئمة الأربعة وغيرهم
 وصار من حزب (الشيطان والهوى — أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله
 الله على علم) الآية قال تعالى (فمن يهديه من بعد الله) فقد انتفى نور الإيمان
 من قلبه (ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور) أجارتنا الله من العمى
 بعد الهدى اه وقال سلطان العلماء العز ابن عبد السلام القائل فيه الإمام
 ابن عرفة لا ينعقد للمسلمين إجماع بدونه معللاً بحكم ذكره في كلام طويل ما نصه
 لأن الناس لم يزالوا من زمان الصحابة إلى أن ظهرت المذاهب الأربعة يقتدون
 من اتفق من العلماء من غير تكبير بل كانوا مسترسلين في تقليد الفاضل والأفضل لم
 يكن الأفضل يدعو الكل إلى تقليد نفسه ولا المفضول يمنع من سأله مع وجود
 الفاضل وهذا مما لا يرتاب فيه عاقل ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين

يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً وهو مع ذلك يقلده ويترك من (شهد الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة) لمذهبه جموداً على تقليد إمامه يتحيل لدفع ظواهر (الكتاب والسنة) ويقاومها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مقلده وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس فلو ذكر لأحدهم خلاف ما وطن نفسه عليه تعجب منه غاية العجب منه غير استرواح إلى دليل لما ألفه من تقليد إمامه حتى ظن أن الحق منحصر في مذهب إمامه ولو تدبره لكان تعجبه من مذهب إمامه أولى من تعجبه من مذهب غيره فالبحث مع هؤلاء ضائع مفض إلى التقاطع والتدابير من غير فائدة يجديها وما رأيت أحداً رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق في غيره بل يصبر عليه مع علمه بضعفه وبعده والأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه قال لعل إمامي وقف على دليل لم أقف عليه ولم أهتد إليه ولا يعلم المسكين أن هذا مقابل بمثله ويفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائح فسبحان الله ما أكثر من أعمى التقليد بصره حتى حمله على مثل ما ذكرته وفقنا الله لاتباع الحق أينما كان وعلى لسان من ظهر وأين هذا من مناظرة السلف ومشاورتهم في الأحكام ومسارعتهم إلى اتباع الحق إذا ظهر دليل على لسان الخصم إلى آخر ما قال وقال أيضاً إني لا أعتقد أن أحداً من المجتهدين انفرد بالصواب في كل ما خولف فيه بل أسمعهم وأقربهم إلى الحق من كان صوابه فيما خولف فيه أكثر من خطئه بالنسبة إلى كل من خالفه (والشرع ميزان توزن به الرجال والأقوال والأعمال والمعارف والأحوال) فمن رجحه ميزان الشرع فهو راجح ولا إثم على أحد من المخطئين إذا قام بما أوجب الله عليه من المبالغة في الاجتهاد في تعرف الأحكام لأنه أدى ما عليه فمن أصاب الحق منهم أجر أجري (أحدهما) على اجتهاده (والثاني) على صوابه ومن أخطأ بعد بذل الجهد (عفى عن

خطئه وأجر على الصواب في مقدمات اجتهاده) ولقد أفلح من قال (بما أجمعوا على إباحته واجتنب ما أجمعوا على كراهته) ومن أخذ بما اختلفوا فيه فله حالان (إحداهما) أن يكون المختلف فيه مما ينقض الحكم به فهذا لا سبيل إلى التقليد فيه بأنه خطأ محض وما حكم فيه بالنقض إلا لكونه بعيداً من نفس الشرع ومأخذه ورعاية حكمه (الحالة الثانية) أن يكون مما لا ينقض الحكم به فلا بأس بفعله ولا بتركه إذا قلد فيه بعض العلماء لأن الناس لم يزالوا على ذلك يسألون من اتفق من غير تعيين مذهب ولا إنكار على أحد من المسلمين السائلين إلى أن ظهرت المسائل ومتعصبوها من المقلدين فإن أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلة مقلداً له فيما قاله كأنه نبي أرسل إليه وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى به أحد من أولى الألباب اللهم فأرشدنا إلى الحق واهدنا إلى الصواب إنك أنت الكريم الوهاب . وعلى الجملة فالغالب على مجتهدى أهل الإسلام الصواب وهم متقاربون في مقدار الخطأ فخيرهم أقلهم خطأ ويليه المتوسط ويليه أكثرهم والله يختص برحمته من يشاء وأكثر ما يقع الخطأ من الغفلة عن ملاحظة بعض القواعد وملاحظة بعض الأركان والشرائط وملاحظة المعارض ومطلوب الكل التتقرب إلى الله بإصابة الحق ولكن :

(ما كلُّ ما يتمنى المرءُ يُدرِكهُ تجرى الرياحُ بما لا تشتهي السفن)

اه وقد نقل البرزلى وابن سلمون عن ابن رشد جواب السؤال عن صفة المفتى على طريقة أهل المذهب وما هو اللازم في مذهب مالك لمن أراد أن يكون مفتياً في مذهبه وحاصله أن من اعتقد مذهب مالك فقلده من غير دليل فالزم نفسه حفظ مجرد أقواله وأقوال أصحابه في الفقه دون التفقه في معانيها بتميز الصحيح منها من السقيم فليس له أن يفتى بما حفظه من

الأقوال إذ لا علم عنده بصحة شيء من ذلك فلا تصح الفتوى ولا القضاء بمجرد التقليد بغير علم وأما من اعتقد صحة مذهب مالك بما بان له من صحة أدلته التي بنى مذهبه عليها وحفظ أقواله وأقوال أصحابه في مسائل الفقه وتفقه في معانيها حتى ميز الصحيح منها الجارى على أصوله من جهة الدليل من السقيم المخالف للدليل فيصح له أن يفتى بما علم دليله من قول مالك وأصحابه بشرط كون المسألة منصوصة بقيودها الخ وقال العلامة المحقق محمد حياة السندی بعد ذكر الأدلة الكثيرة الواضحة على وجوب العمل بالخبر ما يحازه ولو تتبع الإنسان النقول لوجد أكثر مما ذكر ودلائل العمل على الخبر أكثر من أن تذكر وأشهر من أن تشهر لكن لبس (إبليس) على كثير من البشر فحسن لهم الأخذ بالرأى دون الأثر وأوهمهم أنه الأولى والأخير فحرهم من العمل بحديث خير البشر صلى الله عليه وسلم وهذه من البلايا الكبرى (إنا لله وإنا إليه راجعون) ومن العجب العجيب أنهم إذا بلغهم عن الصحابة ما يخالف الصحيح من الخبر ولم يجدوا له عملاً جوزوا عدم بلوغ الحديث إليه ولم ينقل ذلك عليهم وهذا هو الصواب وإذا خالف قول من يقلدونه اجتهدوا في تأويله القريب والبعيد وسعوا في محامله الدانية والنائية وربما حرفوا الكلام عن مواضعه فإذا قيل لهم لعل من تقلدونه لم يبلغه الخبر أقاموا على القائل القيامة وشنعوا عليه أشد التنصيع وربما جعلوه من (الفرق الضالة) وثقل ذلك عليهم فانظر بعقلك كيف يجوز هؤلاء المساكين خفاء الحديث على الصديق الأكبر وأضرابه ولا يجوزونه على أرباب المذاهب مع عدم النسبة وبعد البون بين الفرقين إلى أن قال وعند العجز عن سائر المحامل يقولون مقلدنا أعلم منا بالحديث أو لا يعلمون أنهم يقيمون حجة الله عليهم بذلك ولا يستوى العالم والجاهل في ترك العمل بالحجة وأطال حتى قال ولو

أَذْهَبَ أَذْكَرَ لَكَ مَا فِيهِ مِنَ الْعَجَائِبِ لَطَالُ الْكَلَامِ وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ
لِمَنْ نَوَّرَ اللَّهُ بَصِيرَتَهُ وَأَرْشَدَهُ إِلَى الصَّوَابِ قَالَ فِي (الْإِيقَاطِ) بَعْدَ حِكَايَتِهِ
بَطُولَهَا وَلَقَدْ صَدَّقَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَبَذَلَ النَّصِيحَةَ وَأَرْشَدَ وَاللَّهُ الْهَادِي .

لَقَدْ أَسْمَعْتَ لَوْ نَادَيْتَ حَيًّا وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تَنَادَى

وَقَالَ الْإِلَازِمُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَحْتَمِدَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَتَتَّبِعَ الْأَحَادِيثَ
وَمَعْرِفَةَ مَعَانِيهَا وَإِخْرَاجَ الْأَحْكَامِ مِنْهَا فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْلُدَ الْعُلَمَاءَ
مِنْ غَيْرِ التَّزَامِ مَذْهَبٍ (فَإِنَّهُ يَشْبَهُ اتِّخَاذَهُ نَبِيًّا) وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْخُذَ
بِالْأَحْوَاطِ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ وَيَجُوزُ لَهُ الْأَخْذُ بِالرَّخْصِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ أَمَا
يَدُونَهَا فَالْأَحْسَنُ التَّرَكُّ أَمَا مَا أَحْدَثَهُ أَهْلُ زَمَانِنَا مِنَ التَّزَامِ مَذَاهِبَ مَخْصُوصَةٍ
لَا يَرَى وَلَا يَجُوزُ كُلِّ مِنْهُمْ الْإِتِّقَالَ مِنْ مَذْهَبٍ إِلَى مَذْهَبٍ فَجَهْلٌ وَبِدْعَةٌ
وَتَعَسُفٌ وَلَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ يَتْرَكُونَ الْأَحَادِيثَ الصَّحَاحَ غَيْرَ الْمُنْسُوخَةِ وَيَتَعَلَّقُونَ
بِمَذَاهِبِهِمْ مِنْ غَيْرِ سَنَدٍ (إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) أَهْ قَالَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ
صَالِحُ الْفُلَانِي بَعْدَ نَقْلِهِ قُلْتُ وَقَوْلُهُ يَشْبَهُ اتِّخَاذَهُ نَبِيًّا الْخَبْلُ هُوَ عَيْنُ اتِّخَاذِهِ
رَبًّا عَلَى مَا تَقْدِمُ مِنْ تَفْسِيرِ الْأَحَادِيثِ الصَّحَاحِ قَوْلُهُ تَعَالَى (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ
وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ) الْآيَةُ أَهْ بِالْمَعْنَى وَقَالَ بَعْدَ اعْتِمَادِ وَجُوبِ
الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ مِنَ الطَّرِيقِ السَّابِقَةِ فِي بَابِ الْجَهْتِادِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى شَيْءٍ
مِنْ عَدَمِ نَسْخٍ وَنَحْوِهِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ هَذَا مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ عِنْدَ مَنْ لَهُ أَدْنَى
خَبْرَةٍ بِسِيرِ الصَّحَابَةِ وَطُولِ الْعَهْدِ بِالسَّنَةِ وَبَعْدَ الزَّمَانِ لَا يُوجِبُ هَجْرَهَا
وَلَوْ كَانَتْ سَنَنُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَسُوغُ الْعَمَلُ بِهَا بَعْدَ
صَحَّتِهَا حَتَّى يَعْمَلَ بِهَا فَلَانٌ وَفَلَانٌ لَكَانَ قَوْلُهَا عِيَارًا عَلَى السَّنَنِ وَمَزَكِيًّا
وَشَرْطًا فِي الْعَمَلِ بِهَا وَهَذَا مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ وَقَدْ أَقَامَ اللَّهُ الْحُجَّةَ بِرَسُولِهِ
دُونَ أَحَادِ الْأُمَّةِ وَأَمَرَ النَّبِيَّ بِتَبْلِيغِ سُنَنِهِ وَدَعَا لِمَنْ بَلَّغَهَا فَلَوْ كَانَ مِنْ بَلَّغَتِهِ

لا يعمل بها حتى يعمل بها الإمام فلان لم يكن لتبليغها فائدة وحصل الاكتفاء بقول فلان وفلان وقد قالوا النسخ الواقع الذي أجمعت عليه الأمة لا يبلغ حشرة أحاديث ألينة بل شطرها فتقدير وقوع الخطأ في تقليد من يصيب ويخطئ ويحوز عليه التناقض والاختلاف ويقول القول ويرجع عنه ويحكي في المسألة الواحدة عدة أقوال أكثر بكثير من تقدير وقوعه في كلام المعصوم فلا يفرض احتمال خطأ لمن عمل بحديث إلا وأضعاف أضعافه حاصل في فهم كلام الفقيه المعين والمقلد من لا يعلم صوابه من خطئه وإذا جاز اعتماد المستفتى على ما يكتبه المفتي من كلامه وكلام شيخه وإن علا فاعتماده على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بالجواز وإذا قدر أنه لم يفهم الحديث فكما لم يفهم فتوى المفتي فيسأل من يعرف معناه كما يسأل من يعرف معنى جواب المفتي وذكر بعضهم بعد أن حكى قول بعض المقلدين العمل على الفقه لا على الحديث أنه اهانة والاهانة كفر على أن الرأي ليس من الفقه في شيء وإنما الفقه الحديث كما أوضحته لك فيما سبق وذكر العلامة (ملا على قارى) نقلاً عن (البحر الرائق) ما نصه يجوز تقليد من شاء من المجتهدين وإن دونت المذاهب كالיום وله الانتقال من مذهبه قال المحقق أبو الحسن السندي وهذا الذي ذكره هو الذي دلّ عليه الكتاب والسنة وأقوال العلماء الأخيار من السابقين واللاحقين ولا عبرة بقول من قال خلاف هذا (فإن كان قول يخالف كتاب الله وحديث رسوله وأقوال العلماء الذين هم صدور الدين فهو مردود على قائله) ولا أظنه إلا عديم العلم كثير التعصب والله الموفق لما يحب ويرضى اهـ.

الفصل الثالث

في الفرق بين الاتباع والتقليد
(الذي أوجب جهله النزاع)

وفي ذمه وبطلانه مع تصريح (الكتاب والسنة) وكلام أئمة الدين بذلك وحمل أكثر المقلدين على إلقاء شبهه فجعلها أدلة على وجوبه وربما أوضح لك من الفرق بينهما ينكشف لك أن جميع ما ذكره في الاتباع الواجب والنهي إنما هو في التقليد فلم يطابق الدليل المدعى ولهذا الانكشاف لم أتعرض لخصوص ما ذكره بل للفرق الكافي في ذلك فاعلم أن الله ورسوله وأئمة الدين من العلماء قد أوضحوا الفرق بين التقليد الذي عرفت حده أول الباب والاتباع الذي هو سلوك طريق المتبع والاتباع بمثل ما يأتي به وقد قدمت الفرق بينهما وإذ عقدت هذا الفصل له فأزيد به إيضاحاً قال ابن عبد البر قال أهل العلم والنظر حد العلم (التبيين وإدراك المعلوم على ما هو به) فمن بان له الشيء فقد علمه قالوا والمقلد لا علم له ولم يختلفوا في ذلك واستشهد بقول البخاري :

عرف العالمون فضلك بالعلم وقال الجهال بالتقليد

وقال ابن خويز منداد المالكي (التقليد) معناه في الشرح (الرجوع إلى قول لا حجة لقائله عليه) وذلك ممنوع منه في الشريعة (والاتباع ما ثبتت عليه

حجة) وقال في موضع آخر من كتابه كل من اتبعت قوله من غير أن يجب عليك قبوله لدليل يوجب ذلك فأنت مقلده والتقليد في دين الله غير صحيح وكل من أوجب عليك الدليل اتباع قوله فأنت متبعه (والاتباع في الدين متبوع والتقليد ممنوع) فعلم أن الاتباع أن لا يقدم على ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم قول أحد ولا رأيه كائناً من كان بل ينظر في صحة الحديث أولاً ثم في معناه ثانياً فإذا تبين له لم يعدل عنه ولو خالفه من بين المشرق والمغرب ومعاذ الله أن تتفق الأمة على ترك ما جاء به نبيها صلى الله عليه وسلم بل لا بد أن يكون في الأمة من قال به ولو خفى عليك فلا تجعل جهدك بالقتال حجة على الله ورسوله في تركه بل اذهب إلى النص ولا تضعفه واعلم أنه قد قال به قائل قطعاً ولكن لم يصل إليك علمه هذا مع حفظ مراتب العلماء وموالاتهم واعتقاد حرمتهم وأمانتهم واجتهادهم في حفظ الدين وضبطه فهم رضى الله عنهم دائرون بين (الأجبر والأجبرين والمفجرة) ولكن هذا لا يوجب إهدار النصوص وإلغائها وتقديم قول لواحد منهم عليها بشبهة أنه أعلم منك فإن كان كذلك فمن ذهب إلى النصوص أعلم فهلاً وافقته وإن كنت صادقاً فمن عرض أقوال العلماء على النصوص ووزنها بها وخالف منها ما خالف النص لم يهدر أقوالهم ولم يهضم جانبهم بل اقتدى بهم فإنهم كلهم أمروا بذلك كما تكرر لك بل مخالفتهم في ذلك لو فرضت مخالفة أسهل من مخالفتهم في القاعدة الكلية التي أمروا بها من تقديم النص على أقوالهم فإن مخالفتهم فيها يرد الأحاديث النبوية ويقول لو كان هذا الحديث صحيحاً فإن كان صحيحاً قال لو لم يعارضه خبر آخر ناسخ لقال به الشافعي إن كان شافعيّاً أو مالك إن كان مالكيّاً وهكذا أتباع الأئمة كلهم ويرون أن الحديث والأخذ به مضلة وأن الواجب تقليد الأئمة وإن عارضت أقوالهم الأحاديث النبوية (فإذا ذكر لهم ما ثبت

عن الأئمة في ذلك من ترك أقوالهم المعارضة للأحاديث وتأكيد وصاياهم بذلك وأخبارهم بأنهم راجعون عما عارض الخبر وضايقتهم في مجال الكلام سكتوا وهربوا) وقد انتسخت الشريعة بالأهواء وإن كانت الأخبار الصحاح موجودة وكتبها مدونة ككتب التواريخ بالتعديل والتجريح والأسانيد مصنونة من التبديل والتغيير ولكن إذا ترك العمل بها واشتغل الناس بالرأى ودانوا أنفسهم لفتاوى المتقدمين مع معارضة الأخبار الصحاح لها فلا فرق بين وجودها وعدمها إذا لم يبق لها حكم عندهم وأى نسخ أعظم من هذا وإذا قلت لأحدهم شيئاً في ذلك قال هذا هو المذهب وهو والله كاذب فإن صاحب المذهب قال (إذا عارض الخبر كلامى فخذ بالحديث وارك كلامى فى الحش) فإن مذهبي الحديث ومن هنا يتبين الفرق بين تقليد العالم فى جميع ما قال وبين الاستعانة بفهمه والاستضاء بنور علمه فالأول يأخذ قوله من غير نظر فيه ولا طلب دليله (من الكتاب والسنة) والمستعين بأفهامهم يجعلهم بمنزلة الدليل إلى الدليل الأول فإذا وصل إليه استغنى بدلالته عن الاستدلال بغيره فمن استدل بالنجم على القبة لم يبق لاستدلاله معنى إذا شاهدها وقد تقدم قول الشافعى رضى الله عنه أجمع الناس على أن من استبانت له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد ويتبين أيضاً الفرق بين الحكم المنزل الواجب الاتباع والحكم المؤول الذى غايته أن يكون جائزاً بأن (الأول) هو الذى أنزله الله على رسوله مثلثاً أو غير مثلث إذا صح وسلم من المعارضة فهو حكمه الذى ارتضاه لعباده ولا حكم له سواء وأن (الثانى) أقوال المجتهد المختلفة التى يجب اتباعها ولا يكفر ولا يفسق مخالفاً فإن أصحابها لم يقولوا هذا حكم الله ورسوله قطعاً وحاشاهم من قول ذلك وقد صح نهي المشرع صلى الله عليه وسلم عنه فى حديث الإنزال على الحكم حيث قال فيه (فلا تنزلهم

على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري تصيب حكم الله أم لا)
أخرجه الإمام أحمد في مُسنَّده ومسلم في (صحيحه) بل قالوا اجتهدنا
فمن شاء قبله ومن شاء لم يقبله ولم يلزم أحد منهم بقوله الأمة وقال أبو
حنيفة هذا رأي فمن جاء بخير منه قبلته ولو كان حكم الله لما خالفه أبو
يوسف وعمر مثلاً فيه ولا الشافعي مالكا ومنع مالك الرشد لما استشاره
في حمل الناس على ما في الموطأ وما أقطع ما ورد عنه صلى الله عليه
وسلم لما نزل قوله تعالى (وأن هذا صراطي مستقيماً) الآية لجميع الشبه في
هذا المقام بدليل واحد (هو كتاب وسنة) وهو أنه صلى الله عليه وسلم
خط عند نزولها في الأرض خطاً مستقيماً وخط خطوطاً عن جانب الخط
يميناً وشمالاً ثم وضع أصبعه على الخط تالياً (وأن هذا صراطي مستقيماً
فاتبعوه ولا تتبعوا السبل) الآية وأشار إلى الخطوط عن يمين الخط ويساره
(ففترق بكم عن سبيله) وأشار إلى الخط المستقيم وفي معناه ما ذكره
الشيخ الأكبر في الفتوحات قال أخبرني بمدينة (سلا) مدينة بالمغرب على
شاطئ البحر يقال لها (منقطع التراب) ليس وراءها أرض رجل من
الصالحين الأكابر من عامة الناس قال رأيت في النوم حجة بيضاء مستوية
عليها نور سهلة ورأيت عن يمين تلك الحجة وشمالها خنادق وشعاباً وأودية
كلها شوك لا تسلك لضيقها وتوعر مسالكها وكثرة شوكة والظلمة التي فيها
ورأيت جميع الناس يخبطون فيها خبط عشواء ويتركون الحجة البيضاء
السهلة وعلى الحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونفر قليل معه يسير وينظر
إلى من خلفه وإذا في الجماعة متأخر عنها لكنه عليها الشيخ أبو إسحاق
إبراهيم بن قرقر الحديث كان سيداً فاضلاً في الحديث اجتمعت بابه فكان
يفهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يقول له ناد في الناس يرجعون إلى
الطريق فكان ابن قرقر يرفع صوته ويقول في ندائه ولا من داع ولا من

مستدع هلموا إلى الطريق هلموا قال فلا يجيبه أحد ولا يرجع إلى الطريق أحد اه .

وقد أكثر المحققون من رد شبه أهل التقليد ، وإلزامهم بما ليس عنه
بحيد من عقلى شديد ، ونقلى لا يصبر بعده إلا عنيد ، وأوقفوهم موقف
المنظرة بما فيه ذكر لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، وما أشد
عليهم من صاحب الإيقاظ فإنه تتبع جميع شبههم التي هي أوهى من بيت
الغلابة الغلابة ^{الغلابة الغلابة} ^{وكتابه هو الكتاب} العنكبوت ، بأجوبة ليس لهم معها إلا السكوت وزادهم تبكيتاً بذكر
همادى البحار وجوه أكسدت من مزجاة بضاعتهم ما راموا أن يروجوه كثيرة جداً ،
ما أجدرها بالمراجعة وما أجدى ، فمن أحسن ما فى المقام قول المزنى الإمام
ونصه بحروفه يقال لمن حكم بالتقليد هل لك حجة فيما حكمت به فإن قال
استقام اهاتوا ^{الاستقام اهاتوا} نعم (أبطل التقليد) لأن الحجة أوجبت ذلك عنده لا التقليد وإن قال
حكمت فيه بغير حجة قيل له فلم أرقت الدماء وأبحت الفروج وأتلفت
الأموال وقد حرم الله ذلك إلا بحجة قال الله عز وجل (إن عندكم من سلطان
بهذا) فإن قال أنا أعلم أنى قد أصبت وإن لم أعرف الحجة لأنى قلدت كبيراً
من العلماء وهو لا يقول إلا بحجة خفيت على قيل له إذا جاز لك تقليد
معلمك لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت عليك فتقليد معلم معلمك أولى لأنه
لا يقول إلا بحجة خفيت على معلمك كما لم يقل معلمك إلا بحجة خفيت عليك
فإن قال نعم ترك تقليد معلمه إلى تقليد معلم معلمه وكذلك من هو أعلى
حق ينتهى الأمر إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن أبى ذلك
نقض قوله وقيل له كيف يجوز تقليد من هو أصغر منه وأقل علماً
ولا يجوز تقليد من هو أكبر منه وأكثر علماً وهذا تناقض فإن قال لأن
معلمى وإن كان أصغر قد جمع علم من فوقه إلى علمه فهو أبصر بما أخذ

وأعلم بما ترك قيل له وكذلك من تعلم من معلمك فقد جمع علم معلمك وعلم من فوقه إلى علمه فيازمك تقليده وترك تقليد معلمك وكذلك أنت أولى أن تقلد نفسك من معلمك لأنك جمعت علم معلمك وعلم من فوقه إلى علمك فإن قال نعم جعل قوله الأصغر ومن يحدث من صغار العلماء أولى بالتقليد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الصاحب عنده يلزمه تقليد التابع والتابع من دونه في قياس قوله والأعلى الأدنى أبداً فكفى بقول يؤول إلى هذا قبحاً وفساداً ومنه قول الإمام الحافظ أبي عمرو بن عبد البرّ يقال لمن قال بالتقليد لم قلت به وخالفت السلف في ذلك فإنهم لم يقلدوا فإن قال قلت (لأن كتاب الله عز وجل لا علم لي بتأويله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أحصها) والذي قلده قد علم ذلك فقلت من هو أعلم مني قيل له إن العلماء إذا اجتمعوا على شيء فهو الحق لا شك ولكن اختلفوا فيما قلدت فيه بعضهم دون بعض فما حجتك في تخصيص مقلدك والكل عالم ولعل الذي رغبت عن قوله أعلم من الذي قلدت فإن قال قلده لعلمي أنه المصيب قيل له علمت إصابته بدليل (من كتاب الله أو سنة أو إجماع) فإن قال نعم فقد أبطل التقليد وطولب بما ادعاه من الدليل وإن قال لأنه أعلم مني قيل له فقلد كل من هو أعلم منك فإنك تجد من ذلك خلقاً كثيراً ولا تخص من قلده إذ علمت فيه أعلميته منك وإن قال لأنه أعلم الناس قيل له فهو إذن أعلم من الصحابة وكفى بقول مثل هذا قبحاً وإن قال إنما أقلد بعض الصحابة قيل له فما حجتك في ترك من لم تقلد منهم ولعل من تركت قوله منهم أفضل ممن أخذت بقوله على أن القول لا يصح لفضل قائله بل بدلالة الدليل عليه وقد قال مالك (ليس كلما قال رجل قولاً وإن كان له فضل يتبع عليه) يقول الله (الذين يسمعون القول فيتبعون أحسنه) فإن قال قصرى وقلة

همى وعلمى تحملنى على التقليد قليل له أما من قلد فى فائزة معينة تنزل به
 من أحكام شرعية عالما يتفق له على علمه فيصدر فى ذلك عما يخبر به فعذور
 لأنه قد أتى ما عليه وأدى ما لزمه فيما نزل به لجهله ولا بد له من تقليد
 عالم فيما جهل لإجماع المسلمين على أن المكفوف يقلد من يثق به فى القبلة
 لعدم قدرته على أكثر من ذلك ولكن من كانت هذه حاله هل يجوز له
 الفتوى فى شرائع دين الله فيحمل غيره على إباحة الفروج وإراقة الدماء
 واسترقاق الرقاب وتصيير الأملاك إلى غير من هى بيده بقول لا يعرف
 صحته ولا قام له الدليل عليه وهو مقر أن قائله يخطئ ويصيب وأن
 مخالفه فى ذلك ربما كان المصيب فإن أجاز الفتوى لمن جهل الأصل والمعنى
 لحفظه الفروع لزمه أن يميزها للعامة وكفى بهذا جهلاً ورداً للقرآن قال
 تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) وقال (أتقولون على الله ما لا تعلمون)
 وقد أجمع العلماء أن ما لم يتبين ويستيقن فليس بعلم وإنما هو ظن (والظن
 لا يغنى من الحق شيئاً) وفى الحديث «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث»
 انتهى وقال ثم من من عجبب أمرهم مع زعم النسبة إلى العلم الجود مع
 رأى مقلدهم المخالف للحديث مع شهرة ترك السلف أقوال أكابر الصحابة
 عند بلوغ الحديث كترك (خلاف عمر فى المبتوتة) لحديث فاطمة بنت
 قيس (وفى تيمم الجنب) لحديث عمار (وفى استدامة المحرم الطيب قبل
 الإحرام) لحديث عائشة (ولا فى منع متعة المفرد والقارن) لصحة أحاديث
 الفسخ (وترك قول على وعثمان وطلحة وأبى أيوب وأبى بن كعب فى ترك
 الغسل من الإكسال) لحديث عائشة وقول ابن عباس (فى عدة المتوفى
 عنها الحامل بأقصى الأجلين) لحديث سبيعة الأسلمية وقول معاذ ومعاوية
 (فى توريت المسلم من الكافر) للحديث المانع وقول ابن عباس فى الصرف
 وقوله (باباحة لحوم الحُمُر) لصحة الحديث بخلافها إلى غير ذلك

وهذا باب واسع (أفلا أرضى أحدهم أن يجعل مقلده في منزلة واحد من مصابيح الأمة المنصوص على هديهم) وأعجب منه أنهم يستدلون من الحديث الواحد بما وافق رأى مقلدهم ويتركون حكماً صريحاً في باقي الحديث نفسه لم يوافق الرأى المذكور ويتأولون له بما تمجّبه الأسماح وفي (الإيقاظ) من التمثيل لهذا جملة كثيرة كاحتجاجهم على منع الوضوء بالماء المستعمل بحديث (يا بنى عبد المطلب إن الله كره لكم غسالة أيدي الناس) يعنى الزكاة ثم قال لا تحرم الزكاة عليهم وعلى أن طافئى السمك لا ينجس الماء إذا وقع فيه بخلاف غيره من مينة البر بحديث «الطهور ماؤه الحل ميتته» ثم خالفوا هذا الخبر نفسه وقالوا لا يحصل ما مات في البحر من السمك الطافي النخ وعلى أن الخيار لا يكون أكثر من ثلاث بحديث المصترات وهذا من أعجب المعجاب فإنهم من أشد الناس إنكاراً له فإن كان حقاً وجب اتباعه وإلا لم يميز الاحتجاج به في تقدير الثلاث مع أنه ليس في الحديث تعرض لخيار الشرط فالذى أريد بالحديث خالفوه والذى لا دلالة له عليه احتجوا به فيه وهذا أيضاً في غاية الكثرة ومما بكتوا به أيضاً أن يقال على أى شئ كان الناس قبل أن يولد فلان وفلان الذين قلدهم وجعلتم أقوالهم بمنزلة نصوص الشرع وليتكم اقتصرتم على ذلك بل جعلتموها أولى بالاتباع من نصوص الشارع أكان الناس قبل وجود هؤلاء على هدى أو ضلالة فلا بد من أنهم يقرون بأنهم كانوا على هدى فيقال لهم فما الذى كانوا عليه غير اتباع (القرآن والسنة والآثار) وتقديم قول الله ورسوله وآثار الصحابة على ما يخالفها والتحاكم إليها دون قول فلان لرأى فلان وإذا كان هذا هو الهدى (فماذا بعد الحق إلا الضلال فأنى تصرفون) فان قال قالت كل فرقة من المقلدين وكذلك يقولون صاحبنا هو الذى ثبت على ماضى عليه السلف واقتفى منهاجهم وسلك سبيلهم قيل لهم فمن سواه

من الأئمة هل شارك صاحبكم في ذلك أو انفرد صاحبكم بالاتباع فلا بد من واحد من الأمرين فإن قالوا (بالثاني) فهم أضل سبيلاً من الأنعام وإن قالوا (بالأول) قيل لهم كيف وقفتم لقبول قول صاحبكم كله ورد قول من هو مثله أو أعلم كله فلا يرد لهذا قول ولا يقبل لهذا قول حتى كأن الصواب وقف على صاحبكم والخطأ وقف على من خالفه ولهذا أنتم موكلون بنصرته في كل ما قاله وبالرد على من خالفه في كل ما قاله وهذه حالة الفرقة الأخرى منكم (آخر) يقال لهم هل أنتم موقنون بأنكم غداً موقوفون بين يدي الله سبحانه وتسلون عما قضيتم به في دماء عباده وأزواجهم وأموالهم وعما أفنيتم به محرمين ومحللين وموجبين فمن قولهم نحن موقنون بذلك فيقال لهم إذا سألكم من أين قلتم ذلك فماذا جوابكم فإن قلتم جواباً (إنا حللنا وحررنا وقضينا بما في كتاب الأصل لمحمد بن الحسن مما رواه عن أبي حنيفة وأبي يوسف من رأى واختيار وبما في المدونة من رواية سحنون عن ابن القاسم من رأى واختيار وبما في الأم من رواية الربيع من رأى واختيار) ولينكم اقتصرتم على ذلك أو صعدتم إليه أو سمعتمكم نحوه بل نزلتم عن ذلك طبقات فإذا سئلتهم هل فعلتم ذلك عن أمرى أو أمر رسولى فماذا يكون جوابكم إذن (فإن أمكنكم حينئذ أن تقولوا فعلنا ما أمرتنا به وأمرنا به رسولك فزتم) وتخلصتم وإن لم يمكنكم ذلك فلا بد أن تقولوا لم تأمرنا بذلك ولا أئمتنا ولا بد من أحد الجوابين فإن قلتم نحن وأنتم في ذلك سواء قلنا (أجل) ولكن نفترق في الجواب فنقول يا ربنا إنك لتعلم أننا لم نجعل أحداً من الناس عياراً على كلامك وكلام رسولك ونزد ما تنازعنا فيه إليه ونتحاكم إلى قوله ونقدم أقواله على كلامك وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وكان الخلق عندنا أهون من أن نقدم كلامهم وآراءهم على وحيك بل اقتفينا ما وجدنا في كتابك وما وصل إلينا من

سنة رسولك وما أفتى به أصحاب نبينا وإن حدثنا عن ذلك فخطأ منا لم يكن عمداً ولم نتخذ من دونك ولا رسولك ولا المؤمنين وليجة ولم نفرق ديننا ونكون شيعاً ولم نقطع أمراً بيننا زبراً وجعلنا أثمتنا قدوة لنا ووسائل بيننا وبين رسولك صلى الله عليه وسلم في نقلهم ما بلغوه إلينا عن رسولك فأتبعناهم في ذلك أمرتنا أنت وأمرنا رسولك صلى الله عليه وسلم بأن نسمع منهم ونقبل ما بلغوه عنك وعن رسولك فسمعنا لك ولرسولك وطاعة ولم نتخذهم أرباباً نتحاكم إلى أقوالهم ونخاصم بها ونوالى ونعادي عليها بل عرضنا أقوالهم على كتابك وإن كانوا أعلم منابك وبرسولك فمن وافق قوله قول رسولك كان أعلم منهم في تلك المسألة (فهذا جوابنا) ونحن نناشدكم الله هل أنتم كذلك حتى يمكنكم هذا الجواب بين يدي من لا يبذل القول لديه ولا يروج الباطل عليه (آخر) يقال لهم كل طائفة منكم معاشر طوائف المقلدين قد نزلت جميع الصحابة من أولهم إلى آخرهم وجميع التابعين من أولهم إلى آخرهم وجميع علماء الأمة من أولهم إلى آخرهم إلا من قلده في مكان لا يمتد بقوله ولا ينظر في فتواه ولا يشتغل بها ولا يعتد بها ولا وجه للنظر فيها إلا بإعمال الفكر وكده في الرد عليهم إن خالف قولهم قول متبوعها نصاً عن الله ورسوله فالجواب التحمل والتكلف في إخراج ذلك النص عن دلالته والتحليل لدفعه بكل طريق حتى يصح قول متبوعها (فيا الله لدينه ولكتابه وسنة رسوله ولبدعة كادت تسلب غرس الإيمان وتهدم ركنه لولا أن الله ضمن لهذا الدين أن لا يزال فيه من يتكلم بإعلانه ويذب عنه) فمن أسوأ أدباً على الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين وأشد استخفافاً بمحقوقهم وأقل رعاية لواجبها وأعظم استهانة بهم ممن لا يلتفت إلى قول رجل واحد منهم ولا إلى فتواه غير صاحبه الذي اتخذه وليجة من دون الله ورسوله وأمثال هذه الإلزامات كثيرة جداً ذكر منها العلامة الفلاني نحو الستين وحسبنا الواحد وما أحسن هذا البيت هنا من شاهد :

تكفى اللبيب إشارة مرموزة وسواه يدعى بالتداء العالي

الخاتمة

في سنن أهل الله وسبيل عملهم إلى الله
وهم كما علم ثلاثة أقسام على حسب مراتب اليقين الثلاث

(الأول) أهل علم اليقين المجدين في النفسك والعبادة فاقدى الفتح وهؤلاء حسبهم لزوم أمر الشيخ ودأبه فليلزمه أحدهم ملتزماً آدابه في جميع شؤونهم معظمها له مفضياً في مراده كالليت في يد غاسله يقلبه كيف شاء بلا إرادة منه حاذراً أشد الحذر من إقامة الميزان عليه بإنكار ما يراه صريحاً من مخالفة النجى وليستمن على ذلك باستحضار حال موسى والخضر عليهما السلام فإن الإنكار ، هو الكسر بدون انجبار ، وكل ما تعاضى من مراتب الوصول سببه اعتراض الفكر على الشيخ معمرأ أوقاته بالذكر قلباً ولساناً على دأبهم المعروف حتى يغيب الذاكر في المذكور ، ويمحق النظر في المنظور ، فيشده بفعله ووصفه ، إلى فناء أوصافه ، وتجلى ذاته التي جلّت عن كل وهم وشبه وحينئذ قد اكتسى حلة من مضي ، يعامل كلا بما اقتضى ، فإن تعذر ذلك لزم السنة وابتهل في نبلة مقدماً الأهم حال مجاهدته عاملاً بما في الكتب المدونة في جميع الأحكام على ما علم في الأصول بدور الرأي فإن حكم أهل السلوك في هذا حكم المحدثين في العقائد والفروع وهي عقيدة السلف فيحافظ على قواعد الوصول . المرتبطة بالأصول بمرض أى فعل

أرادَه على صراط الاستقامة فيفعل المقبول ويحتنب ما عداه قاصداً بذلك وجه الله غير مُراءٍ ولا مباءٍ بارئاً من الحول والقوة ممتلئاً بالرحمة والبِشْر وحسن الخلق لجميع الخلق فيبهذه القواعد يرقى إلى أَوْجِ المراتب التي لا غاية لها وهي التي يرقى بها كلٌّ سالكٍ إلى شأوه بفضل الله تعالى اهـ. (والثاني) ذوو التلوين من أهل (عين اليقين) فنقص سيرة عن ارتقاء رتبة متبوعه فيكفيه اتباعه في جميع أحواله على سبيل الإلزام حتى يراه تأهلَ للقطم فحينئذ يقتضى سبيل القوم فإن تعذر لعذر أو سبب صارف فليوجه همته مراقباً شيخة فارغ السر دائباً في المجاهدة فما أتاه بعد ذلك فليفعل به على حسب فتحه وإلا راجع النصوص من (الكتاب والسنة) عاملاً بها على نهج السلف السابق (والثالث) الراسخون من ذوى التمكن الراقيين ذُرْوَة سنام (حق اليقين) فهؤلاء كفاهم عن طلب الأحكام ما أتاهم من ربه من العلوم الدافقة على سرائرهم المطابقة لعين ما شرعه على لسان رسوله تنزلاً لا نزولاً يقتضى شرعاً أو نبوة فكان بعضهم يقول حدثني قلبي عن ربي وبعضهم يسأل عن الشيء فيقول حق أسأل عنه جبريل وبكونه تنزلاً لا نزولاً يقتضى شرعاً أو نبوة يزول استشكال بعض أهل الظاهر ذلك وجوابه عنه بأن المراد بجبريل صاحب فعله المسئول من الملائكة لا صاحب الناموس فحكمهم بما كشفوا وعلمهم ما من بحر المواهب اغترفوا فطريقهم عن التقليد شاسعة ، ومناهج يقينهم واسعة ، إلا لستر حال ، أو تورية في جواب سؤال ، وكيف يقلد من امتطى من اليقين ذراه ، من الظن الذى لا يغنى من الحق شيئاً قصاراه ، وما أحسن ما قيل في هذا المعنى المثل : ومن يسمع الأخبار من غير واسط حرام عليه سماعها بالوسائط هيهات إلا لذى قصور ، أو مدع زخرف القول غروراً ، وقال عبد

الحق الدهلوى فى شرح الصراط المستقيم إن التحقيق فى قولهم إن الصوفى لا مذهب له أنه يختار من رواية المذهب الذى التزمه للعمل به ما يكون أحوط أو يوافق حديثاً صحيحاً وإن لم يكن ظاهر روايات ذلك المذهب ومشهورها اهـ . والمتعين حمل هذا الكلام على ما ذكره المحقق الصبان فى سيرته أنهم يحرم عليهم التقليد فى الأحكام لأخذهم علومهم فى التكليف وغيرها عن الله ورسوله ومن هذا سبيله لا يقلد غيره كما فى البيت السابق فمن خلا عن وصفهم لا يصلح شيخاً ولا يفتلح له تابع كالربين بكلام القوم غير ذائقى مشربهم كبان شأنه على ما نسب إلى رسم صنيع العلماء دون مراجعة أصوله المعتبرة عند الأجلة ففتاهم كتابه قلبه بما يلقى إليه ربه فى حديث المراج (وجعلت من أمتك أقواماً قلوبهم أناجيلهم لكنهم على أحوال عند تلقى الحكم فى الإنزال فمنهم المحدثون) كعمر كما فى الحديث ومنهم المستفتى قلبه ومنهم من يمد بالملك فى سره المنير كحال أبى يزيد والسيد محمد بن موسى ومنهم المشاهد الرسول المستمد منه كل سؤال وذلك حال الشاذلى والزولى وأبى السعود والمتبولى والمرسى والسيوطى والقناوى وأبى مدين والشعرانى والشيخ محى الدين ونحوهم فكم أثرت عنهم فى ذلك أحوال . وتواترت أقوال وعدمهم بعضهم كالشيخ محى الدين من الصحابة ولذا قال شيخ الطائفة الجنيد (الطرق كلها مسدودة إلا على من اقتفى أثر الرسول صلى الله عليه وسلم) وقال أيضاً عامناً مقيد (بالكتاب والسنة) فمن لم يستمع الحديث ويجالس الفقهاء ويأخذ أدبه من المتأدبين أفسد من يتبعه . وقال سهل بن عبد الله التستري بنيت أصولنا على ستة أشياء (كتاب الله وسنة رسوله وأكل الحلال وكف الأذى واجتناب الآثام وأداء الحقوق) . وقال أبو عثمان الحيرى رضى الله عنه (من أمر السنة على نفسه قولاً وفعلًا نطق بالحكمة . ومن أمر الهوى على نفسه نطق بالبدعة) قال بعضهم وهو أن

يأتى بأمر لا وجه له ولا دليل من صاحب الشريعة كان خيراً أو غيره ثم قال (قال الله تعالى وإن تطيعوه تهتدوا) وقال أبو العباس بن عطاء الله رضى الله عنه (من أزم نفسه آداب السنة نور الله قلبه بنور المعرفة) ولا مقام أشرف من متابعة الحبيب صلى الله عليه وسلم في أفعاله وأمره وأقواله وأخلاقه وقال أبو حمزة البغدادى لا دليل على طريق الله تعالى إلا باتباع الرسول صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله وأحواله . وقال أبو سليمان الداراني إنّه لتقع النكتة من كلام القوم في قلبى فأقول لا أقبلك إلا بشاهدى عدل (الكتاب والسنة) وسئل الشبلى عن التصوف فقال هو الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تعالى (قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى) فتبين أن التبصر في الدين أصل من أصوله وأن من أخذ الأمور رماية في عماية فليس يمتنع للشارع لكن الناس ثلاثة عالم متمكن متبصر في أخذ المسائل وإن لم يكن مجتهداً ومتوسط في الأمر بين العامة والعلماء فلا يصح اتباعه إلا لمن تبصر في شأنه وأوجب له ما علم من الشريعة أن هذا ممن يقتدى به ثم لا يأخذ منه ما يأباه ما علمه من قواعد الشريعة إذ لا يجوز لأحد أن يتعدى علمه (ولا تقف ما ليس لك به علم) وعامى وحقه أن يقف مع ما لا يشك في حقيقته من تقوى الله وذكره والعمل على الجادة التي لا يشك فيها وإلا فهو مستهزى وبدينه ومتلاعب به فاعلم ذلك (وإن لم يكن الفتح فيما جاء عن الله ورسوله ففي أى شيء يكون) نسأل الله السلامة وقال أحمد بن خضرويه الدليل لائح، والطريق واضح، والداعي قد أسمع فما التحير بعد هذا إلا من العماء . وقال ابن عطاء الله في حِكْمِهِ (لا يخاف عليك أن تلتبس الطرق عليك وإنما يخاف عليك من غلبة الهوى عليك) وقال أيضاً (تمكن حلالة الهوى من القلب هو الداء العضال) وقال بعضهم (نحت الجبال بالأظافر أيسر من زوال الهوى) إذا تمكن قال الله تعالى

(أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم) الآية (ومن لم يحمل الله له نوراً فما له من نور) وقال العارف الشعرائي وقد سمعت مرة هاتفاً يقول (أتعرف معنى قوله تعالى إذ تبرا الذين اتبعوا من الذين اتبعوا) فقلت الله أعلم فقال : (يتبرأ كل نبي يوم القيامة ممن شق على أمته بشيء لم تأت به شريعته ويتبرأ كل مجتهد ممن ولد بعقله وفهمه أموراً لم يصرح هو بها ثم أضافها إلى مذهبه) اهـ . ثم قال : فكل من ولد بعقله حكماً يود يوم القيامة إن لم يكن ولده حياً من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إنه يقال لمن زاد على أحكام صريح الشريعة من طريق الاستنباط شيئاً يشق على الناس (ما أردت بذلك) فلا يسمه أن يقول (إلا القربة لله عز وجل) فيقال له هي حاصلة يقدم الاتباع لا الابتداع على أنه لا يمان عبد على ما زاد على صريح السنة لأن الله تعالى لم يكن يتكفل بالمعونة إلا لمن تحت ما شرعه صريحاً على لسان رسوله ثم قال واعتقد أن الإنسان لو ترك العمل بكل ما لم تصرح الشريعة المظهره به فلا حرج عليه ولا لوم في الدنيا ولا في الآخرة إلا أن تجمع عليه الأمة فيحرم خرقه فهو ملحق بوجوب العمل بما صرح به الشريعة قال تعالى (ومن يشاقق الرسول الآية) انتهى . وقال قبله فكل طريق لم يمش فيه الشارع صلى الله عليه وسلم فهو ظلام ولا يكون أحد ممن مشى فيه على يقين من السلامة وعدم العطب لأنه صلى الله عليه وسلم هو الإمام وهو النور والمأموم إذا خرج عن اتباع إمامه وتعدى ما حده له مشى في الظلام بقدر بعده عن شعاع نور إمامه ولهذا تجد كلام أئمة المذاهب كلهم نوراً صرفاً لا إشكال فيه لقريهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف كلام غيرهم ولهذا المعنى أشار صلى الله عليه وسلم بقوله (رحم الله امرأً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها) يعني حرفاً بحرف من غير زيادة على ما شرعته أو نقص عنه فسر صلى الله

عليه وسلم بأن الابتداع هو الزيادة على التشريع فما فاز بهذه الدعوة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وبإرث علمه حقيقة إلا طائفة المحدثين الذين اعتنوا بضبط أفعاله صلى الله عليه وسلم وأقواله ويروون عنه أحاديثه بالسند وأما غيرهم فليس له من الدعاء بالرحمة المذكورة نصيب وليس له من إرث علم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بقدر ما علم من السنة الصريحة لا الاستنباط والرأى قال وكان أبو داود يقول بلغنا أن الإمام أحمد مكث عمره كله لم يأكل البطيخ ف قيل له في ذلك فقال (لم يبلغني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله انتهى) . وقال الشيخ الأكبر في الباب الثالث عشر بعد الثلاثمائة من الفتوحات ما نصه وللورثة حظ من الرسالة ولذا قيل في معاذ وغيره رسول رسول الله وما فاز بهذه المرتبة ويحشر يوم القيامة مع الرسل إلا المحدثون الذين يروون الأحاديث بالأسانيد المتصلة بالرسول عليه السلام في كل أمة فلهم حظ في الرسالة وهم نقلة الوحي وهم ورثة الأنبياء في التبليغ والفقهاء إذا لم يكن لهم نصيب في رواية الحديث فليست لهم هذه الدرجة ولا يحشرون مع الرسل بل يحشرون في عامة الناس ولا يطلق اسم العلماء إلا على أهل الحديث وهم الأئمة على الحقيقة وكذلك الزهاد والعباد وأهل الآخرة من لم يكن من أهل الحديث منهم كان حكمه حكم الفقهاء ولا يتميزون في الورثة ولا يحشرون مع الرسل بل يحشرون مع عموم الناس ويتميزون عنهم بأعمالهم الصالحة لا غير كما أن الفقهاء أهل الاجتهاد يتميزون بعلمهم عن العامة ومن كان من الصالحين ممن كان له حديث مع النبي صلى الله عليه وسلم في كشفه وصعبه في عالم الكشف والشهود وأخذ عنه حشر معه يوم القيامة وكان من الصحابة الذين صحبوه في أشرف موطن وعلى أسنى حالة ومن لم يكن له هذا الكشف فليس منهم ولا يلحق بهذه الدرجة صاحب النوم ولا يسمى صاحباً ولو

رآه في كل منام (حقى يراه وهو مستيقظ كشفاً يخاطبه ويأخذ عنه ويصحح له من الأحاديث ما وقع فيها الطعن من جهة طريقها) ثم قال : قال الله تعالى (واتقوا الله ويعلمكم الله) وهذا هو حظ الوراثة من النبوة أن يتولى الله تعليم المتقى من عبادته فيقربه سيده بل يقول أخبرني ربي بشرع نبيه الذي تعبد به أخذه ممن أوحى به إليه فهو عال في العلم تابع في الحكم (فهم الذين ليسوا بأنبياء يغبطهم الأنبياء عليهم السلام في هذه الحالة لأنهم اشتركوا معهم في الأخذ عن الله) وكان أخذ هذه الطائفة عن الله بعد التقوى بما عملوا عليه مما جاءهم به هذا الرسول فهم وإن كانوا بهذه المثابة وأنشج لهم تقواهم الأخذ عن الله في موازين الرسل وتحت حيطتهم وفي دائرتهم ووقع الاعتبار في كونهم لم يكونوا رسلاً فبقوا مع الحق دائماً على أصل عبودية لم تشبها ربوبية أصلاً فمن هنا وقع الغبط لراحيهم وإن كانت الرسل أرفع مقاماً منهم ألا تراهم يوم القيامة (لا يحزنهم الفزع الأكبر ولا يدخلهم خوف البتة) والرسول في ذلك اليوم في غاية من شدة الخوف على أممهم لا على أنفسهم والأمم في الخوف على أنفسهم وهؤلاء في ذلك اليوم لا أثر للخوف عندهم (فإنهم حشروا إلى الرحمن وفداً) ثم قال وكذلك من أخذ عن النبوة مثل هذا النور ودعا إلى الله على بصيرة إلى طريقتهم فذلك الدعاء والنور الذي يدعو به^(١) هو نور الإمداد لا النور الذي اقتبس من السراج فلينتسب إلى الله في ذلك لا إلى الرسول فيقال عبد الله وهو الداعي إلى الله عن أمر الله بواسطة رسول الله بحكم الأصل لا بحكم ما فتح الله به عليه في قلبه من العلوم الإلهية التي هي فتح عين فهمه لما جاء به الرسول من القرآن والأخبار لا أن هذا الولي يأتي بشرع جديد وإنما يأتي بفهم

(١) هكذا في الأصل ، وفي نسخة الخط : يدعوا به .

جديد في الكتاب العزيز لم يكن غيره يعرف أن ذلك المعنى في ذلك الحرف المتناول أو المنقول فللرسول صلى الله عليه وسلم العلم ولنا الفهم وهو أعلم أيضاً (فإن حققت يا أخى ما أوردناه في هذا الباب وقفت على أسرار إلهية وعلمت مرتبة عباد الله الذين هم بهذه المثابة أين ينتهى بهم ومع من هم وعمن يأخذون ومن ينجون وإلى من يستندون وأين تكون مرتبتهم في الدار الآخرة) وهل لهم شركة في المرتبة في الدار الآخرة كما كان لهم هنا شركة في النورية والإمداد الإلهي أم لا فأما في الدنيا فليسوا بأنبياء فإنتهم عن الانبياء أخذوا طريقهم وقال (في الباب الثامن عشر بعد الثلاثمائة) فما ثم شارع إلا الله تعالى قال الله تعالى لنبيه عليه السلام (لتحكم بين الناس بما أراك الله) ولم يقل له بما رأيت بل عاتبه سبحانه وتعالى لما حرم على نفسه باليمين في قضية عائشة وحفصة فقال تعالى (لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك) وكان هذا بما رأته نفسه فهذا يدل على أن قوله تعالى بما أراك الله أنه ما يوحى به الله لا ما يراه من أريه فلو كان هذا الدين بالرأى لكان رأى النبي صلى الله عليه وسلم أولى من رأى كل ذى رأى فإذا كان هذا حال النبي صلى الله عليه وسلم فيما أرتته نفسه فكيف رأى من ليس بمعصوم ومن الخطأ أقرب إليه من الإصابة فدل أن الاجتهاد الذى ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هو في طلب الدليل على تعيين الحكم في المسألة الواقعة لا في تشريع حكم في النازلة فإن ذلك شرع لم يأذن به الله ولقد أخبرني القاضي عبد الوهاب الأزدى الإسكندري (بمكة) سنة تسع وتسعين وخمسمائة قال رأيت رجلاً من الصالحين بعد موته في المنام فسألته (ما رأيت) قال فذكر أشياء منها قال ولقد رأيت كتباً موضوعة وكتباً مرفوعة فسألت ما هذه الكتب المرفوعة فقل لي (هذه كتب الحديث) فقلت وما هذه الكتب الموضوعة فقل لي (هذه كتب الرأى)

حق يسأل عنها أصحابها فرأيت الأمر فيه الخ ما قال وقال في الإبريز مانصه
 واعلم أن الولي المفتوح عليه يعرف الحق والصواب ولا يتقيد بمذهب إلى أن
 قال وقد وقع لبعض أكابر الفقهاء من أشياخنا رضى الله عنهم كلام معي في
 هذا المعنى فقال لي يوماً يا فلان إني أردت نصيحتك لحبتي فيك وتمام مودتي
 إليك فقلت يا سيدى حباً وكرامة وعلى الرأس والعين فقال لي رضى الله عنه إن
 الناس على طرق^(١) وأنت وحدك على طريق في رجل علمت كشفه وولايته
 (الناس فيه على الانتقاد وأنت على الاعتقاد) ومن المحال أن تكون وحدك
 على الحق وذكر كلاماً من هذا المعنى (هذه زبدته) فقلت يا سيدى من تمام
 نصيحتك لي أن تحييني عما أذكره لك فإن أجبتني عنه تمت النصيحة وكان
 أجرك على الله فقال لي رضى الله عنه أذكر ما شئت فقلت يا سيدى ألقينم
 الرجل وسمعت كلامه وتباحثت معه في أمر من الأمور حتى ظهر لكم ما عليه
 الناس فيه فقال لي ما لقيته قط ولا رأيته أصلاً فقلت له وقد طرحت الحياء
 والحشمة لما بيني وبينه من الالفة والمودة يا سيدى ما ظهر لي فيكم إلا أنكم
 عكستم الصواب وطلبتم اليقين في باب الظن الذي لا يمكن فيه اليقين
 واكتفيتم في باب اليقين بالظن بل بالشك بل بالإفك والباطل فقال لي رضى
 الله عنه فسر لي ما مرادك بهذا الكلام فقلت إنكم إذا أخذتم في تدريس
 الفقه ونقل لكم كلام عن المدونة أو تبصرة اللخمى أو بيسان ابن رشد أو
 جواهر ابن شاس ونحوها من دواوين الفقه وأمكنكم مراجعة هذه الأصول
 فإنكم لا تثقون بنقل الواسطة حتى تنظروها بأنفسكم ولو كانت الواسطة
 مثل ابن مرزوق والحطاب والتوضيح ونحوهم فهذا باب الظن وكأنكم
 تطلبون فيه اليقين حتى لم تكتفوا فيه بنقل المدول الثقات الأثبات حتى

(١) هكذا في الأصل ، وفي نسخة الخط : طرف في الموضعين .

بإشترتم الأمر بأنفسكم ولا يمكنكم اليقين فيه أبداً وإنما عارضتم ظناً أقوى بظن أضعف منه فإن نقل الوساطة السابقة أقرب إلى الصواب من جهة قرب زمانها إلى مؤلفي الكتب السابقة فإنهم أقرب إليهم منا بل أريب ومن جهة أن النسخ التي عند الوساطة من هذه الأصول مروية بطريق من طرق الروايات وأما نحن فلا رواية عندنا فيها ولا نسخ صحيحة منها فمن الجائز أن تكون نسختكم منها زادت أو نقصت فبأى يقين ترد نقل الخطاب عنها مع وجود هذين الأمرين فيها وفقدما فيك وأما أنكم اكتفيتم بالظن في باب اليقين الذي يمكن فيه فإن هذا الرجل الذي بلغك عنه ما بلغك موجود حتى حاضر معك في المدينة ليس بينك وبينه مسافة ومعرفة سعادة لا شقاء بعدها إن وفق الله لحبته وإلغاء القياد إليه وقد أمكنك الوصول إليه حتى تعتقد فتسعد وتربح أو تزنق فتراجع ويحصل لك اليقين بأحد الأمرين وتزول ظلمة الشك من قلبك ثم إنك قنعت في هذا الأمر الرابع ، والخير الراجح الذي نفعه محقق ، وصاحبه موفق ، بنقل الفسقة والكذبة وكان من عاداتك أنك لا تقنع في باب الظن والنفع القليل بنقل الثبات الأثبات حتى تبأثر الأمر بنفسك فهلا جريت على ذلك في هذا الباب الذي هو باب اليقين والنفع الذي هو سعادة محضة أليس هذا منكم رضى الله عنكم عكساً للصواب فقال رضى الله عنه قطعنى بالحجة والله لا يمكننى الجواب عن هذا أبداً واشهد على بأنى نائب لله عز وجل ثم قلت للشيخ المذكور إن كان ولا بد لكم من التقليد فقلدني لأمرين أحدهما أنك تعلم بصيرتي في الأشياء ثانيها أنك تعلم أني خالطت الرجل المذكور سنين كثيرة حتى علمت منه ما لم يعلمه غيري وأما هؤلاء الكذبة الفسقة فأكثرهم لم يلقه مثلكم وإنما اعتمادهم على التسامع الذي لا أصل له وسببه الحرمان

والخذلان ، نسأل الله التوفيق بمنه وفضله فقال رضى الله عنه ما بقى
ما تقول لى شىء آخر انتهى .

ثم لقيني فقيه آخر من أشياخ الفقيه المتقدم فقال لى ذكر لى عنكم فلان
حجة قاطعة لكل منازع ثم التفت إلى الفقيه المذكور فقال ألم تخبرنى أن
فلاناً قال لك كيت وكيت فقال نعم ثم قالاً معاً بهذا الكلام قطعت ظهرنا
قلت وهذان الفقيهان هما رأس الطبقة من أهل العصر بحيث أنها لا يجاريها
أحد فى وقتها وأما من دونها من أهل الإنكار فأكثرهم يعتمدون على
التسامع الذى لا أصل له كما سبق وأكيسهم الذى يعتمد فى إنكاره على قوله
كنا نعرف سيدى فلاناً ولم يكن هكذا يعنى أن الرجل المنكر عليه لم يكن
كسيدى فلان (ولم يدرك أن الزهد ألوان والنخل صنوان وغير صنوان تسقى
بماء واحد ونفضل بعضها على بعض فى الأكل إن ذلك لايات لقوم يعقلون) - وقد
دخلت مع الشيخ رضى الله عنه إلى بستان فى فصل الربيع فنظر إلى
اختلاف أزهاره وأنواره ساعة ثم رفع رأسه إلى وقال من أراد أن يعرف
اختلاف الأولياء وتباينهم فى المقامات والأحوال مع كونهم على هدى
وصواب وحلاوتهم فى قلوب الناس فليتنظر إلى اختلاف هذه الأنوار
والأزهار مع حلاوتها فى القلوب فإن كان قوله إن سيدى فلان الذى عرفناه
لم يكن هكذا حصراً لرحمة الله فى الولى الذى عرفه فقد حجب واسعاً .
ولما قال الأعرابى الذى بال فى المسجد اللهم ارحمنى وارحم محمدأ ولا ترحم
معنا أحداً قال له النبى صلى الله عليه وسلم (لقد حجرت واسعاً) وإن كان
قوله ذلك ظناً منه أن كل مرحوم لا يكون إلا مثل الولى الذى عرفه فقد
سبق أنهم رضى الله عنهم على أصناف شتى وأيضاً فهو مشترك الإلزام فإن
هذا الاعتراض لازم فى الولى الذى عرفه فانه لم يكن مثل الولى الذى كان

قبله فان اعترض على الثالث بأنه ليس مثل الثاني اعترض على الثاني بأنه ليس مثل الأول وإنما أطلت الكلام في هذا الباب وذكرت هذه المناظرة التي وقعت لنا مع الفقهاء رضى الله عنهم حرصاً على وصول الخير إلى طائفة الفقهاء وطلبة العلم ومجتهداتهم ونصيحة لهم فانهم ابتلوا بالإنكار على السادات الأبرار الأخيار الأطهار في سائر القرون والأعصار وفي جميع البوادي والقرى والأمصار وإنكارهم لا يخرج عن هذا الذي ذكرناه في هذا الباب فمن كان منهم منصفاً وتأمل ما سطرناه فيه رجع وظهر له الحق ولاح له وجه الصواب وكثيراً ما كنت أتعرض لمناظرة الفقهاء في هذا الباب ظناً مني أنهم يعتمدون في إنكارهم على أمور صحيحة فلما اختبرتهم وجدت الأمر على ما وصفت لك والله أعلم .

وكان في آخر الأصل ما نصه :

والله الهادي إلى الصواب لا رب غيره ولا خير إلا خيره عليه توكلت وإليه أنيب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الذين قالوا ذرى المجد بصحبته وبلغوا كمال الكرم والشرف برويته نسأل الله عز وجل أن يحشرنا في وفدهم إليه وأن ينيلنا مما أعده لهم لديه إنه كريم رحيم حلیم عظیم .

انتهى بحمد الله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى .

فهرست

إيقاظ الوسنان فى العمل بالحديث والقرآن

صحيفة

- ٧ ترجمة المؤلف .
- ١١ خطبة الكتاب والتعريف به وبما يحتوى عليه من فصول وأبواب .
- ٣٩ المقصد وفيه ثلاثة أبواب .
- ٣٩ الباب الأول فى وجوب التمسك بالكتاب والسنة وفيه ثلاثة فصول .
- ٤٠ الفصل الأول فى أن دلالة الكتاب والسنة واحدة .
- ٤١ الفصل الثانى فى أدلة وجوب اتباعها كتاباً وسنة وتقدمها على رأى كل مجتهد .
- ٤٤ الفصل الثالث فيما للناس بالعمل بالحديث وتفرقهم شيعاً فى القديم والحديث . وفيه ثلاث طرق
- ٤٤ الطريقة الأولى فى طريقة الأصوليين .
- ٤٦ الطريقة الثانية طريقة المحدثين .
- ٥١ الطريقة الثالثة طريقة الفقهاء .
- ٥٨ (تمّة)
- ٦١ الباب الثانى فى الاجتهاد وفيه مقدمة وثلاثة فصول .

٦١	المقدمة في بيان حقيقته وأنواعه وفيها ثلاثة فصول .
٦٧	الفصل الأول فيما يشترط في المجتهد من الشروط الإيقاعية من الصفات القائمة به والأمر المحقق لإيقاعه .
٧٢	(قسمة)
٧٤	(فائدة)
٧٦	الفصل الثاني في حرمة الاجتهاد مع النص في كل ما عم " وخص " .
٧٩	الفصل الثالث في رد زعم الانقطاع ودعوى أنه إجماع .
٨٤	الباب الثالث في التقليد وفيه ثلاثة فصول .
٨٥	الفصل الأول فيما ورد من الأدلة الشرعية .
٨٩	(السر في بطلان الرأي) .
٩٨	الفصل الثاني فيما للعلماء في انحصار التقليد في الأئمة الأربعة رضى الله عنهم .
١١٨	الفصل الثالث في الفرق بين الاتباع والتقليد الذى أوجب جهله النزاع .
١٢٨	الخاتمة في سنن أهل الله وسبيل عملهم إلى الله وهم ثلاثة أقسام على حسب مراتب اليقين .
١٢٨	الأول أهل علم اليقين المجدين في النُسك والعبادة .
١٢٩	الثاني ذوو التلويين من أهل عين اليقين .
١٢٩	الثالث الراسخون من ذوى التمكنين الراقين ذروة سنام حق اليقين .